جامعة محمد خيضر بسكرة
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
الفرع: تاريخ عام
التخصص:تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالب:
مجدة بوعبد الله

يوم:06/07/2019

الحماية البريطانية على مصر

(1882-1956م)

لجنة المناقشة:

علي زيان	أ. مس أ	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	رئيس
الأمير بوغدادة	أ. مس أ	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	مشرف
علي بلدي	أ. مس أ	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	مناقش

السنة الجامعية:2018- 2019

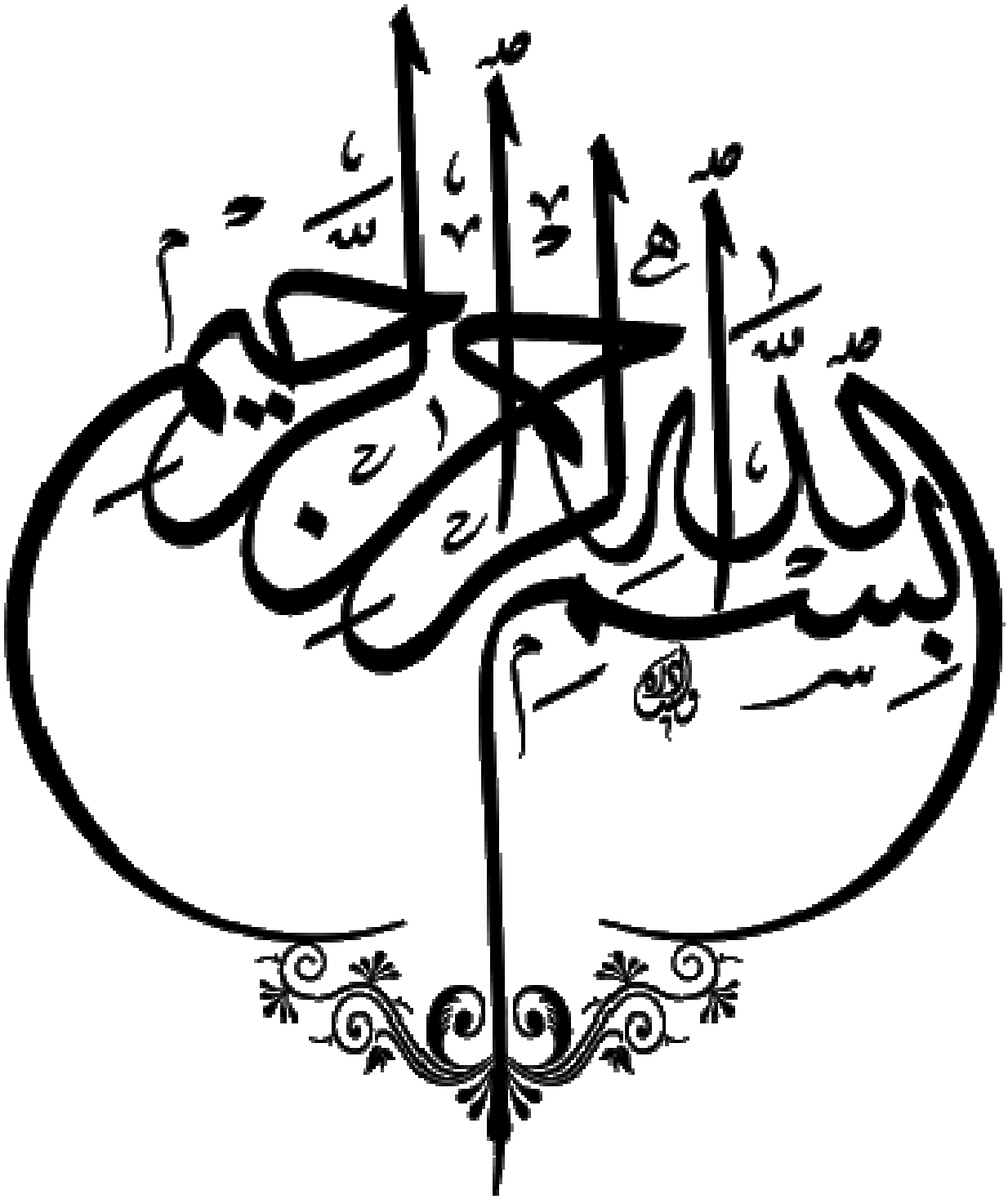
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه وامتنانه لي لإتمام هذا البحث المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانياني وشجعاني على الاستمرار

في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية والبحث.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ

الدكتور "**الأمير بوغدادة**"، ولتوجيهاته العلمية التي ساهمت بشكل كبير في

إتمام واستكمال هذا العمل.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

وإلى كل أساتذة قسم التاريخ.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

قائمة المختصرات

الرقم	الاسم	معنى المختصر
1	ص	الصفحة
2	ص ص	من الصفحة... للصفحة
3	ج	الجزء
4	ط	الطبعة
5	ع	العدد
6	مج	المجلد
7	د.د.ن	دون دار النشر
8	د.ب.ن	دون بلد النشر
9	د.س.ن	دون سنة النشر
10	م	التاريخ الميلادي
11	هـ	التاريخ الهجري
12	تح، تر، تع، تق	تحقيق، ترجمة، تعريب، تقديم
13	p	page

مقدمة

اختصت مصر بموقعها الإستراتيجي الهام الذي جعلها قلب العالم النابض وبؤرة اهتمام لمصالح الإمبراطوريات القديمة، فضلا على امتلاكها لقناة السويس التي تعد من أهم الممرات التجارية في العالم التي تربط بين الشرق والغرب.

فبعد افتتاح القناة سنة 1869م برزت أطماع الدول العظمى عليها فأصبحت محور الصراع، لأنه بالسيطرة عليها يمكن التحكم في مورد مائي هام في العالم، فتفاقم بذلك الصراع الأوربي بين فرنسا وبريطانيا حول القناة ليصل في الأخير إلى إعلان بريطانيا حمايتها على مصر سنة 1882م، والتي اتبعت فيها سياسة استعمارية طاغية أدت إلى ظهور ردود فعل وطنية سلمية برزت في الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى وتطورت بنهاية الحرب العالمية الثانية لتصل في الأخير إلى الاستقلال.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي للدراسات الإفريقية والعربية الحديثة والمعاصرة .

-الرغبة وحب الإطلاع على المواضيع المتصلة بالعلاقات التي تربط بين الشرق العربي الإسلامي والغرب الأوربي.

-الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالحركات الوطنية المناهضة للاستعمار وخاصة مصر.

الأسباب الموضوعية :

-دراسة الاحتلال البريطاني وسياسته وأساليبه التي اتبعها لإخضاع مصر.

-كشف سياسة الاحتلال البريطاني في مصر.

-التعرف على العمل الثوري المسلح للمصريين كنموذج لتحقيق الاستقلال بدلا من العمل السياسي وعقمه.

إشكالية البحث:

يطرح الموضوع إشكالية رئيسية وهي: من خصائص الحركة الاستعمارية البريطانية السيطرة على المناطق التي تحقق لها الأرباح الاقتصادية والتي من بينها مصر، التي أخضعتها بسياسة محكمة مست مختلف المجالات وأثرت على واقعها، الذي شهد تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية انطلاقا من ثورة الضباط وصولا إلى جلاء القوات البريطانية و تحقيق الاستقلال هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى ساهمت السياسة الاستعمارية البريطانية في تفعيل الحركة الوطنية في مصر خلال الفترة الممتدة من 1882 إلى 1956م؟

و للإجابة على هذه الإشكالية وجب علينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي أهم المميزات الطبيعية لمصر؟ فيما تمثلت أوضاعها قبيل الاحتلال البريطاني؟

-بماذا اتسمت العلاقات المصرية البريطانية قبيل الاحتلال؟

-ماهي الأسباب الحقيقية للاحتلال البريطاني على مصر؟

-كيف كانت سير الحملات العسكرية البريطانية على مصر؟ وماهي ردود فعل المصريين جراء ذلك؟

-فيما تمثلت السياسة التي اتبعتها بريطانيا لإحكام سيطرتها الاستعمارية على مصر؟

-ماهي انعكاسات السياسة البريطانية على مسار الحركة الوطنية المصرية من 1918 إلى 1956م؟

منهجية البحث:

إن طبيعة الموضوع الذي يعالج إحدى أهم المواضيع التاريخية الحساسة، يتطلب الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي إضافة إلى المنهج التاريخي التحليلي، فالتاريخي الوصفي اعتمدت عليه في استعراض ووصف وتقصي الأحداث والوقائع وتتبعها من بداية الاحتلال البريطاني لمصر نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية منتصف القرن العشرين والوقوف على أهم محطات السياسة البريطانية وانعكاساتها على الشعب المصري وردود فعله اتجاه ذلك لتحقيق الاستقلال.

أما التاريخي التحليلي فنجد أن مثل هذه المواضيع تتطلب دراسة تحليلية من خلال تحليل طبيعة السياسة البريطانية و انعكاساتها على الشعب المصري وردود أفعاله من ذلك.

أهداف البحث:

تنحصر أهداف البحث في النقاط التالية:

-دراسة تفاصيل الاحتلال الإنجليزي على مصر.

-التعرف على الأوضاع والعلاقات والأسباب التي مهدت إلى الاستعمار البريطاني على مصر.

-التوصل إلى ما مدى نجاح السياسة الاستعمارية البريطانية في مصر.

-إبراز ما مدى تأثير السياسة البريطانية على تطور الحركة الوطنية المصرية من 1918 إلى 1956م.

-كشف الحقائق التاريخية التي تبين أن الاستعمار ومهما اختلفت أشكاله وتنوعت أساليبه و أنظمته يبقى هو السبب الرئيسي في المشاكل التي تعاني منها دول القارة الإفريقية والعربية خصوصا في جميع المجالات، وتمثل جمهورية مصر العربية النموذج المجسد لهذا النوع من الدراسات.

خطة البحث

اعتمدت على مخطط بحث يحتوي على مقدمة، وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل التمهيدي: بعنوان مصر قبيل الاحتلال البريطاني 1882م، والذي تم تقسيمه إلى، أولا معطيات عامة حول مصر تضمنت أصل تسميتها وموقعها ومميزاتها الطبيعية، وثانيا اندرج ضمنه أوضاع مصر قبيل مجيء الحملة البريطانية على مصر السياسية والإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

الفصل الأول: بعنوان خلفيات الاحتلال البريطاني على مصر 1882م، وتضمن أولا العلاقات المصرية البريطانية قبيل الاحتلال السياسية والاقتصادية والعسكرية، ثانيا أسباب الاحتلال البريطاني على مصر السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، التدخل البريطاني على مصر وحملاته العسكرية، رابعا موقف الدولة العثمانية والشعب المصري من التدخل البريطاني.

الفصل الثاني: بعنوان السياسة الاستعمارية البريطانية المطبقة على مصر، واحتوى أولا في الجانب السياسي والإداري، ثانيا الجانب الاقتصادي، ثالثا الجانب العسكري، رابعا الجانب الاجتماعي والثقافي.

الفصل الثالث: بعنوان انعكاسات السياسة البريطانية على الحركة الوطنية المصرية 1918-1956م، واندرج ضمنه أولا مصر خلال فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية 1918-1939م، ثانيا مصر خلال وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1952م، ثالثا تطور القضية المصرية وإنهاء الحماية البريطانية 1952-1956م.

مصادر و مراجع البحث:

وللإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة اعتمدت على مجموعة من أهم المصادر والمراجع التي تعالج محتويات البحث وأهمها:

المصادر:

-كتاب ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، والذي شمل كافة جوانب البحث بالتفصيل، والذي تحدث عن العلاقات المصرية البريطانية قبيل الاحتلال وأسباب الاحتلال، إضافة إلى كتاب تيودور روذستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده والذي تناولت من خلاله التدخل العسكري البريطاني على مصر والسياسة البريطانية المطبقة على مصر في مختلف المجالات وكذلك كتاب ولفريد سكاون بلنت، التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر، وكتاب عبد الرحمان الرافعي مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال.

المراجع:

-كتاب إسماعيل أحمد ياغي تاريخ العالم العربي المعاصر والذي أفادني في الكثير من جوانب وجزئيات البحث في تطور الحركة الوطنية المصرية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، إضافة إلى كتاب عبد الله الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، وكتاب محمد علي القوزي دراسات في تاريخ العرب المعاصر والذي تناول أحداث ثورة 1919 ومعاهدة 1936م وثورة 1952م وتأميم قناة السويس 1956م.

صعوبات البحث:

إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات التي تواجهه عند عملية إنجازه، ومن بين الصعوبات التي واجهتني هي:

-صعوبة التوصل إلى وثائق أرشيفية تعمل على إثراء دراسة الموضوع أكثر.

-مشكلة التكرار في المحتوى والمضمون لأغلب المؤلفات التي تناولت الموضوع.

الفصل التمهيدي:

واقع مصر قبيل الاحتلال البريطاني 1882م

أولا: معطيات عامة حول مصر

ثانيا: أوضاع مصر قبيل مجيء الحملة البريطانية 1882م

أولا: معطيات عامة حول مصر

1)_أصل التسمية

تعد مصر من أقدم الدول الكائنة في العالم، والتي قد أقيمت بها أكبر الحضارات العريقة والتي عرفت بالحضارة المصرية أو الفرعونية القديمة.

مصر وبمفهومها القانوني، أرضا وشعبا وحكومة[1]، قد عرفت عبر العصور بمجموعة من التسميات التي عبرت عن طبيعة بشرها وجغرافيتها، ولعلى أهم هذه التسميات نجد التي ذكرت في العديد من المصادر المكتوبة القديمة منذ الألف الثانية قبل الميلاد، وأكثرها استخداما هي "تاوى" و"كمت" و"آجبة"، وكلها أسماء وصفية[2].

ويقول "إبراهيم الفاعوري" بأنها ذكرت في اللغة القبطية باسم "خم" أو "أرض خم"، ومعناها الأرض السوداء نسبة إلى لون تربتها[3]، أما الفراعنة فقد كانوا يدعونها في لغتهم باسم"كمت" وتعني الأرض السوداء[4]، وكذلك وردت بنفس المعنى "كيم" (KEM) في النصوص المسمارية والعبرية والآشورية[5]، وأطلق عليها أيضا اسم "دشرت" أي الأرض الحمراء أو الأرض الصحراوية، بينما يشير اسم "تاوى" إلى الأرضيين أو الإقليمين الرئيسين جنوب مصر وشمالها[6]، واسم مصر في اللغة العربية مشتق من جذر سامي قديم يعني البلد أو البسيطة، وأيضا الحصينة أو المكنونة وقد عرفها العرب باسم مصر[7].

---

(1)–ناصر الأنصاري: **المجمل في تاريخ مصر، النظم السياسية والإدارية**، ط02، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1997، ص5.

(2)–عبد العزيز صالح وآخرون: **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور**، مطابع الهيئة المصرية العامة، د. ب. ن، 1997، ص9.

(3)–جرجي زيدان: **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، فذلكة في تاريخ مصر القديم**، ج01، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص15.

(4)–إبراهيم الفاعوري: **جغرافية الوطن العربي**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010، ص180.

(5)–عبد العزيز صالح وآخرون: **المرجع نفسه**، ص7.

(6)–هدى محمد وعباس القطب: **أسماء عواصم مصر عبر العصور**، الشبكة القومية للمعلومات الإحصائية، القاهرة، مصر، 2011، ص8.

(7)–إبراهيم الفاعوري: **المرجع نفسه**، ص179.

وقد عرف الشعب العبراني موطنهم آنذاك بـ"مصرايم"، والمصران مشتقة من قولهم "صر"، ومعناها الشدة والضيق، إشارة إلى ما قاساه العبرانيين من اضطهاد في عهد النبي "موسى" عليه السلام[1]، ويرجع أصل تسمية مصر كذلك إلى "مصر بن حام" بن النبي "نوح" عليه السلام، الذي يقال أنه أول من سكنها بعد غرق قوم "نوح" وأولاده الأربعة، ومن بينهم "مصر" الذي نجا مع والده، فدعا أن يسكن مصر، ونزل بها، فسميت مصر[2]، كما أطلق عليها الإغريق نفس صفة الأرض السوداء أو الخصبة، فأسموها "أجيبتوس" وهو الاسم الذي اشتق منه (EGYPTIN)[3]، وفي اللغات الأوربية اشتقت من (Aegyptus) باليونانية إلى (EGYPT)، فظلت هذه التسمية إلى يومنا الحالي[4].

2)_الموقع

02-01-الجغرافي والفلكي:

تقع جمهورية مصر العربية (ينظر الملحق رقم3)، في أقصى الشمال الشرقي من قارة إفريقيا، وتقدر مساحتها بحوالي 1,002,450 كيلومتر، يحدها من الشمال الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط، ومن الشرق الساحل الشمالي العربي للبحر الأحمر، وتشترك بحدود من الجهة الغربية مع ليبيا، ومن الجهة الجنوبية السودان، أما من الجهة الشمالية الشرقية فتشترك بحدود مع فلسطين وخليج العقبة[5][6].

مساحتها الشاسعة التي بلغت حوالي مليون كيلومتر مربع، شغلت بذلك شكلا يكاد يقترب من المربع المتساوي الأضلاع، ينحصر بين خطي عرض 22° و31° شمالا خط الاستواء، وخطي

(1)-جرجي زيدان: **المرجع السابق**، ص15.

(2)-ابن ظهيرة، **الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة**، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1969، ص6.

(3)-عبد العزيز صالح وآخرون: **المرجع السابق**، ص7.

(4)-رانيا الهاشم: **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم**، ج(17-18)، د. د. ن، د. ب. ن، 1988، ص929.

(5)-**خليج العقبة**: خليج عربي يقع شمال شرقي البحر الأحمر بين الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، والساحل العربي شبه جزيرة سيناء، أما الدول المشرفة عليه فهي الأردن، مصر، السعودية. للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة سياسية**، ج2، دار الهدى، الأردن، 2001، ص226.

(6)-إبراهيم الفاعوري: **المرجع السابق**، ص179.

طول 25° و37° شرق غرينتش، إذ تقع معظم أراضيها في إفريقيا، غير أن جزءا منها وهو شبه جزيرة سيناء ويقع في الطرف الغربي من قارة آسيا، فهي بذلك تعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي تشغل مساحتها جزءا إفريقي وآخر آسيوي ، وهي من الدول المعدودة في العالم التي تقع أراضيها على قارتين[1]، كما تمر عبر أرضها قناة السويس[2] (ينظر الملحق رقم4)، التي تفصل الجزء منها عن الجزء الآسيوي[3]، وتطل على أكبر بحرين من بحار العالم وهما البحر المتوسط والبحر الأحمر وبمسافات طويلة، ويقع إقليم القناة بين دائرتي عرض 29° و30° وخطي طول 31° و33°[4].

02-02-الجيوسياسي (استراتيجي):

تحتل مصر منذ أقدم العصور موقعا جغرافيا هاما في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية، وفي الطرف الشمالي لوادي النيل، وموقعها هذا جعلها دولة ذات أهمية إستراتيجية كونها تمثل همزة وصل بين عالمين أحدهما آسيوي والآخر إفريقي، وجعل منها منطقة سهلة أمام التحركات البشرية لا يقف فيها أي حاجز تحول دون الربط بين العالمين، كما تشرف مصر على بحرين الأول هو البحر المتوسط الذي يوجد في قلب العالم منذ القدم والذي ينتهي إلى المحيط الأطلسي غربا، والثاني البحر الأحمر الذي شهد نشاطا تجاريا مستمرا منذ العصور ما قبل التاريخ حتى اليوم الحالي والذي ينتهي إلى المحيط الهندي ودول آسيا الموسمية[5]، إضافة إلى وقوعها في أضيق بقعة بين البحرين المتوسط والأحمر جعل منها محطة "مهمة التجارة" بين الشرق والغرب، حتى

(1)- ناصر الأنصاري: **المصدر السابق**، ص6.

(2)-**قناة السويس**: هي قناة حفرتها سواعد المصريين تربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، أفتتحت سنة 1869م وتم تأميمها سنة 1956م، لتصبح قناة مصرية مفتوحة أمام الملاحة العالمية ومن أهم المنافذ المائية الإصطناعية في العالم التي تحكم إتصال البحر المتوسط بالأحمر. للمزيد من المعلومات ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية -عربي، إنجليزي-**، د. د. ن، د. ب. ن، د. س. ن، ص232.

(3)-إبراهيم الفاعوري: **المرجع السابق**، ص179.

(4)-عبد الخالق محمد عبد الفتاح: **سكان محافظة السويس**، دراسة ديموغرافية لنيل شهادة الدكتوراه، الإسكندرية، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006، ص160.

(5)- عمر عبد العزيز: **تاريخ المشرق العربي(1516-1966)**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص221.

أنها لم تفقد أهميتها كمعبر لتلك التجارة إلا بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وتحول التجارة إلى طريق بحري حول إفريقيا[1].

3)_المناخ والتضاريس

03-01-المناخ:

تقع مصر في الإقليم المداري الجاف، باستثناء المناطق الشمالية التي تدخل في المنطقة المعتدلة لمناخ إقليم البحر المتوسط، الذي يتميز بالحرارة والجفاف صيفا، وبالاعتدال شتاءا مع سقوط أمطار قليلة[2]، ويسيطر على الساحل المصري مناخ حار ورطب، بينما يسود الجفاف المناطق الوسطى والجنوبية أين تتجاوز الحرارة 41° صيفا، وتسجل بمعدل 23° شتاءا[3]، ويتكون الصقيع على وسط شبه جزيرة سيناء، وعلى المزروعات في مصر الوسطى شتاءا، بينما تتساقط الثلوج في الشتاء على جبال سيناء وبعض المدن الساحلية[4].

03-02- التضاريس:

إن مصر بامتدادها الجغرافي تتميز بأقسام سطحية متعددة إذ تشغل الصحراء من إجمالي مساحتها بـ96%، و04% صالح للزراعة والنشاط الفلاحي، أي 35000كم^2[5]، كما تتميز مصر بسهل صحراوي واسع تمتد عليه العديد من المنخفضات، كما تمتلك مناطق جبلية كثيرة، بينما صحرائها الواسعة يجتازها نهر النيل في الوسط، الذي تتركز فيه كثافة سكانية عالية (ما يقارب بـ1200 نسمة/ كم^2)[6].

ويمكن تقسيم جغرافية مصر إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

(1)- يسرى الجوهري: **جغرافية مصر السياحية**، مطبعة الإشعاع الفني، مصر، 1998، ص63.
(2)- إبراهيم الفاعوري: **المرجع السابق**، ص194.
(3)- رانيا هاشم: **المرجع السابق**، ص5.
(4)- إبراهيم الفاعوري: **المرجع نفسه**، ص194.
(5)- **المرجع نفسه**، ص187.
(6)- يسرى الجوهري: **المرجع نفسه**، ص63.

• **وادي النيل (الدلتا):** وتقدر مساحته بحوالي 33 ألف كم^2، يمتد من شمال وادي حلف حتى البحر المتوسط، وينقسم إلى النوبة، يليها الصعيد إلى جنوبي القاهرة، ثم الدلتا من شمال القاهرة إلى ساحل المتوسط.

• **الصحراء الغربية:** وتشغل حوالي 680 ألف كم^2، وتمثل الجزء الواقع داخل حدود مصر من الصحراء الإفريقية الكبرى، وتمتد من وادي النيل شرقا حتى الحدود الغربية، ومن البحر المتوسط شمالا إلى الحدود الجنوبية[1].

• **الصحراء الشرقية:** وتبلغ مساحتها حوالي 225 ألف كم^2، تمتد من وادي النيل غربا والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء شرقا، ومن حدود الدلتا شمالا حتى حدود مصر الجنوبية، وتضم سلسلة جبال البحر الأحمر والتي يصل ارتفاعها إلى حوالي 3000 قدم فوق سطح البحر وهي غنية بالمواد الطبيعية.

• **شبه جزيرة سيناء:** وتقدر مساحتها بحوالي 61 ألف كم^2، وهي الجزء الآسيوي من مصر، وتشكل 6% من إجمالي مساحتها، وهي على شكل مثلث قاعدته مماسة للبحر المتوسط، ورأسه إلى الجنوب ما بين خليجي السويس غربا والعقبة شرقا[2].

4)_الإطار البشري

مثل المصريون في وطنهم الكبير بين أطراف إفريقيا وآسيا سلالة جنسية ولغوية متمايزة من سلالات البحر المتوسط الجنوبية، وكذلك سلالة (سامية حامية) التي انتشرت فروعها في غرب آسيا وشمال إفريقيا[3]، فقد قدم إلى مصر أجناس مختلفة على شكل مهاجرين ومتاجرين وغازين وغيرها من الأغراض، ومن أهم هذه الفئات نجد اليونانيون والإيطاليون والإنجليز والفرنسيون والأتراك[4]، وحصل كذلك مزيج بين المصريين وعدة أصول قدمت من بلاد النوبة جنوبا، وليبيا غربا، والفئات السامية شرقا والحامية شمالا، إضافة إلى الأرمن واليونانيون والألبان والأتراك

(1)- إبراهيم الفاعوري: **المرجع السابق**، ص188.

(2)-**المرجع نفسه**، ص، ص188، 189 .

(3)- عبد العزيز صالح وآخرون: **المرجع السابق**، ص، ص9، 10.

(4)- جرجي زيدان: **المرجع السابق**، ص73.

والشركس والإيطاليين والإنجليز والفرنسيين كلهم اندمجوا مع بعضهم البعض وكونوا تركيبة اجتماعية واحدة[1].

أما حاليا فتشغل مصر الترتيب السادس عشر عالميا من حيث عدد السكان، والثالث إفريقيا بعد نيجيريا وإثيوبيا، والترتيب الأول في الدول العربية، ويبلغ متوسط الكثافة السكانية في مصر 63نسمة/ كم^2، ويتركز أغلب سكان مصر في وادي النيل وخاصة في المدينتين الكبيرتين القاهرة التي بها تقريبا ربع السكان، والإسكندرية، بينما يعيش أغلب السكان الباقين في الدلتا وعلى ساحلي البحر المتوسط والبحر الأحمر ومدن قناة السويس[2].

ثانيا: أوضاع مصر قبيل مجيء الحملة البريطانية 1882م

1)_ الأوضاع السياسية والإدارية

01-01-الأوضاع السياسية:

إذا استعرضنا الوضع السياسي في مصر التي كانت تحت الحكم العثماني أواخر القرن 19، وبالأخص قبيل الاحتلال البريطاني 1882م، يتضح لنا وجود مشاكل واضطرابات وأزمات سياسية داخل البلاد فبعدما قامت فرنسا وإنجلترا بالضغط على "إسماعيل باشا"[3] (ينظر الملحق رقم6) للتنازل عن العرش من تلقاء نفسه إتباعا لمشورتهما لكن قابلهم بالرفض، فاتجهت الدولتان لمركز الحكم بتركيا للمطالبة بخلع الخديوي إسماعيل استجابة لطلبهما[4]، وتحديدا في تاريخ 26 جوان

(1)- إبراهيم الفاعوري: **المرجع السابق**، ص، ص191، 192.

(2)-**المرجع نفسه**، ص، ص190، 191.

(3)- **إسماعيل باشا:** هو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، ولد في 31 ديسمبر 1830م بالقاهرة، تربى في المدرسة الخصوصية التي يتربى فيها الأمراء، درس بفينا وباريس، حكم مصر سنة 1863م وعمره اثنين وثلاثين سنة، تم خلعه سنة 1979م، ثم نفي خارج البلاد من قبل بريطانيا. للمزيد من المعلومات ينظر: إلياس الأيوبي: **تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة 1863 إلى سنة 1879**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص45.

(4)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 1997، ص241.

1879 أصدر السلطان العثماني إرادة بخلع "إسماعيل"، تنصيب "توفيق باشا"[1] (ينظر الملحق رقم7)، الابن الأكبر له ليكون خديويا على عرش مصر[2]، وعرفت بدايات حكمه تفاءل كبير لدى المصريين، وذلك لصفات الاستقامة والورع ونصرته للمبادئ الحرة وانضمامه للمعارضة؛ لكن سرعان ما تبدد تفاعلهم لأن "توفيق" سار على خطى ووصايا والده وهي التماشي مع مطالب إنجلترا وفرنسا والإصغاء إلى ممثليهم إذا ما أراد الحفاظ على عرشه. وبذلك أصبح "توفيق" يتميز بالتردد والضعف والتناقض وتقلب الرأي، وأصابه العجز فلم يستطع معالجة الأزمات التي عانى منها الشعب والضباط خاصة، لا بالشدة ولا بالعدل، بل اتسم باللين والتراخي[3]، ففوض أمره لإنجلترا وفرنسا وصاغر لهما، لأنه يعلم ببساطة أنهما هما اللتان أجلستاه على العرش، فكان بذلك مثال الضعف والاستسلام، ميالا إلى الاستبداد، حتى أصبح ألعوبة في يد كل من يعرف كيف يميله ويسلبه[4].

وعليه عهدت إنجلترا إلى أن ما ترمي إليه سياسة حكومتها هي رفاهية مصر وتمتعها بالحرية التامة، وأنها لا تبغي قيام وزارة تابعة لها في مصر، لأن حكومتها تؤمن بأن وزارة كهذه لا تقوم إلا على تأييد إحدى الدول الأجنبية[5]، ولأن "توفيق" ورث عن والده تركة ثقيلة، مما جعل أيام حكمه غير عادية عليه وعلى مصر[6]، فقد اندلعت في عهده أول الحوادث الخطيرة وهي الثورة العرابية 1881م[7]، والتي كانت نتيجة تزايد التدخل الأجنبي في شؤون مصر في عهد "توفيق"، واستغلاله الأزمة المالية ومأساة الديون والسياسة[8]، إضافة إلى تضاعف عدد الموظفين الأجانب

---

(1)-**توفيق باشا:** هو توفيق بن إسماعيل باشا بن إبراهيم باشا، ولد سنة 1852م، وهو سادس حكام مصر من أسرة محمد علي، تولى الحكم سنة 1879م بعد خلع والده، قامت ضده الثورة العرابية 1881م لأنه كان متواطئا لبريطانيا، في عهده احتلت بريطانيا مصر1882م. للمزيد من المعلومات ينظر الموقع الإلكتروني التالي: **موسوعة تاريخ أقباط مصر**، المتاح على الرابط التالي: http//www.Ciptichistory.ovg/new page 1994.htm، تاريخ الزيارة: 2019/05/11، على الساعة: 15:03.

(2)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص242.

(3)-أحمد طربين: **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1986، ص161.

(4)-جرجي زيدان: **المرجع السابق**، ص179.

(5)- تيودور روذستين: **تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده**، تع: علي أحمد شكري، مكاتب ترافاتس، مصر، 1927، ص16.

(6)- ناصر الأنصاري: **المصدر السابق**، ص219.

(7)- شحاتة عيسى إبراهيم: **الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، 2015، ص29.

(8)- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع نفسه**، ص247.

في المصالح الحكومية وتضخم رواتبهم، وإهمال المشروعات الإصلاحية للبلاد، وإنقاص عدد جنود الجيش والاستغناء عن عدد كبير من ضباطه[1].

كل هذا أدى إلى زيادة التذمر والسخط في الأوساط الوطنية وبين ضباط الجيش[2]، والطبقة المثقفة والإسلاميين والعسكريين الذين أرادوا إصلاح أحوال البلاد ووضع حد للأطماع الأجنبية وهو ما تحقق في الثورة[3]، وقد قام العسكريون بالهجوم على قصر النيل، حيث السجن العسكري وأخرجوا "أحمد عرابي"[4] (ينظر الملحق رقم8) وزملائه، ثم توجهوا إلى قصر عابدين منددين بمطالبهم، وشيئا فشيئا تطورت المظاهرات العسكرية في ميدان عابدين، حتى استقر رأي الوطنيين في 09 سبتمبر 1881م على أن يكون "عرابي" على رأس قوات الجيش لتقديم مطالب الأمة[5]، المتمثلة في إقالة الوزارة وإعادة الحياة الدستورية وزيادة عدد أفراد الجيش، ووضع حد لزيادة التدخل الأجنبي، وبالفعل نفذ "عرابي" المطلوب منه[6]، بعدها اشتد الحوار بين الخديوي "توفيق" و"عرابي" حول تحقيق مطالب الأمة والجيش، فوافق "توفيق" على ذلك، لكنه سرعان ما انقلب على العرابيين، نتيجة تدخل انجلترا وفرنسا نجح "توفيق" في إيجاد ثغرة بين الحزب العسكري والحزب الوطني، فقامت الدولتان بإرسال أسطولهما لمواجهة العسكريين، وأرسلتا مذكرة مشتركة طالبتا فيها الخديوي بإقالة وإبعاد "عرابي" وزملائه خارج البلاد[7].

---

(1)- شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص، ص29، 30.

(2)- إبراهيم الفاعوري: **المرجع السابق**، ص184.

(3)- جلال يحي: **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965، ص337.

(4)- **أحمد عرابي**: ولد في شهر مارس سنة 1841م في قرية رزنة في مدينة الزقازيق، اشتغل فلاح، ثم التحق بالجيش وهو في الرابعة عشرة من عمره، يعد أول مصري ينطق بحق بلاده، قاد الثورة العرابية سنة 1881م ضد الخديوي توفيق، ثم نفيه إلى سرنديب من قبل بريطانيا. للمزيد من المعلومات ينظر: جراتيان لوبير: **من موسوعة وصف مصر -مدينة الإسكندرية-**، تر: زهير الشايب، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 1991م، ص15.

(5)- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم شوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص، ص250، 251.

(6)- إسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص248.

(7)- إسماعيل عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع نفسه** ، ص، ص252، 253.

01-02-الأوضاع الإدارية:

أما من الناحية الإدارية فقد عرفت فترة "توفيق باشا" تأسيس بعض النظم الإدارية الهامة، والتي كانت تمثل نواة لمجالس سوف تستقر فيما بعد[1]. وأهم هذه النظم نجد:

- **الدستور:** فقد حاول "توفيق" في أول الأمر القضاء على الحركة الدستورية بغية الرجوع إلى الحكم المطلق، لكنه تأثر بـ"أحمد عرابي" وثورته ومطالبه فوافق على إصدار دستور 1882م الذي ارتضاه مجلس النواب سنة 1881م، وكان أساس هذا الدستور الديمقراطية وإدارة الأمة، لكن إنجلترا لم تلبث أن ألغت هذا الدستور وحلت محله نظام إصلاح جديد والذي كان بتاريخ 01 ماي 1883م[2].
- **البرلمان:** أجريت في عهد "توفيق" انتخابات لمجلس جديد في نوفمبر 1881م، وعقدت أول جلسة له في ديسمبر 1881م، وفي مارس 1882م صدر قانون جديد للانتخابات[3].

2)_الأوضاع الاقتصادية

عرفت مصر تدهورا اقتصاديا كبيرا، فقد كانت غارقة جدا في أزمة الديون وكانت تعاني من سوء تسيير سياستها المالية، فقد تراكمت هذه الأزمة أواخر عهد "إسماعيل" وامتدت إلى عهد ابنه "توفيق" بل تفاقمت أكثر وأكثر بعد تذرع النفوذ الأوربي بحماية حقوق الأجانب وامتيازاتهم، بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي كان يدفعها الفلاحون لتسديد ديونهم، وأيضا سوء أوضاع الموظفين الذين نقصت رواتبهم وتأخر صرفها وعدم مساواتهم مع الموظفين الأوربيين، ونتيجة زيادة الديون في عهد "توفيق" وبشكل كبير، تدخلت إنجلترا وفرنسا في شؤون البلاد الداخلية بحجة حماية ديونها، فاضطر بذلك "توفيق" إلى بيع أسهم مصر في شركة قناة السويس[4].

وعليه تعهدت حكومة انجلترا بتنظيم شؤون مصر الاقتصادية وبأنها لا تسعى لامتلاك شيء من أراضيها أو الحصول على أي امتياز خاص، عدا الامتيازات العادية التي يصح أن تشترك

---

(1)- ناصر الأنصاري: **المصدر السابق**، ص248.

(2)- عبد الرحمان الرافعي: **عصر إسماعيل**، ط2، ج2، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1982، ص79.

(3)-جاكوب لاندو: **الحياة النيابية والأحزاب في مصر**، تر: سامي الليثي، د. د. ن، القاهرة، مصر، د. س. ن، ص30.

(4)-ناصر الأنصاري: **المصدر نفسه**، ص219.

فيها رعايا الدول الأخرى[1]، فغزت المؤسسات الأوربية المالية والاقتصادية أرض مصر فأنشأت فيها شركات لتكرير السكر وللمقاولات والمصرف العقاري برؤوس أموال أجنبية، مما جعل المصريين عاجزين عن منافسة الأوربيين في الميادين الاقتصادية، لأن هؤلاء يتمتعون بامتيازات خاصة، حتى أصبحت مصر مرتعا للأجانب يسرحون فيها وأصبحت وظائف الدولة وقفا عليهم ترى فيها كثيرا من الأوربيين وقليلا من المصريين[2].

3)_الأوضاع الاجتماعية والثقافية

03-01- الأوضاع الاجتماعية:

عانت مصر من سوء الوضع الصحي الكارثي الذي أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وزيادة عدد الوفيات وتناقص السكان[3]. والأكثر من ذلك حدوث فيضان كبير بسبب سيول نهر النيل فكان الأمر في غاية السوء وحدث جراء ذلك مجاعة كبيرة في البلاد أدت إلى وفاة الآلاف خاصة من السكان القرويين(رجال، نساء، أطفال) وذلك بسبب الجوع، لم تشهد البلاد مجاعة كهذه منذ زمن طويل[4].

03-02- الأوضاع الثقافية:

عرفت الحياة الفكرية والثقافية نظام تعليمي متميز ومتطور، وبعثات وحركة علمية كبيرة تعود جذورها لعهد "محمد علي"[5] (ينظر الملحق رقم9)، والتي تواصلت في عهد "إسماعيل" ثم "توفيق" اللذين سعيا إلى تجديدها، إضافة إلى ازدهار الأدب والشعر والخطب والصحافة، وانتشار الصحف اليومية وسط الشعب المصري، ووجود زعماء ومفكرين اتصلوا بالشعب عن طريق التدريس

(1)- تيودور روذ ستين: **المصدر السابق**، ص17.

(2)-أمين سعيد: **تاريخ مصر السياسي**، القاهرة، مصر، 1969، ص45.

(3)-محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989، ص38.

(4)- ولفريد سكاون بلنت: **التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر، رواية شخصية للأحداث**، تر: صبري محمد حسن، تق: أحمد زكريا الشلق، مطبعة البلاغ الأسبوعي، القاهرة، مصر، 1928، ص75.

(5)- **محمد علي**: ولد محمد علي بمدينة قولة من تغور مقدونيا سنة 1769م، انخرط منذ شبابه في سلك الجندية، قدم إلى مصر سنة 1801م، مع الجيش لمحارة الفرنسيين، تولى حكم مصر سنة 1805م، قام ببناء الدولة المصرية الحديثة. للمزيد من المعلومات بنظر: ناصر الأنصاري: **المصدر السابق**، ص، ص215، 216.

والصحف، هؤلاء قاموا بتوعية الشعب لما يراد بوطنهم من شر وسلبهم حقوقهم، فكانوا مقاومين للاستبداد والتدخل الأجنبي في شؤون الشعب، ومن أمثال هؤلاء نذكر: "جمال الدين الأفغاني"[1]،و"عبد الرحمان الكواكبي"[2][3].

نستخلص مما سبق ذكره، بأن مصر قد تميزت ومنذ القدم بموقعها الجغرافي المميز والإستراتيجي الهام، بتوسطها العالم العربي وربطها بين دوله الآسيوية والإفريقية، فقد تربعت على مساحة شاسعة وضمت تضاريس مختلفة وهامة وأبرزها كانت قناة السويس ونهر النيل وصحراء سيناء، وقد ساهمت أجناس كثيرة ومختلفة في تركيبة سكانها على مر العصور.

ومصر اعتبرت من أهم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية وذلك منذ 1517م، لكن في بدايات القرن التاسع عشر ألمت بهذه الإمبراطورية عوامل الضعف أمام أعدائها الأوربيين، وانعكس ذلك على أهم ولاياتها في الشرق وهي مصر التي عرفت تنافس أجنبي (فرنسي وبريطاني) حاد عليها، تمثل في الحملة الفرنسية 1798م، وحملة فريزر البريطانية 1807م، وفي أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر تأزمت أوضاع مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لأن بريطانيا سيطرت على مقاييد الأمور في مصر ونصبت الخديوي "توفيق" 1879م حاكما عليها والذي كان متواطئا لها وخاذلا لشعبه، هذا الأخير الذي قامت ضده الثورة العرابية التي قادها "أحمد عرابي"، والتي أخمدتها بريطانيا بمساعدة فرنسا لها، كما قامت بريطانيا بإغراق "توفيق" بالديون، وعملت على إفلاس المؤسسات المالية للبلاد، إضافة إلى شرائها لأسهم مصر المتبقية في شركة قناة السويس، وبذلك أصبحت السلطة العليا على القناة، مهدت بذلك احتلالها لمصر.

---

(1)-**جمال الدين الأفغاني:** ولد في أفغانستان سنة 1839م، درس الفقه على مذهب أبي حنيفة، زار بلدان الشرق مصر، تركيا، كان يدعو إلى العمل المتواصل لتخليص العالم الإسلامي من السيطرة الأجنبية، ويعد من مؤسسي الجامعة الإسلامية. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص139.

(2)-**عبد الرحمان الكوكبي:** ولد في حلب سنة 1849م، تلقى علومه في الكلية الإسلامية، عمل بالصحافة والمحاماة، من أهم مؤلفاته طبائع الإستبداد وأم القرى التي يدعو من خلالها محاربة الاستبداد والظلم والدفاع عن الإسلام.للمزيد من المعلومات ينظر: محمود صالح منسي: **حركة اليقظة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1972، ص74.

(3)- إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص247.

الفصل الأول:

خلفيات الاحتلال البريطاني في مصر 1882م

أولا: العلاقات المصرية البريطانية قبيل 1882 م

ثانيا: أسباب الاحتلال البريطاني على مصر

ثالثا: التدخل البريطاني على مصر1882 م.

رابعا: موقف الدولة العثمانية والشعب المصري من التدخل البريطاني

أولا: العلاقات المصرية البريطانية قبيل 1882م

1)_ في الجانب السياسي

رأت إنجلترا وفرنسا أن الوقت قد حان ليضغطا على "إسماعيل" ليتنازل عن العرش من تلقاء نفسه إتباعا لمشورتهما، ولكنه رفض الخضوع للضغط فاتجهت الدولتان للسلطان العثماني ليصدر أمرا بخلعه إجابة لطلب الدولتين، وكانت الدولة العثماني غير راضية عليه لنزعته الاستقلالية، وفي نفس الوقت لم تدرك النتائج الوخيمة في مستقبلها التي ستترتب نتيجة الخضوع لهذا الضغط من الدول والتدخل في شؤون مصر، وفي 26 جوان سنة 1879م أصدر السلطان إرادة بخلع "إسماعيل" وتنصيب "توفيق باشا" خديويا لمصر[1]، لكنه كان ضعيف الشخصية ومتخاذلا مستسلما للنفوذ الأجنبي، وقد عاد التسلط الاستعماري في عهده وتهددت سلامة البلاد، وقد رفض مشروع الدستور بتحريض من بريطانيا، فحكمت البلاد حكما مطلقا وأهملت مجلس شورى النواب، ولاحقت الحركة الوطنية بالتنكيل[2].

تفاءل المصريون "بتوفيق" لصفات الاستقامة والورع التي تميز بها، وكذلك انضمامه إلى المعارضة وانتصاره للمبادئ الحرة، لكن تفاءلهم لم يدم طويلا، لأن "توفيق" رفض الموافقة على مشروع الدستور، لأن الحكومة الدستورية لا تتفق مع الحكم الثنائي _إنجلترا وفرنسا_[3]، كذلك فوض أمره للدولتين وصاغر لهما، لأنه يعلم أنهما هما اللتان أجلستاه على كرسي العرش، وبذلك كان مثال الضعف والاستسلام، ومستبدا وألعوبة في يد كل من يعرف كيف يسلبه ويميله[4]، فساءت علاقة "توفيق" بالشعب، إذ أقصى ممثليه وكل موظفي إدارة الحكم، واتبع طريقة الحكم المطلق وسمح بعودة المراقبة الثنائية الأجنبية انجلترا وفرنسا، وبهذا تطورت المراقبة من شكلها المالي إلى شكل سياسي ينافي سيادة الحكومة المصرية، وقد وافق "توفيق" على تكوين لجنة التصفية ليس فيها سوى مندوب مصري واحد، فقررت اللجنة وجوب إصدار قانون التصفية الذي

(1)–عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص، ص241، 242.

(2)–إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص246.

(3)–أحمد طربين: **المرجع السابق**، ص161.

(4)–جرجي زيدان: **المرجع السابق**، ص179.

يقضي بتقسيم إيرادات الدولة لتسيير شؤون الدولة وتسديد ديونها[1]، وهكذا أخذ تدخل الأجانب في شؤون مصر الداخلية يزداد على مر الأيام، وأصبحت مصر مرتعا للأجانب يسرحون فيها وأصبحت وظائف الدولة وقفا عليهم، ترى فيها كثيرا من الأوربيين وقليلا من المصريين[2].

هنا أدرك الشعب المصري ما يراد بوطنه من شر، فاضطرمت في نفسه عوامل الحقد على الوضع القائم في بلاده، فازداد شعوره بحقوقه واستعداده للمطالبة بها، إضافة إلى اضطهاد الضباط المصريين في الجيش والتمييز بينهم وبين الضباط الأجانب، وإنقاص عدد الجيش وعدم انتظام دفع رواتب أفراده، فتجاوبت نفوسهم ومشاعرهم مع مشاعر الشعب، فكانت بداية الثورة العرابية[3]، فتزعم الحركة الوطنية "أحمد عرابي" الذي قدم عريضة إلى الحكومة تتضمن إنصاف الضباط الوطنيين إعادة الحياة الدستورية، وفي 09 سبتمبر 1881م نظم الضباط والجيش مظاهرة شعبية، سارت إلى قصر عابدين حيث تقدم "عرابي" من الخديوي "توفيق" مطالبا إياه بتحقيق مطالب الشعب، فقبل "توفيق" شروط المتظاهرين[4].

اطلعت إنجلترا وفرنسا على هذه التطورات فأصابهما الذعر خوفا على مصالحها الاستعمارية في مصر، فأرسلتا مذكرة مشتركة إلى الخديوي تعرضان عليه المساعدة ضد الوطنيين، قبل "توفيق" المذكرة أملا في الانتصار على الحركة الوطنية معتمدا على الدول الأجنبية[5]، وعملت إنجلترا على إثارة الفتن والقلاقل في مصر لكي لا تفلت من يدها، فحرضت الخديوي على رفض مطالب وزارة الدفاع التي كان يتولاها "أحمد عرابي" والذي سرح عددا من ضباط الجيش غير الوطنيين وأحال بعضهم إلى المحاكمة، وهكذا تجدد الخلاف بين الوزارة والخديوي، مما أدى بإنجلترا وفرنسا إلى إرسال أسطوليهما إلى مصر دعما للخديوي الذي تلقى منهما مذكرة تشجعانه فيها على ضرب الحركة الوطنية وإبعاد "عرابي" ونفي الضباط الأحرار إلى الأرياف، وقد استجاب الخديوي للمذكرة، فاستقالت الوزارة، وأصبح الخديوي تحت حماية الأسطول الإنجليزي الذي أعدته

(1)-رجب حراز: **المدخل إلى تاريخ مصر الحديث**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1970م، ص355.

(2)-أمين سعيد: **المرجع السابق**، ص45.

(3)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص247.

(4)-عبد الرحمان الرافعي: **أحمد عرابي**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1989، ص ص15، 16.

(5)-عبد الرحمان الرافعي: **المصدر نفسه**، ص31.

بريطانيا لاحتلال مصر، ورفضت فرنسا مشاركتها في ذلك بعد أن تبين لها أطماع في احتلال مصر دون مشاركتها[1].

2)_في الجانب الاقتصادي

تعود العلاقات الاقتصادية بين مصر وإنجلترا إلى زمن "محمد علي"، أين عقدت معاهدة لندن[2] سنة 1841م والتي اتفقت فيها إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية لتسوية المسألة المصرية، والتي بموجبها أعطت "محمد علي" وأسرته الحكم الوراثي في مصر شرط أن تبقى مصر ولاية عثمانية، ويتضح من هذه المعاهدة أن إنجلترا قد نجحت في حل المسألة المصرية على النحو الذي يلاءم مصالحها بإبقاء مصر جزءا من الدولة العثمانية وفتح أبوابها أمام التدخل الأوربي للحصول على امتيازات[3].

فمنذ عهد "علي" أصبحت إنجلترا تتسابق مع فرنسا على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية لتربط مصير التجارة في مصر بالتجارة في بلادها ولتسيطر على طريق التجارة بين الشرق والغرب، فكانت إنجلترا قد عارضت فرنسا التي كانت ترغب في شق قناة السويس وأرادت مد خط حديدي بالقناة[4].

وبفضل نفوذها تحصلت إنجلترا على امتياز مد سكة الحديد بالسويس، وقد تحملت مصر أكبر قسط من نفقاتها جراء ذلك، كما اشترت القسم الأكبر من الأسهم 642 و177 سهما من مجموع 400 ألف سهم. وقد جر هذا المشروع على مصر احتلالها من قبل إنجلترا، فكانت مدة امتياز القناة 99 سنة[5].

---

(1)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص250.

(2)-**معاهدة لندن**: معاهدة سياسية عقدت بلندن سنة 1814م، اتفقت فيها دول أوربا إنجلترا والنمسا وروسيا والدولة العثمانية على أن يعيد محمد علي الأماكن المقدسة والشام وغيرها إلى السلطان العثماني، شرط أن تبقى مصر ولاية وراثية له ولأسرته. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص54.

(3)-أحمد طربين: **المرجع السابق**، ص138.

(4)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع نفسه**، ص242.

(5)-**المرجع نفسه**، ص، ص242، 243.

ازداد تطور العلاقات الاقتصادية الإنجليزية المصرية في عهد "إسماعيل باشا" الذي عهد لعدد من الشركات الإنجليزية لتنفيذ مشروعاته، فانتهزت إنجلترا الارتباك المالي الذي كان "إسماعيل" يعاني منه فاشترت سنة 1875م أسهم مصر في القناة، وعقدت معه معاهدة في 1877م بشأن إبطال تجارة الرقيق[1]، ونتيجة تضخم الديون "لإسماعيل" طرح حصة مصر من أسهم القناة للبيع بثمن بخس والذي كان أقل من 4 ملايين جنيه، وترقب على ذلك أن أصبحت إنجلترا صاحبة الكلمة العليا في شؤون القناة ففرضت أن يكون لها إسهام في الوزارة المصرية فتحقق لها ذلك وكان من بين أعضائها وزيرا إنجليزي للمالية[2]، كما عرض على إنجلترا إفادته بموظف مالي كفء يدرس حالة الحكومة المصرية المالية ويصلح الخلل فيها، لبت الحكومة الإنجليزية نداءه إذ وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في شؤون مصر، وقد جاءت البعثة إلى مصر وفحصت حالة المالية المصرية ولم يأت تقديرها كما يريد "إسماعيل"، فقد أشارت إلى سوء الحالة المالية في مصر، فاقترحت لإصلاح الحالة المالية المتدهورة أن تخضع لمشورة الدول الأوربية وبأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها يرأسها شخص قدير شرط أن يحترم الخديوي قرارات هذه المصلحة[3].

توقف "إسماعيل" عن أداء أقساط الديون مما أدى إلى سخط الماليين الأوربيين عليه، ما اضطر بالخديوي بأن يطلب من وكلاء الدائنين لمصر وضع صندوق الدين لضمان حقوقهم، وقد تولى إدارة الصندوق أجانب تنتدبهم الدول الدائنة، وهكذا أصبح بمثابة حكومة أجنبية داخل الحكومة المصرية. لم تقتنع الحكومة الإنجليزية بإنشاء صندوق الديون والإجراءات الأخرى التي اتخذت، فاقترحت فرض الرقابة الأوربية على المالية المصرية[4].

وعليه اضطر الخديوي "إسماعيل" لإصدار مرسوم في 18 نوفمبر 1976م بعرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية، وأن يتولاها مراقبان أحدهما إنجليزي لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة،

(1)-رأفت الشيخ: **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د. ب. ن، 1996، ص231.

(2)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص244.

(3)- Mac Coan: **Egypt as it is**, England, 1877, p193.

(4)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص238.

والثاني فرنسي لمراقبة المصروفات، وقضى المرسوم بأن يبقى صندوق الدين كهيئة دائمة إلى أن يسدد الدين كاملا.

لكن وبالرغم من كل ما اتخذ من إجراءات، فإن أحوال الحكومة المصرية المالية تحولت من سيء إلى أسوأ وازدادت ارتباكا، فاتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوربية لفحص الحكومة المالية والوصول إلى أسباب العجز المستمر في ميزان المدفوعات، كما استغلت إنجلترا الأزمة المالية ومأساة الديون في عهد "إسماعيل" ما سهل عليها الطريق للتدخل سياسيا في شؤون مصر[1].

كذلك عرف عهد "إسماعيل" انتشار كبير لظاهرة الامتيازات الأجنبية التي قدمتها الدولة العثمانية كتسهيلات بسيطة للدول الأوربية وبالأخص إنجلترا، هدفت هذه التسهيلات إلى إعادة الطريق التجاري إلى البحر المتوسط، كما منحت بريطانيا حق حماية البروتستانت، وقد توسعت هذه الامتيازات فأصبحت تشمل الإعفاء عن الضرائب والاستثناء من المحاكم العثمانية، وكان لهذه الامتيازات الأثر الخطير فبعدما كانت في البداية منحة أعطتها تركيا لبعض الدول الأوربية، إلا أنها تطورت واستفحل خطرها فنتج عنها تدخل إنجلترا في الشؤون الداخلية لمصر[2].

تواصلت سيطرة إنجلترا على الحكومة المالية المصرية وبلغت ذروتها في عهد الخديوي "توفيق"، خاصة أن الفضل يعود لها في اعتلائه سدة الحكم، فاستغلت استسلامه لها وبذلك استطاعت إغراقه في الديون بعدما استغلت حاجته إلى الأموال لتحقيق مشروعاته بمصر، فزادت من إقراضه حتى جاء الوقت لتتحكم اللجان المالية الإنجليزية في شؤون الحكم داخليا، وحكمها هذا أقضى في النهاية إلى حدوث الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة 1882م[3].

3)_ في الجانب العسكري

عندما نشبت الثورة العرابية في 1881م، عمدت إنجلترا إلى إثارة الفتن والقلاقل في مصر لكي لا تفلت من يدها، فحرضت الخديوي "توفيق" على رفض مطالب وزارة الدفاع، وخاصة عندما

(1)–عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص239.

(2)–عمر عبد العزيز عمر: **المرجع السابق**، ص85.

(3)–رأفت غنيمي الشيخ: **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية**، دار الثقافة ، القاهرة، مصر، 1992، ص55.

سرح "عرابي" عددا من ضباط الجيش غير الوطنيين وأحال بعضهم إلى المحاكمة، وهكذا ظهر الخلاف بين الوزارة والخديوي، مما أدى بإنجلترا وجارتها فرنسا إلى إرسال أسطولهما إلى مصر دعما للخديوي الذي تلقى منهما مذكرة مشتركة تشجعانه فيها على ضرب الحركة الوطنية وإبعاد "عرابي" ونفي الضباط الأحرار إلى الأرياف، وقد استجاب "توفيق" للمذكرة، فاستقالت وزارة الدفاع، وأصبح الخديوي تحت حماية الأسطول الإنجليزي الذي أعدته لوحدها من أجل احتلال مصر ورفضت مشاركة فرنسا في خطتها، بعد أن تبينت أطماعها في احتلال مصر لوحدها دون مشاركتها في ذلك[1].

لكن "عرابي" أعلن الثورة على الخديوي الذي لقي دعما من السلطان العثماني، فقصفت المدفعية البريطانية أكبر مدن مصر (ينظر الملحق رقم5) وقاوم الشعب المصري مقاومة باسلة، غير أن الإنجليز تمكنوا من التغلب على المصريين واحتلوا أكبر مدنها وموانئها[2]، فانسحب "عرابي" وجيشه إلى مناطق مغايرة للعدو، حيث أقام تحصينات منيعة استطاعت الصمود وردت الإنجليز على أعقابهم، فاتجه الأسطول الإنجليزي إلى قناة السويس وقد أخطأ "عرابي" في عدم ردمها وصدق بعد وعود الإنجليز من أنهم لن يستخدموا القناة في القتال مراعاة لحيادها[3]، ومع ذلك اجتاز الأسطول الإنجليزي القناة وأنزل قواته وتقدم، حيث استطاع "عرابي" أن يصل إليه مع الجيش المصري، وأقام فيها على عجل بعض التحصينات، وهناك دارت معركة غير متكافئة في الاستعدادات الحربية تغلب فيها الإنجليز على المقاومة المصرية ودخلوا مصر في رمضان 1299هـ، سبتمبر1882م، وكانت بداية الاحتلال البريطاني على مصر والذي استمر قرابة خمسة وسبعين عاما[4].

ثانيا: أسباب الاحتلال البريطاني على مصر

تعددت دوافع وأسباب البريطانيين لقبض السيطرة على مصر، فشملت مختلف النواحي والتي من أهمها نجد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

(1)-إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص250.

(2)-عبد الرحمان الرافعي: **أحمد عرابي**، ص165.

(3)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع نفسه**، ص، ص250، 251.

(4)-محمد فؤاد شكري: **مصر والسودان**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1959، ص225.

1)_الأسباب السياسية

اهتمت إنجلترا بمصر لعاملين أساسيين الأول تمثل في ضعف الدولة العثمانية وهزائمها المتكررة ضد دول أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أما العامل الثاني فكان بسبب ظهور الأطماع الفرنسية في مصر لما يوحي بقرب غزو فرنسي لمصر[1]، كما ادعت بأن احتلالها لمصر جاء بدعوى إنقاذها من الفوضى التي ضربت أطنابها في طول البلاد وعرضها، وإعادة حياة الاستقرار والاطمئنان، وإدخال أساليب المدنية الحديثة للبلاد وحماية الأقليات والجاليات الأجنبية في مصر والمحافظة على مصالحهم، والأهم من ذلك المحافظة على المصالح الإنجليزية السياسية منها والاقتصادية والإستراتيجية[2]، وبحجة حماية الخديوي "توفيق باشا" وتأمين حياة الأجانب ومصالحهم، وسحق العصيان المدني، ولأن وجودها غير قانوني في مصر، بادرت بالإعلان عن وجودها بشكل مؤقت بسبب ظروف معينة[3].

وازدادت الأطماع الإنجليزية في مصر مع زيادة شعورها بسوء حالها وبدرجة فساد نظامها، لأن الشعب بدأ يفكر في ضرورة الإصلاح خاصة بين الطبقات المثقفة، وبين قادة الفكر العربي والإسلامي، وبخاصة من تمكن منهم من التفكير أو رؤية تجارب أخرى أكثر نجاحا أو الإطلاع على أفق أوسع، وفي ظل آراء وحركة فكرية هامة، كانت هذه المرحلة من تاريخ مصر قد انتهت بالاحتلال، لكن الاحتلال لم يتمكن من القضاء على هذه الحركة الفكرية والثورية، وإن تمكن من كبت الأصوات ونزع سلاح الشعب، وتسليمه لقمة سائغة للاستغلال الاستعماري الإنجليزي[4].

وبعد نشوب الثورة العرابية ادعت بريطانيا أنها جاءت لمصر لدعم سلطة الخديوي "توفيق" ضد الثوار العرابيين الذين أثاروا الفتنة في البلاد، ووعدت أن تسحب قواتها حالما تستقر الأوضاع الأمنية في مصر، إلا أنها سيطرت على الأمور في البلاد حسب ما يخدم مصالحها، فأصبح المعتمد البريطاني صاحب الكلمة الأولى في تسيير الحكم[5]، فبريطانيا كانت متعطشة لاحتلال

(1)–محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص52.

(2)–**المرجع نفسه**، ص55.

(3)–عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل : **المرجع السابق**، ص269.

(4)–جلال يحي: **المرجع السابق**، ص337.

(5)–محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع نفسه**، ص100.

مصر، وعندما وضع العرابيين الأمور في نصابها، خافت أن تفلت مصر من أيديها، فلم ترض بوجود هؤلاء الثوار في الحكم فحاولت محاربتهم بدءا من الزعيم "عرابي" الذي أسرته ثم قامت بنفيه خارج البلاد[1].

2)_الأسباب الاقتصادية

بعد الثورة الصناعية انتشرت حركة التصنيع بشكل واسع في بريطانيا، وازداد الإنتاج فيها، مما أدى بها للبحث عن مناطق جديدة تؤمن لها المواد الخام لصناعاتها وتجعل منها سوقا لتجارتها ومكانا لاستثمار أموالها، ومن بين هذه المناطق التي انصبت عليها أعينها مصر، وزيادة على ذلك وقوعها على الطرق التجارية المؤدية إلى الهند، كما تتلاقى فيها طرق المواصلات البرية والبحرية بين الشرق والغرب[2]، وكذلك وقوعها في ملتقى الطرق العالمية برية وبحرية وامتلاكها قناة السويس كممر تجاري[3].

ويقول "أحمد عزت عبد الكريم" بأن أهمية مصر قد برزت بشكل كبير كونها شكلت حلقة وصل في طريق المواصلات بين أوربا والهند، ومنها انبعث تفكير إنجلترا إلى إحياء الطرق البرية القديمة وأهمها البحر الأحمر ومصر[4]، فحاول بذلك الإنجليز إحياء هذا الطريق التجاري وتواصلوا مع الباب العالي والسلطان العثماني فرحبوا بالفكرة، لأنها ستدر عليهم دخلا كبيرا بوصول السفن التجارية الهندية إلى قناة السويس ثم تمر عبر الأراضي المصرية ثم تحملها السفن إلى إنجلترا[5].

ولعل أخطر الأسباب الاقتصادية كانت تلك الامتيازات الأجنبية أو التسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية لبريطانيا تشجيعا لرعاياها على الإقامة والتجارة واستغلال أموالهم في مختلف المجالات الاقتصادية، وقد تركزت معظم هذه الامتيازات في مصر، حتى تحكمت بريطانيا في قناة

(1)–محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص99.

(2)–**المرجع نفسه**، ص62.

(3)–محمد مصطفى صفوت: **الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1952، ص315.

(4)–أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1972، ص221.

(5)–محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع نفسه**، ص52.

السويس ردعا من الزمن فكان ذلك سبيلا لسيطرتها على شؤون مصر الاقتصادية منها الداخلية والخارجية[1].

إضافة إلى تحسن وسائل المواصلات البحرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لدى إنجلترا، فأصبح الشراع وسيلة قديمة للملاحة ففكر المهندسون البريطانيون في استغلال البواخر استغلالا تاما وتسخير الأرض لخدمة وسائل المواصلات الجديدة، وبدلا من إنزال البضائع على سواحل البحر المتوسط، عادت فكرة وصل هذا البحر بالبحر الأحمر إلى الظهور، فدرس المشروع من جديد على أسس علمية، فظهر أن البحر الأحمر لن يطغى على الأرض أبدا على مياه البحر المتوسط إذا ما حفرت قناة تصل بين هذه البحرين تساعد على وصل الأسواق بالمصانع وتقرب بين الشعوب، فقامت إنجلترا بتمويل المشروع، وهذا ما سيسهل عليها السيطرة على طريق مائي هام، وبالتالي السيطرة على جزء هام من مصر أو على مصر كلها[2].

3)_الأسباب الاجتماعية والثقافية

03-01-الأسباب الاجتماعية:

فبعد نجاح الثورة الصناعية في بريطانيا وانتشار حركة التصنيع بشكل كبير، ازداد الإنتاج والتنافس فحرصت بذلك إنجلترا على إيجاد أراضي جديدة لحل مشكلة الفائض السكاني في البلاد، إذ هجر عددا كبيرا من البريطانيين إلى مصر، كما ادعت بأنها تسعى إلى ترقية الشعب المصري.

03-02-الأسباب الثقافية:

ادعى البريطانيون أنهم رسل حضارة وأنهم يحرصون على مساعدة المصريين لإخراجهم من بوتقة التخلف إلى الحداثة، فبعد تولد شعورهم بالقوة وحب السيطرة خاصة بعد نجاح الحركات القومية في أوربا أرادوا نشر المسيحية لبث التفرقة بين السكان المصريين ومحاولة القضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي والثقافة العربية ومحاربة التراث الإسلامي وبالمقابل نشر اللغة والثقافة الإنجليزية، وقد دعم قوتهم في ذلك الحركات التبشيرية ونشر الدين المسيحي [3].

(1)-محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص63.

(2)-جلال يحي: **المرجع السابق**، ص، ص321، 322.

(3)-محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع نفسه**، ص، ص62، 63.

ثالثا: التدخل البريطاني على مصر 1882م

1)_الحملات العسكرية البريطانية على مصر

بدأت إنجلترا تتطلع لاحتلال مصر، منذ مجيء الحملة الفرنسية 1798م فقد نزلت قواتها في مصر وساعدت العثمانيين في طرد الفرنسيين، غير أنها أبقت قواتها في مصر حتى عام 1802م على أمل السيطرة على مصر، ولما تسلم "محمد علي" السلطة في مصر أرسلت حملة عسكرية لاحتلال مصر سنة 1807م، لكن هذه الحملة فشلت لإصرار المصريين على مقاومتها[1].

تواصلت أطماع بريطانيا في احتلال مصر إلى غاية سنة 1882م، خاصة عندما وضع "عرابي" الأمور في نصابها، خافت بريطانيا أن تفلت مصر من يدها لأنها لم ترض بوجود العرابيين في الحكم، فأرسلت بأسطولها إلى مصر في مظاهرة بحرية لإرهاب الحكومة الوطنية، وكسب ثقة الخديوي والضغط عليه لطرد وزارة "أحمد عرابي"، وأثارت بريطانيا فتنة مفتعلة بين المصريين والأجانب فأوعزت إلى أحد رعاياها بخلق هذه الفتنة، فقام بريطاني بقتل أحد المصريين، مما أدى إلى هياج الأهالي المصريين واشتباكهم مع الأجانب، فاتخذت بريطانيا هذه الحادثة كذريعة للتدخل بقصد حماية الأجانب ومساعدة الخديوي في حفظ الأمن[2].

أنذر القائد البريطاني في 1882م الحكومة المصرية لتسليم قلاع الإسكندرية، ولكن الإنذار رفض، فبدأ قائد الأسطول الإنجليزي بقصف الإسكندرية واحتلها بعد مقاومة باسلة، وتقدمت القوات البريطانية نحو قناة السويس، لكن "عرابي" حاول ردم القناة إلا أن الإنجليز خدعوا "عرابي" وتعهدوا بعدم السماح لهم باستخدامها لأنها قناة دولية محايدة، فعبر الأسطول الإنجليزي القناة ضاربا بحيادها عرض الحائط، ونزلت القوات الإنجليزية في المدن الأخرى، حيث اشتبكت مع العرابيين في معركة التل الكبير، فانهزم المصريون لخيانة بعض الضباط، فنجحت إنجلترا في احتلال مصر وحملت السلطان العثماني على إصدار بيان يعلن فيه أن "عرابي" ورفقائه عصاة وخارجون على الدولة العثمانية، فحوكم العرابيون ونفوا خارج البلاد[3].

---

(1)–محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص، ص 95، 96.

(2)–**المرجع نفسه**، ص99.

(3)–**المرجع نفسه**، ص، ص99، 100.

2)_الإدارة البريطانية على مصر

حرصت بريطانيا على إبقاء الخديوي "توفيق" ووزرائه ليكونوا أداة تنفيذية في يد المعتمد البريطاني، فكان الخديوي خاضعا للإنجليز يتلقى الخطة السياسية من المعتمد البريطاني، أما وزرائه فقد أصبحوا طوع إرادة الخديوي الذي استخدم الحكم المطلق وينفذوا كل أوامره والتي تصدر من وحي المعتمد البريطاني وتعليماته[1]، هذا وقد أبقت بريطانيا على التقسيمات الإدارية السابقة، وعينت إلى جانب كل وزير مستشار إنجليزي يملي عليه أوامر المعتمد الإنجليزي، حتى أصبحت معظم الوظائف الهامة بيد الموظفين الإنجليز، وألغت كذلك بريطانيا دستور 1882م وحلت مجلس النواب المصري، وأنشأت هيئتين لا سلطة لهما، هما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وكان الخديوي يعين غالبية ممثليها[2].

كذلك رسمت بريطانيا في مصر سياسة قامت على قاعدتين، الأولى وهي أن الاحتلال مؤقت وسوف تجلو القوات البريطانية مصر في أقرب وقت تتهيأ الفرص لاستقرار الأمور، أما القاعدة الثانية فتمثلت في إحكام السيطرة على كل الأمور في مصر، ففيما يتعلق بالقاعدة الأولى فإنجلترا لم تقم بإلحاق مصر إليها أو فرض حمايتها عليها، ولم تقم بتغيير وضع مصر الدولي والشرعي حتى سنة 1914م بسبب بقاء مصر جزء من الدولة العثمانية وبقاء الخديوي يترأس هيئات السلطة الرسمية في مصر، أما بالنسبة للقاعد الثانية فقد ألغت إنجلترا المراقبة الثنائية على شؤون مصر المالية ولم تشأ السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد أن أصبحت سيطرتهم على كل البلاد، وبذلك زاد عدد الموظفين الإنجليز وزاد نفوذهم في مصر لدرجة التعالي وممارسة الضغط، فحرم المصريين من كل السلطة، كما رسمت إنجلترا سياسة إجلاء المصريين من السودان وإحلال السيطرة الإنجليزية محلها[3].

(1)–محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص100.

(2)–Wilfrid Scawen : **Secret History of English Occupation of Egypt Being a personal narrative of events**, London, England, p177.

(3)–محمد مصطفى صفوت: **المرجع السابق**، ص315.

إضافة إلى ذلك عملت إنجلترا على فصل السودان عن مصر مستغلة الثورة المهدية سنة 1881م، وقد فرضت مصر سياسة إخلاء السودان سنة 1884م من المصريين العسكريين والمدنيين، ثم رفضت استرجاع السودان سنة 1896م بقوات مصرية إنجليزية مشتركة، انتهت بعقد ما عرف باتفاق الحكم الثنائي سنة 1899م الذي جعل السودان تحت السيطرة الكاملة للإنجليز، ونصت الاتفاقية على تعيين حاكم عام للسودان تختاره إنجلترا ويصدر قرار تعيينه من الخديوي، وتوضع في يد هذا الحاكم جميع السلطات المدنية والعسكرية والتشريعية والتنفيذية، ووضع موظفون إنجليز على رأس جميع مديريات السودان وشغل عدد من الموظفين المصريين وظائف ثانوية، واستمرت الدعاوي الإنجليزية بأن الاحتلال مؤقت حتى نشبت الحرب العالمية الأولى فانتهزت إنجلترا فرصة اشتراك تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب ضد الحلفاء وأعلنت حمايتها على مصر وفصلتها عن الدولة العثمانية[1].

رابعا: موقف الدولة العثمانية والشعب المصري من التدخل البريطاني.

1)_رد فعل الدولة العثمانية على التدخل البريطاني

بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882م، رفضت الدولة العثمانية هذا الاحتلال واستمرت تطالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر لتعود ولاية عثمانية خاضعة للسلطة المركزية في تركيا، ولكن بريطانيا كانت تعلن أن احتلالها لمصر مؤقت وأن السيادة العثمانية على مصر قائمة ولم تمس بدليل استمرار علامات السيادة قائمة كتعيين الخديوي وإرسال الأموال إلى تركيا والدعاء للسلطان العثماني خليفة المسلمين على منابر المساجد في مصر، وفي أوائل القرن العشرين أنشأ السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني"[2] مدن عديدة جنوب فلسطين وأهمها كانت مدينة بئر السبعة[3]، وكانت قاعدة إستراتيجية عثمانية تشرف على شبه جزيرة سيناء والجزيرة

(1)–رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص، ص56، 57.

(2)–**عبد الحميد الثاني**: هو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، ولد في 16 شعبان 1258هـ/1842م، تولى عرش الدولة وهو في الرابعة عشر من عمره. للمزيد من المعلومات ينظر: علي محمد محمد الصلابي: **الدولة العثمانية _عوامل النهوض وأسباب السقوط_**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بورسعيد، مصر، 2001، ص399.

(3)–**بئر السبعة**: تعتبر امتداد النطاق المرتفعات الوسطى في فلسطين وتتألف من تلال وعرة المسالك، ويرجع سبب تسميتها لعدة روايات منها رواية النعاج السبع. للمزيد من المعلومات ينظر: نبيل خالد الآغا: **مدائن فلسطين –دراسات ومشاهد–**، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د. س. ن، ص39.

العربية ومصر، وكان من شأنها أيضا مراقبة الإنجليز الذين كانوا يحتلون مصر، فكانت إنجلترا تهدف إلى السيطرة على المدخل الشمالي الشرقي للبحر الأحمر وتدخل فيه إلى داخل الجزيرة العربية ولذلك سعت إلى إجلاء القوات العثمانية منها، فقدمت إنجلترا إنذارا للسلطان "عبد الحميد الثاني" بأن القوات البريطانية سوف تحتل مدينة بئر سبعة وحدودها خلال عشرة أيام إذا لم يتم جلاء القوات التركية، ونتيجة لتأزم الموقع اجتمع ضباط عثمانيون ومصريون في أول أكتوبر 1906م وخططوا للحدود الشرقية لمصر مع فلسطين، وبذلك انتهت مشكلة الحدود المصرية كعامل من عوامل المشكلة بين تركيا وبريطانيا.

وقد عاشت مصر منذ الاحتلال البريطاني سنة 1882م إلى غاية 1914م عهدا من الحماية غير المعلنة، وظلت إنجلترا تعد بالجلاء عن مصر دون تحقيقها لوعودها، فلما نشبت الحرب العالمية الأولى في أوت 1914م توفرت العوامل التي انتهت بإنجلترا بإصدار قرار فرض الحماية البريطانية على مصر وإنهاء السيادة التركية عليها وقطع كل صلة بين مصر وتركيا[1].

2)_رد فعل الشعب المصري على التدخل البريطاني

أعقب الثورة العرابية في مصر حدوث الاحتلال البريطاني، لكن المصريين لم يستسلموا وبقيت الجذوة الوطنية موجودة في نفس كل مصري ليحملها من جاء بعد "أحمد عرابي" من قادة، وأدرك الشعب المصري أن في مقدرته الاستمرار في تبني المطالب الوطنية التي سبق ونادى بها " عرابي" ، فبعد مرور عشر سنوات من الاحتلال وتواجد "عرابي" بالمنفى، تولى "مصطفى كامل"[2] زعامة الحركة الوطنية المصرية أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر حتى وفاته في فيفري 1908م[3]، فبعدما وجد سلطات الاحتلال البريطاني قد نجحت في السيطرة على مقدرات الأمور في مصر بصورة أشاعت روح اليأس في نفوس المواطنين حتى كادوا لا يرون فكاكا من

(1)-رأفت الشيخ: **المرجع السابق**، ص24.

(2)-**مصطفى كامل**: ولد في 14 أوت 1874م بدرب البيضة بشارع شيخون بالصليبة، نال شهادة الدراسة الثانوية سنة 1891م، درس بمدرسة الحقوق الفرنسية، بدأ كفاحه وهو طالب بالثانوية لم يتجاوز السادسة عشر، أسس سنة 1890م جمعية أدبية وطنية سميت بجمعية الصليبة الأدبية. للمزيد من المعلومات ينظر: علي فهمي: **مصطفى كامل -سيرته وأعماله**-، ج9، د. د. ن، القاهرة، مصر، د. س. ن، ص19.

(3)-رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص58.

هذه السيطرة إلى أن جاءت خطب ومقالات "مصطفى كامل" الموجهة إلى عواطف ومشاعر المصريين لتجدد الشعور الوطني في مصر[1].

حينها أدرك "مصطفى" وضع بلاده، فكان عليه أن يواجه المحتل الغاصب بالإضافة إلى مواجهة الجبهة الداخلية في مصر بما هي عليه من وهن وتخاذل، فتنوعت الأسلحة والأساليب التي واجه بها هذا الموقف استغل كافة الظروف والأحداث لخدمة القضية الوطنية وكشف أساليب المستعمر البريطاني وأكاذيبه، فكان لا يفتأ يكتب المقالات ويؤلف الكتب، ويجوب البلاد في الداخل والخارج رافعا صوت مصر يطالب بحريتها واستقلالها، مستحثا المواطنين على الالتفاف حول راية الجهاد وداعيا الأحرار في كل أنحاء العالم لتقديم يد العون لشعب يدافع عن حريته وحقه في الحياة الكريمة[2].

وكانت سياسة "مصطفى كامل " ومن بعده تهدف إلى تحقيق ثلاث غايات هي:

- كراهية الاحتلال البريطاني ورفض احتماله والسكوت عليه واعتباره بلاء وكارثة وعارا.
- إقناع المصريين بأن إجلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ممكن تحت شعاره لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة.
- أن مصر عظيمة وجليلة وجديرة بكل حب وولاء ووفاء[3].

لكن ورغم نجاح الاحتلال البريطاني بعد وفاة "مصطفى" في التضييق على الحركة الوطنية المصرية وإعلان الحماية البريطانية رسميا وعلنا في 18 ديسمبر 1914م بحجة وجود حالة الحرب الناتجة عن دخول تركيا الحرب ضد دول الوفاق، وبذلك تحولت الحماية المؤقتة منذ الاحتلال إلى حماية معلنة، فقد تحمل الشعب المصري تحت نظام الحماية الكثير من الويلات مما دفعه إلى رد الفعل على الإجراءات البريطانية، فقامت مظاهرات طلابية ضد السلطات البريطانية، ونتيجة لكل هذا استجاب الشعب المصري بردود فعل قوية كانت قمتها انفجار في ثورة عارمة ضد كل ما هو بريطاني على أرض مصر في مارس وأفريل 1919م، واستمرت حتى ديسمبر من نفس

(1)–رأفت الشيخ: **المرجع السابق**، ص، ص88، 89.

(2)–عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص273.

(3)–فتحي رضوان: **مصطفى كامل**، سلسلة أقرأ، القاهرة، مصر، 1981، ص390.

العام كانت مفاجأة لبريطانيا، لأن المصريين ظلوا طوال سنوات الحرب العالمية الأولى مسالمين لبريطانيا[1].

نستخلص من هذا الفصل، أنه بعد ما تأكد للإنجليز أهمية موقع مصر الإستراتيجي والفائدة التي ستجنى من خلال سيطرتهم على هذه البلاد، سعى الإنجليز إلى رسم خطط لاحتلال مصر، فقد نجحت في ربط علاقات سياسية واقتصادية بدرجة أولى ثم عسكرية مع مصر، كتنصيبها للخديوي "توفيق" على عرش البلاد سنة 1879م، والذي استغلت استسلامه لها وتخاذله مع شعبه، وضعفه خاصة بعد بيعه للإنجليز حصة مصر المتبقية في شركة قناة السويس سنة 1880م، أما في الجانب العسكري فقد ساندت بريطانيا "توفيق" على إخماد ثورة العرابيين 1881م، وفعلا استغلت هذه الأوضاع فقد خلقت أسباب عديدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وذلك لتسهيل سيطرتها على مصر، ومن هذه الأسباب نذكر حجتها لمساعدة الخديوي في التخلص من ثورة "أحمد عرابي"، وإحكام سيطرتها التامة على قناة السويس لأنها تملك الحصة الأكبر من أسهمها، وكذلك إدعائها بالنهوض بالمجتمع المصري ومواكبته للحداثة.

وفي الأخير تحقق حلم بريطانيا في احتلال مصر والذي كان سنة 1882م فسيطرت على مقاييد الأمور كلها وتدخلت في شؤون مصر الداخلية والخارجية، لكن هذا الاحتلال وجد معارضة كبيرة من قبل الدولة العثمانية، لأن مصر تعتبر من أهم ولاياتها، وكذلك ظهرت مقاومة شعبية من طرف الشعب المصري والتي تزعمها "مصطفى كامل".

(1)-رأفت الشيخ: **المرجع السابق**، ص، ص89، 90.

الفصل الثاني:

السياسة الاستعمارية البريطانية المطبقة في مصر

أولا: في الجانب السياسي والإداري

ثانيا: في الجانب الاقتصادي

ثالثا: في الجانب العسكري

رابعا: في الجانب الاجتماعي والثقافي

أولا: في الجانب السياسي والإداري

1)_في الجانب السياسي

01-01-نظام الحكم غير المباشر:

طبقت بريطانيا الحكم غير المباشر[1] في مصر، فقد عينت مندوب بريطانيا ومستشارين يديرون حالة مصر السياسية، وحرصت كذلك على إبقاء الخديوي "توفيق" ووزرائه ليكونوا أداة تنفيذية في يد المعتمد البريطاني، فكان الخديوي يخضع خضوعا تاما للإنجليز ويتلقى الخطة السياسية من المعتمد البريطاني، أما الوزراء فقد أصبحوا طوع إرادة الخديوي الذي استخدم الحكم المطلق وكان عليهم أن ينفذوا الأوامر التي تصدر إليهم بناء على وحي المعتمد وتعليماته[2].

01-02-وضع دستور جديد:

لم يلبث الاحتلال الإنجليزي في مصر أن ألغى دستور 1882م، وحل محله نظام إصلاح جديد، ووضع تقريرا صدر على أساسه القانون النظامي الجديد في أول ماي 1882م، وقد جاء هذا الدستور في ظل وضع مصر القانوني الذي أصبح مركزا شاذا فمن الناحية الدولية كانت معتبرة ولاية عثمانية مستقلة استقلالا داخليا، ومن ناحية الواقع هي بلاد محتلة باحتلال غير شرعي، وأصبحت إنجلترا هي صاحبة السلطة الحقيقية في البلاد، فوضعت مشاريع مختلفة لأعمال التنظيم الداخلية[3].

بعدما قضت إنجلترا على الحياة الدستورية في مصر، قامت بحل مجلس النواب واستعاضت عنه ببعض الهيئات كمجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية على أن تكون قراراتها استشارية فقط وغير ملزمة، وأما الوزراء فقد أصبحوا طوع إرادة الخديوي الذي اتبع أسلوب

---

(1)-**نظام الحكم غير المباشر**: (indirectrule) هو أحد المظاهر المميزة للحكم البريطاني في إفريقيا، فقد ركزت بريطانيا في مستعمراتها الإفريقية على نوعين من الحكم هما الحكم غير المباشر في بلدان غرب إفريقيا وشرقها، والحكم المباشر الذي كان في صالح الأقلية الأوربية والمعروف بالتفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وكينيا. للمزيد من المعلومات ينظر: رياض زاهر: **استعمار إفريقيا**، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965، ص221.

(2)-محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص100.

(3)-ناصر الأنصاري: **المصدر السابق**، ص، ص249، 250.

الحكم المطلق، وينفذوا الأوامر التي تصدر إليهم منه بناء على وحي تعليمات من المعتمد البريطاني في مصر[1].

01-03-إعلان الحماية البريطانية على مصر 1914م:

قامت سياسة الاحتلال البريطاني في مصر على قاعدة مفادها أن الاحتلال مؤقت وسوف تجلو القوات البريطانية في أقرب وقت تتهيأ الفرص لاستقرار الأمور في مصر، وإنجلترا لم تقم بإلحاق مصر إليها أو فرض حمايتها عليها، ولم تقم بتغيير وضعها الدولي والشرعي حتى سنة 1914م بسبب التناقضات بين الدول الاستعمارية وبقاء مصر جزءا من الدولة العثمانية وبقاء الخديوي يترأس هيئات السلطة الرسمية في مصر[2].

وهكذا استمرت الدعاوي الإنجليزية بأن الاحتلال مؤقت حتى نشبت الحرب العالمية الأولى فانتهزت إنجلترا فرصة اشتراك تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب ضد الحلفاء، وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وفصلت مصر عن الدولة العثمانية التي ألغت سيادتها عليها، فترتب على هذه الحماية إلغاء وزارة الداخلية وتحويل شؤونها إلى المندوب السامي البريطاني، وأعتقل الإنجليز زعماء الحركة الوطنية المصرية، معتقدين بذلك أنهم قضوا تماما على المقاومة وأنها لن تعود[3].

2)_في الجانب الإداري

02-01-قيام المجالس التنفيذية والتشريعية:

أما إداريا فقد اتسمت السياسة البريطانية إلى حد كبير بالمرونة، كونها أقامت المجالس التنفيذية والتشريعية، وأبقت على التقسيمات الإدارية السابقة في مصر، غير أنها نزعت من حكام المديريات حقهم في الإشراف على قوات الشرطة وألحقتها بوزارة الداخلية ليشرف عليها مفتش الوزارة العام الإنجليزي، وجعلت بريطانيا إلى جانب كل وزير مستشار إنجليزي يملي عليه أمور الوزارة، كما أصبحت معظم الوظائف المهمة والعالية بيد الموظفين الإنجليز[4].

---

(1)-ولفريد سكاون بلنت: **المصدر السابق**، ص، ص177، 178.

(2)-رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص55.

(3)-**المرجع نفسه**، ص57.

(4)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص252.

أما بالنسبة للنظام البرلماني فقد عملت إنجلترا على تغييره، فشكلت هيئات لإدارة حكم البلاد وهي: مجلس شورى القوانين، الجمعية القانونية، مجالس المديريات[1] ونفصل في أمر كل واحد كالآتي:

- **مجلس شورى القوانين:** يتألف من ثلاثين عضو منهم أعضاء معينون وعددهم أربعة عشر والباقي منتخبون أو مندوبون، أما بخصوص عمل هذا المجلس فلم يكن بيده الأمر بل كان يستشار أعضاؤه المصريين في أمور الحكومة البريطانية التي لها حق كذلك في أنها لا يجب أن تستشيره في كل أمر دون أن يبدي اعتراضا على ذلك، فقد كان المجلس يبدي رأيه في ميزانية الحكومة بأن ترسل إليه في أول من شهر ديسمبر من كل سنة الميزانية المنفقة طول السنة، مع اطلاع وزير المالية على آرائه دون التقيد بها فمن هذا نفهم أنه موجود كشكل واسم فقط، لكن الأمر كله في يد الحكومة البريطانية الاستعمارية التي لا تسمع صوت الأمة ولا ترد لها اعتبارا.
- **الجمعية العمومية:** هي هيئة نيابية تتألف من الوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين وأعضاء آخرون عددهم ستة وأربعون عضوا، ينسخون عن محافظات مصر، ومن شروط هذه الجمعية على أن يكون العضو بالغا سن الثلاثين، عارفا القراءة والكتابة، مندرجا منذ خمس سنوات على الأقل في دفتر الانتخاب، وكان لهذه الجمعية سلطة في تقرير ضرائب جديدة حسب المادة 34من القانون النظامي، كما كانت بمشاركتها في مسائل القرض العمومية وإنشاء أو إبطال أي نزعة أو أي خط من خطوط السكك الحديدية، وكذلك فرز عموم أطنان القطر لتقدير درجات أموالها، ويجتمع أعضائها مرة كل سنتين بأمر من الخديوي وتكون جلساتها سرية ورئيسها هو رئيس مجلس شورى النواب[2].
- **مجالس الهيئات:** هي هيئات إقليمية تمثل المديريات وتنظر في مصالحها المحلية وكان عدد أعضاؤها من محافظات معينة وهي كالآتي ثمانية أعضاء عن مجلس مديرية الغربية، ستة للمنوفية، ستة للدقهلية، ستة للشرقية، خمسة للبحيرة، أربعة للجيزة، أربعة للقلوبية، أربعة للسويس، ثلاثة للفيوم، أربعة لمينا، أربعة لأسيوط، أربعة لقنا، أربعة لسيناء، ويتغير نصف أعضائها كل

(1)–ناصر الأنصاري: **المصدر السابق**، ص251.

(2)–فيروز بن الزين: **مصر في عهد الخديوي توفيق (1879–1892)**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر، إشراف: لخضر بن بوزيد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص، ص54، 55.

ثلاث سنوات، وكذلك تعقد الجلسات سرية وكانت مجالس المديريات نختص بمصالح مديريات البلاد وتقرر التصرف في المنافع المالية للمديريات، بعد أن تصدق الحكومة البريطانية عليها، وكان أول رئيس مجلس شورى القوانين سنة 1883م[1].

وظلت هذه الهيئات تجتمع بصفة شبه منتظمة من سنة 1883م إلى سنة 1912م وإن كان دورها في الحياة السياسية في مصر ضئيلا[2]، وعرفت سنة 1913م تغيير جديد على الحياة النيابية في مصر، إذ صدر قانون بإنشاء مجلس تشريعي أطلق عليه الجمعية التشريعية، مكونة من الوزارة وستة وستين عضوا منتخبا وسبعة عشر عضوا معينا، ولم يعقد هذا المجلس أي اجتماع طيلة فترة الحرب العالمية الأولى، حيث تم تأجيل دورة أكتوبر سنة 1914م نظرا لإعلان حالة الطوارئ في البلاد[3].

فهذه الجمعية لم تعمر سوى عام واحد، حينما قامت الحرب العالمية الأولى أغلقت أبوابها نهائيا، واستغلت بريطانيا نشوب الحرب فأسرعت إلى فرض الحماية على مصر توطئة إلى الخطوة التالية وهي ضمنها نهائيا إلى مستعمراتها[4].

ثانيا: في الجانب الاقتصادي

1)_السيطرة البريطانية التامة على الإدارة المالية المصرية

ألغت إنجلترا نظام المراقبة الثنائية على شؤون مصر المالية ولم تشأ السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين[5]، فأصبحت الأمور المالية تحت إشراف المراقب الإنجليزي الذي أصبح مستشارا ماليا للحكومة المصرية، الأمر الذي دعا إلى احتجاج فرنسي على هذا التدبير، ومع ذلك أصبحت المراقبة المالية لمصر تحت النفوذ البريطاني المباشر[6]، فأغرت إنجلترا الحكومة المصرية على تعيين مستشار إنجليزي للمالية، فصدر بذلك مرسوم في 04 فيفري 1883م بتعيين السير

(1)–فيروز بن الزين: **المرجع السابق**، ص55.

(2)–السيد صبري: **مبادئ القانون الدستوري**، ط4، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1949، ص290.

(3)–ناصر الأنصاري: **المصدر السابق**، ص251.

(4)–شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص64.

(5)–رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص55.

(6)–إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص252.

"كيلرن"[1] المراقب الإنجليزي مستشارا ماليا على أن يكون له حق التدخل في شؤون مصر وتقتصر وظيفته على الإفادة من خبرته في الشؤون المالية، وشؤون مصر بوجه خاص[2].

ولكن الواقع أن تعيينه كان الغرض منه السيطرة التامة على شؤون مصر المالية، فقد أصبح المستشار الإنجليزي فعلا صاحب التصرف في الميزانية المصرية _طوال عهد الاحتلال_ يصرفها على حسب أهواء الاحتلال وأغراضه، لا على حسب مصلحة البلاد ومقتضيات حاجتها من التقدم والرقي.

ولقد اقترن عهد الاحتلال منذ بدايته بالكوارث المالية، وعجز الميزانية، لأن الحرب التي شنتها إنجلترا على مصر ألحقت بها خسائر كبيرة أصابت الممتلكات والمؤسسات، فقد كانت كلها فرصة مواتية لإنجلترا، لنهب الخزانة المصرية مطالبة بتعويضات مبالغا فيها كل المبالغة من الحكومة المصرية المغلوبة على أمرها[3]، وكذلك بلغت صفقات الإنجليز حدا لم يسبق له مثيل بمطالبتهم بأن تدفع الحكومة المصرية نفقات جيش الاحتلال المعتدي على كرامة البلاد وحريتها، فمن عجب أن تجبر مصر على أن تدفع للمعتد عليها تمن اعتدائه وأجر عدوانه، فالإنجليز قبضوا على الخزينة المالية المصرية، فقد صار لهم حق التصرف فيها، بل قل: صار لهم الحق في أن يسرقوا وينهبوا ما شاء لهم من السرقة والاغتصاب[4].

وحولت إنجلترا مصر إلى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن، وزاد عدد الموظفين الإنجليز وزاد نفوذهم لدرجة التعالي وممارسة الضغط بصورة وصفها "اللورد كرومر"[5] المعتمد البريطاني في مصر في تقريره سنة 1903م بقوله: «يحسن بكل موظف بريطاني في الحكومة

---

(1)–**اللورد كيلرن:** هو السير مايلز لامبسون، وهو من أشهر ممثلي بريطانيا في مصر منذ احتلالها، وارتبط اسمه بحادثة 4 فيفري 1883م واسمه كبير مثل اللورد كتشنر وغيره. للمزيد من المعلومات ينظر: تريفور ايفانز: **مذكرات اللورد كيلرن (1934–1936)**، تر: عبد الرؤوف أحمد عمرو، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1994، ص114.

(2)–شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص60.

(3)–**المرجع نفسه**، ص، ص60، 61.

(4)–عبد الرحمان الرافعي: **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1942، ص71.

(5)–**اللورد كرومر:** هو "إفلين بارنج" (Evlin Baring) أول معتمد بريطاني في مصر، وقد منح لقب لورد في 24 ماي 1892م، فأصبح يطلق عليه (لورد كرومر)، وظل معتمدا لبريطانيا في مصر حتى ماي 1907م، مارس سياسة استعمارية طاغية وعتيدة في مصر طيلة ثلاثة وعشرون سنة. للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص269.

المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التي يعمل بها في هذه البلاد، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة أن يكون الأوربي متقدما والمصري تابعا له حتى ولو كان الأوربي دون منصب...»

وكانت سيطرة هذا اللورد على مقدرات الأمور في مصر شديدة جدا فقد حرم المصريين من كل سلطة أو وظيفة ذات مستويات عالية، ولعل معنى تقديمه تقارير سنوية دورية عن الحالة المالية لمصر لوزير الخارجية الإنجليزي _لا للسلطان العثماني أو الخديوي_ خير دليل على مدى سيطرة سلطات الاحتلال الإنجليزي على مقدرات مصر المالية لمصلحة الدولة التي تحتل قواتها أرض مصر[1].

وربط الإنجليز الاقتصاد المصري بعجلة الاقتصاد البريطاني، فنجد أن بريطانيا قد ركزت على النواحي التالية:

- العناية بتنمية الإنتاج الزراعي وخاصة القطن، وذلك لتزويد المصانع الإنجليزية بهذه السلعة، وجعل مصر إقليما زراعيا في خدمة الصناعة البريطانية، وقضت السياسة الاقتصادية الجديدة على زراعة التبغ كي لا تنافس التبغ البريطاني[2].
- فتح أبواب مصر أمام الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في إقامة المصانع، وشركات الأراضي، والمواصلات.
- لم يهتم الإنجليز بالتجارة إلا بالمقدار الذي يكفي لسهولة تصديرا لموارد الأولية إلى بريطانيا واستيراد المواد المصنوعة منها[3].

ويتضح بأن الاقتصاد المصري كان موزعا بين الدائنين الدوليين، وبنوك التسليف والمرابين، فقد كان الآخرون يصنعون أيديهم على أراضي الفلاحين إما بالوهن أو الامتلاك عن طريق نزع الملكية، وقدر أن ثلاثة أخماس الأراضي المصرية يملكها الأجانب ملكا أو رهنا، فأصبحوا ملاكا لها وأصبح الفلاحين عبيدا لهم.

---

(1)–رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص، ص65، 66.

(2)–محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص101.

(3)– ولفريد سكاون بلنت: **المصدر السابق**، ص177.

أما التجارة الخارجية، فقد كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية، التي تضاعف عددها وكثرت أموالها بقدوم الإنجليز إلى مصر، وبسط حمايتهم على تلك الشركات، وكانت أموال تلك الشركات وأرباحها معفاة من الضرائب، إذ تحول الامتيازات الأجنبية دون تحصيل أية ضرائب عليها، وتعود أموال تلك الشركات وأرباحها في النهاية إلى الدول التابعة لها تلك الشركات[1].

2)_السيطرة البريطانية التامة على قناة السويس

أما بالنسبة لقناة السويس فقد قامت بريطانيا بعقد مفاوضات عدة وكانت أهمها يوم 29 أكتوبر سنة 1888م والتي حضرتها دول فرنسا وألمانيا والنمسا وايطاليا وروسيا وتركيا واسبانيا وهولندا مع حضور الخديوي "توفيق"، وكان يستشار في رأيه فقط دون أن يبدي أي اعتراض أو حكم، وكانت الخلاصة أن تبقى قناة السويس دائما حرّة ومفتوحة في حالة السلم وحالة الحرب، مع حرية سفن الدول السابقة في الإبحار في القناة في سبيل التجارة لا للحرب، ولا يجوز لهذه الدول أن تبقى سفنها أكثر من 24 ساعة بالميناء ويجوز لها أن تبقى بسواحلها الحربية بميناء بورسعيد، وباقي المنطقة من القناة هي أرض مصرية لمصر حق السيادة عليها تنفذ فيها أي قرار تريد به الحفاظ على الأمن والنظام بالمنطقة، والاستعانة بقوات تركيا إذا لزم الأمر، وظلت بريطانيا تلتزم ببنود هذه المعاهدة من سنة 1888م إلى غاية نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، حيث أصبحت تمنع مرور سفن أعدائها التجارية والحربية كذلك وبهذا بسطت كامل سيطرتها على القناة[2].

ثالثا: في الجانب العسكري

1)_السيطرة البريطانية على الجيش المصري

بعد أن تغلب الإنجليز على الجيش المصري ودخلوا مصر، عقدوا محكمة عسكرية حكمت على "أحمد عرابي" ورفاقه بالإعدام، ثم خفف الإعدام إلى النفي المؤبد، وقد قضوا على الحركة الوطنية، وجماح الثورات والانتفاضات الوطنية المصرية[3]، كما قامت بريطانيا بحل الجيش المصري وتسريح جنوده وضباطه، وذلك للقضاء على الروح الوطنية والمقاومة الشعبية للمصريين.

---

(1)-شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص، ص72، 73.

(2)-فيروز بن الزين: **المرجع السابق**، ص56.

(3)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص251.

وأصدر الخديوي "توفيق" بإيعاز من الإنجليز مرسوما في 19 سبتمبر 1882م يقضي بحل الجيش المصري وتسريح جميع جنوده ومحاكمة كبار ضباطه وإعادة تنظيمه بإشراف ضباط من جيش الاحتلال[1]، فشكلت بريطانيا جيشا صغيرا لا يزيد عدده عن تسعة آلاف رجل، وعينت جميع الضباط من الإنجليز، واستخدمت هذه القوة في قمع كل حركة وطنية واعتقلت الأحرار وكتمت أنفاس المصريين بحجة حفظ الأمن[2].

وكذلك أصدر الخديوي "توفيق" في 16 جانفي 1883م مرسوما آخرا يقضي بتعيين السير "أفلن وود"[3] أحد ضباط الحملة الإنجليزية، رئيسا للجيش المصري ولأركان حروبه، ومنذ ذلك الوقت أصبحت رئاسة أركان حرب الجيش المصري للإنجليز وظلت كذلك طوال مدة الاحتلال، وتولى إدراك الجيش وقيادة ضباط من الإنجليز الذين بلغ عددهم خمسة وسبعين ضابطا، وبذلك أحكمت بريطانيا سيطرتها على الجيش المصري.

وقد اتضح بأن الإنجليز قد تعهدوا بأن يكون جميع أفراد الجيش من الفلاحية الفقراء، وذلك ليضمنوا ولائهم للجيش وخضوعهم لهم تماما، فقام البريطانيون باختراع فكرة نظام البدل العسكري وإعفاء كل من يستطيع تقديم بدل نقدي من شرف الخدمة العسكرية، وبذلك لا ينخرط في سلك الجيش إلا الفقراء الذين لا يملكون هذا البدل، وظل البدل العسكري في معمولا به طوال مدة الاحتلال، وهو نظام لم يكن معروفا في أي بلد من بلاد العالم[4].

كما حرصت إنجلترا في معاهدة 1936م التي أبرمتها مع مصر قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، على أن يكون لها حق الإشراف على الجيش المصري، فنصت تلك المعاهدة على أن يتولى تنظيم الجيش بعثة عسكرية إنجليزية وأن تمد إنجلترا الجيش بكل ما يلزمه من عدد وأدوات وأسلحة حديثة، وفعلا اتضحت نيتهم من هذه المعاهدة وهي إضعاف الجيش المصري، الذي بقي على ضعفه وظل عدده وأدواته وأسلحته هي الأسلحة البالية القديمة، إلى غاية قيام الثورة المصرية

---

(1)–شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص، ص57، 58.

(2)–محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص100.

(3)–**السير أفلن وود**: (Sir Evlen Wood) قائد الحملة الإنجليزية للجيش المصري ورئيس أركان حربه، منح رتبة فريق فصار يسمى (وود باشا)، وهو أول سردار (قائد عام) إنجليزي للجيش المصري. للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الرحمان الرافعي: **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال**، ط4، د. د. ن، د. ب. ن، 1983، ص21.

(4)–شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع نفسه**، ص58.

1952م، والتي كان أحد أسبابها هو الحالة التي وصل إليها الجيش المصري من الضعف والاستكانة وسوء التدريب وقلة الاستعداد.

كذلك استولت إنجلترا على قوة الشرطة المصرية، ووضعت قيادتها في يد الضباط الإنجليز لقمع أية حركة مناهضة لهم، ولكي يصنعوا أيديهم على الأمن الداخلي، ولهذا أصدر الخديوي "توفيق" مرسوما في 08 جانفي 1883م، يقضي بفرض إنجلترا لسيطرتها التامة على قوتي الأمن الخارجية والداخلية، أي على الجيش والبوليس، وبذلك أمنت إنجلترا على مركزها في مصر من أي عدوان خارجي أو أي تمرد داخلي[1].

2)_حادثة دانشواي 13 جوان 1906م

في 13 جوان 1906م حدثت (حادثة دانشواي)[2]، وقد عرج بعض الضباط الإنجليز على قرية دانشواي ليصيدوا الحمام في أبراجها فحاول الأهالي منعهم من ذلك، ولكن الإنجليز أطلقوا النار على الأهالي، وأحرقوا محصول القمح فثار الأهالي وهاجموا الضباط الإنجليز، وهرب الإنجليز فأصيب أحدهم بضربة شمس وتوفي متأثرا بها وفقا لرواية الطبيب الشرعي الإنجليزي، فحاكم المعتمد البريطاني "اللورد كرومر" أهالي القرية وحكم على أربعة رجال بالإعدام وصدرت أحكام الأشغال الشاقة المؤبدة على البعض، في حين جلد معظم السكان[3].

وفي ظل هذه الأحداث، كان "مصطفى كامل" في أوربا، فلما وصلته أنباء المحاكمة الظالمة ضد الأهالي، ثارت نفسه وأعلن في الصحف حربا على إنجلترا وسياستها التي تتنافى مع كل مبادئ الإنسانية، فقصد بعد ذلك لندن حيث قابل عددا من رجال السياسة بها ونشر عدة مقالات،

---

(1)- شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص، ص58، 59.

(2)-**حادثة دانشواي**: ذهب خمسة ضباط إنجليز إلى قرية دانشواي لصيد الحمام لكن الأهالي منعوهم من ذلك، فأصابت رصاصة امرأة فسقطت صريعة، كما احترق جرن للقمح مما أثار الأهالي وحدث احتكاك بينهم وبين الضباط الإنجليز، وفر اثنان من الضباط وسقط أحدهما وهو "بول" ومات متأثرا من ضربة الشمس، وانعقدت المحكمة المخصومة لمحاكمة الأهالي المتهمين الذين بلغ عددهم اثنين وخمسين متهما، فحكم عليهم بالإعدام والأشغال الشاقة والحبس والجلد، وقد نفذت هذه الحكام بطريقة تقشعر منها الأبدان. للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الرحمان الرافعي: **مصطفى كامل والحركة الوطنية**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1939، ص200.

(3)-محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص102.

مما هز الرأي العام البريطاني[1]، واستغل "مصطفى" هذه الواقعة السيئة، في التشهير بظلم وقسوة الاحتلال هذا الشعب المصري، فطاف بذلك أوربا منددا بقساوة الاحتلال[2].

رابعا: في الجانب الاجتماعي والثقافي

1)_في الجانب الاجتماعي

01-01-محاربة العادات والتقاليد:

حاول الإنجليز تغيير العادات والتقاليد والقيم الإسلامية للشعب المصري، قاصدا بذلك خلق الفتن بين فئات مجتمعه[3]، كما قامت سياستهم على تشجيع الانحلال الخلقي وسط المجتمع المصري، وإهمال التدابير التي تحول دون انتشار الربا والبذخ وشرب الخمر، فكثرت بذلك المفاسد الاجتماعية[4]، كما قاموا بتثبيت كل وسائل إفساد أخلاق أهلها، وخراب ذمم أعيانها وكبار الملوك فيها والتفرقة بين طبقاتها، وإضعاف الروح القومية فيهم[5].

ومن ناحية أخرى، افتتحت العديد من الخمارات في المدن الكبرى، بل أكثر من ذلك تغلغلت إلى الأرياف وأحياء العمال، كما افتتحت دور البغاء المرخصة من الحكومة في المدن، فتجرأ الناس على ارتكاب الموبقات والجهر باسم الحرية الشخصية التي لم يفهموا منها إلا أن يحل الناس من كل قيد ولا يبالون بالدين، فأدخلت الأسر المصرية بسبب الخمر، وأصبحت النساء المصريات تقلدن الأجنبيات في شرب الخمر، وقد وصل التغيير إلى النساء في عاداتهن وحياتهن الاجتماعية حتى في أزيائهن، فكن قبل الاحتلال لا يعرفن إلا التستر والحجاب وعدم مخالطة الرجال وعدم الجلوس في مجالسهم، لكن بعد الاحتلال أصبحن يتزين بزينة الأوربيات[6].

---

(1)-عبد الرحمان الرافعي: **مصطفى كامل والحركة الوطنية**، ص200.

(2)-محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص102.

(3)-**المرجع نفسه**، ص90.

(4)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص253.

(5)-شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص75.

(6)-سليمان بن صالح الخراشي: **كيف احتل الإنجليز مصر**، المتاح على الرابط التالي: http : //www Saaid. Net، تاريخ الزيارة: 2019/01/24، على الساعة: 21:11.

2)_في الجانب الثقافي

02-01-محاربة التعليم

أما من الناحية العلمية والفكرية فقد رسمت بريطانيا سياسة تعليمية ترمي إلى الحد من توسعته وتحويله إلى جهة تخدم مصلحتهم الاستعمارية بحسب مناهج مرسومة لتقوية اللغة الإنجليزية، وإهمال التاريخ الإسلامي وتعديله وفق مصلحتهم وإهمال اللغة العربية والدين الإسلامي[1]، فأكثرت بريطانيا من المدرسين الإنجليز، وحجرت على حرية الفكر، وفرضت رقابة شديدة على النوادي والصحف، بحيث لم تجرؤ على انتقاد تصرفات سلطات الاحتلال[2]، وأغلقت الكثير من المدارس العالية وحدد عدد كبير من طلابها، كذلك أوقفت إرسال البعثات إلى الخارج، تلك البعثات التي أخرجت كثيرا من العلماء الذين نبغوا وبشكل خاص في عهد "إسماعيل باشا"، وقامت على أكتافهم النهضة العلمية.

وبعدما كان التعليم في مصر وفي جميع درجاته مجانا، وكان الطلاب يتلقون معونات ومنح مالية، إضافة إلى الطعام والكساء، حتى أصبح هذا التعليم في عهد الاحتلال بتسديد المصاريف والأموال، ومعنى هذا ألا يقبل على التعليم إلا من كان قادرا على دفع نفقاته، فانحصر التعليم بذلك في قلة من الطلاب القادرين والذين يعرفون قيمة التعليم[3].

ولقد سيطر الإنجليز على التعليم سيطرة تامة، فتولى المناصب الرئيسية في وزارة المعارف موظفون من الإنجليز، ووضع على رأس هذه الوزارة مستشار إنجليزي، ونتج عن ذلك حشد العديد من المدرسين كانت وبدرجة أولى تحطيم الروح الوطنية في نفوس الطلاب المصريين، وبث روح الاستكانة والضعف في قلوبهم، وإغرائهم على الرضا والتسليم باحتلال الإنجليز لبلادهم وإيهامهم أن هذا الاحتلال أبدي[4].

ويذكر، أنه دارت مناقشة بين الطلاب في المدرسة التوفيقية الثانوية وبين أحد المدرسين الإنجليز، عن موعد جلاء الإنجليز عن مصر وإعادة الحرية والاستقلال للمصريين وفاء لوعود

---

(1)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص253.

(2)-ولفريد سكاون بلنت: **المصدر السابق**، ص504.

(3)-شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص66.

(4)-عبد الرحمان الرافعي: **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال**، ط4، 1983، ص50.

إنجلترا، فكان رد المدرس الإنجليزي مفسر السياسة إنجلترا بكل وضوح، أنه أخذ قلما ورسم صورة على أحد جدران القسم وكان يضغط على القلم بشدة، وعندئذ سأل تلاميذه هل تستطيعون إخراج هذه الصورة من الحائط دون أن تحدثوا به أي ضرر، فكأنه أراد تشبيه الاحتلال بتلك الصورة وإخراج الإنجليز من مصر كمحاولة إخراج الصورة من الحائط، ولا يتم ذلك إلا بتدمير مصر وإتلافها، ومنها أدرك التلاميذ مغزى هذه المناورة وفهموا ما يرمي إليهم مدرسهم[1].

وكان أكثر ما أصاب فروع التعليم من الفساد، التعليم الحربي والبحري، فلقد أنقصت بريطانيا المدارس الحربية إلى مدرسة واحدة، عدد طلابها مئة طالب، بعد أن كان عددها تسعة وعدد طلابها 1090 طالبا، ويقوم بالتعليم في هذه المدرسة معلمين إنجليز ولا يعلمون سوى أتفه المواد وأقلها نفعا وأهمية للضابط المصري، وقد انحط مستوى طالبي الالتحاق بتلك المدرسة إلى درجة أنه كان من الممكن أن يقبل بها من لم يسبق له الالتحاق بمدارس الحكومة، ويكفي أن يكون ملما بقليل من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ومبادئ الجغرافيا والحساب والهندسة[2].

وعندما عجزت هذه المدرسة عن تخريج الضباط اللازمين للجيش، أعلنت وزارة الحربية ذات مرة عن حاجتها إلى ضباط كانت لا تشترط في المتقدمين للامتحان معرفتهم للمواد الحربية، كذلك ألغت المدارس البحرية، وأغلقت البحرية بالإسكندرية، وبيعت البوارج الحربية والسفن التجارية، والتي كان عددها 12 سفينة، وألغي الحوضان العائمان لإصلاح السفن في كل من الإسكندرية والسويس وما يتبعهما من معامل بحرية وأدوات وعدد وآلات، وبذلك ألغيت البحرية التجارية، كما ألغيت البحرية الحربية، وفقدت مصر أسطولها بضربة واحدة من ضربات الاحتلال، لأنه كان يرى عدم ضرورتها لمصر، ولكن مراده كان إضعافها وإعادتها دولة ضعيفة[3].

نستنتج مما سبق، بأن بريطانيا قد اعتمدت على سياسة استعمارية طاغية وقاسية لإخضاع مصر والسيطرة على مقاييد الأمور فيها، ففي الميدان السياسي قامت بتطبيق نظام حكم غير مباشر إذ يسير الحياة السياسية الخديوي وفق تعليمات وأوامر المعتمد البريطاني، وكذلك قامت

(1)-عبد الرحمان الرافعي: **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال** ، ط4، 1983، ص50.

(2)-شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص68.

(3)-**المرجع نفسه**، ص، ص 68، 69.

بوضع دستور إصلاحي جديد سنة 1883م بعد إلغاءها لدستور البلاد السابق، كما أعلنت حمايتها على مصر بشكل رسمي سنة 1914م أما إداريا، فقد أبقت على التقسيمات الإدارية السابقة كنها قامت بإنشاء مجالس تنفيذية وتشريعية، وفي الشأن الاقتصادي قامت بإلغاء المراقبة الثنائية الذي كانت تشاركها فيه فرنسا، فأحكمت بذلك سيطرتها المطلقة على الإدارة المالية للبلاد وقناة السويس، وعسكريا قضت على الجيش المصري وأنقصت عددا كبيرا، كما مارست أعمال

شغب شنيعة ضد الأهالي في حادثة دانشواي 1907م، في الجانب الاجتماعي حاربت العادات والتقاليد الإسلامية للمجتمع المصري فحاولت القضاء على دينه وشخصيته وتراثه وكل ما يتعلق بالدين، ومقابل ذلك نشرت دور الخمر والموبقات في معظم المدن والقرى، وأما ثقافيا حاولت القضاء وبشكل كبير على التعليم العربي لإحلال تعليمها وثقافتها الإنجليزية، فوضعت أساتذة إنجليزيين لتدريس مختلف المستويات التعليمية وخاصة التعليم العالي وذلك للتأثير على الطلاب واستمالتهم.

الفصل الثالث:

انعكاسات السياسة البريطانية على الحركة الوطنية المصرية

1919-1956م

أولا: مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية 1918-1939م

ثانيا: مصر خلال وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1952م

ثالثا: تطور القضية المصرية وإنهاء الحماية البريطانية 1952-1956م

أولا: مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية 1918-1939م

1)_ثورة9 مارس 1919م

01-01-ظروف قيامها:

أعلنت إنجلترا الحرب على ألمانيا في 04 أوت 1914م، وكانت مصر من الناحية القانونية ولاية عثمانية- لكن بريطانيا لم تأبه بالوضع القانوني- بل عملت حسب ما تمليه مصلحتها[1].

وفي 05 أوت من نفس السنة أجبرت بريطانيا رئيس وزراء مصر على إصدار بيان بقطع جميع العلاقات المصرية مع الدول المعادية لبريطانيا، وفي المقابل دعا البيان الشعب المصري لمد يد المساعدة إلى إنجلترا بكل الوسائل، ومنحت القوات الإنجليزية البرية والبحرية حق استخدام أراضي مصر ومرافئها للعمليات الحربية، وفي 02 نوفمبر من نفس السنة، أعلنت الأحكام العرفية[2] وأصبحت السلطة العليا في يد القائد الإنجليزي، وفي 18 ديسمبر 1914م أعلنت وزارة الخارجية البريطانية انفصال مصر عن الدولة العثمانية ودخولها تحت الحماية الإنجليزية[3]، وقد ترتب على ذلك إلغاء وزارة الداخلية المصرية وتحويل شؤونها إلى المندوب السامي البريطاني[4].

ومن ناحية أخرى، استغلت بريطانيا موارد مصر المالية والبشرية استغلالا واسعا، فقد أرغم البريطانيون المصريين على الانضمام إلى فيالق العمل ثلاث أو أربع مرات سنويا، فقد كان أفرادها يقومون بحفر الخنادق ومد خطوط السكك الحديدية وأنابيب المياه عبر الصحراء، وبلغ عدد العمال

(1)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص285.

(2)-**الأحكام العرفية (حالة الطوارئ):** هي قانون تلجأ إليه الدول في ظروف استثنائية عندما تكون البلاد مهددة في كيانها إما بسبب خطر الحرب أو اضطرابات داخلية، وقد ظهرت في عهد الاحتلال الإنجليزي لمصر وعقب الحرب العالمية الأولى، وقد تغير اسمها بعد ثورة 1952 إلى قانون الطوارئ. للمزيد من المعلومات ينظر: سليمان صويص وآخرون: **انعكاس مفاهيم قوانين الطوارئ والأحكام العرفية على القوانين العادية مثال الأردن**، مج3، دار العلم للنشر، بيروت، لبنان، 1989، ص367.

(3)-محمد علي القوزي: **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص233.

(4)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع نفسه**، ص285.

المصريين أكثر من مليونين عامل، وكانت ظروف هذا العمل شاقة جدا[1].

فهذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الحرب وما فرضته بريطانيا على المصريين من تضحيات، أدت بالشعب المصري إلى مقاومة السلطة البريطانية وكبار ملاك الأراضي الذين يميلون للحكم البريطاني، والذين قاموا بمحاولتين الأولى في 08 أفريل والثانية في 09 جوان 1915م، للقضاء على المتعاملين مع بريطانيا.

كذلك سببت مشاعر السخط الشعبي نموا في الاتجاه القومي في مصر، أمام منع إنجلترا الاجتماعات ومحاربتها للصحافة وفرضها للضرائب، واعتقالها للأحرار، كما عملت على عزل مصر عن العالم العربي وذلك للقضاء على الحركة الوطنية بها، لكن في نهاية الحرب العالمية الثانية في 11 نوفمبر 1918م تقرر عقد مؤتمر الصلح في 13 جانفي بباريس، طالبت أمام ذلك مصر بالتخلص من الحماية البريطانية، فتشكلت قيادة شعبية كان في طليعتها "سعد زغلول"[2] (ينظر الملحق رقم14)، فأراد لهذه الوفد السفر إلى مؤتمر الصلح، لكن منعته الحكومة البريطانية فأبرق "زغلول" للو.م.أ محتجا على منع الإنجليز القيادة من السفر ومطالبا بإلغاء الحماية البريطانية على مصر، ولكن الو.م.أ اضطرت لمجاراة بريطانيا بسبب المصالح البترولية التي تملكها بريطانيا في العراق وإيران والجزيرة العربية، وأرسلت كتابا لبريطانيا يتضمن تأييدها للحماية البريطانية على مصر، كذلك كان موقف فرنسا وإيطاليا التأييد لهذه الحماية.

لم ييأس الوفد المصري، وازداد الحماس الوطني وعقدت اجتماعات بين الشعب وقادته ونظمت عرائض تضم آلاف التواقيع تطالب بسفر الوفد إلى مؤتمر الصلح[3].

---

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص234.

(2)-**سعد زغلول**: ولد في 16 ذي الحجة 1274هـ/جويلية 1858م، من أسرة ثرية، غير أنه نشأ في بيئة ذات طابع فلاحي يسوده الظلام، عمل كصحفي في جريدة الوقائع التي كانت سببا في تكوينه السياسي، كان معاديا للوجود البريطاني ي بلاده، قاد الوفد المصري في مؤتمر الصلح بباريس الذي طالب بالاستقلال، وجراء ذلك اعتقلته بريطانيا، مما أدى إلى قيام ثورة 1919. للمزيد من المعلومات ينظر: سعد زغلول: **مذكرات سعد زغلول**، ج1، تح: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتب، د. ب. ن، د. س. ن، ص48.

(3)-محمد علي القوزي: **المرجع نفسه**، ص- ص234- 236.

01-02-تعريفها:

هي ثورة 1338هـ/1919م، أول ثورة شعبية في البلاد العربية على الاستعمار، وكانت بداية الثورات متتالية في الشام والعراق على الفرنسيين والإنجليز[1]، وقد تمثلت هذه الثورة في قيام الشعب المصري بردود فعل قوية كانت قمتها انفجار في ثورة عارمة ضد كل ما هو بريطاني على أرض مصر في مارس وأفريل 1919م، واستمرت حتى ديسمبر من نفس العام، وكانت هذه الثورة مفاجأة مذهلة للبريطانيين، لأن المصريين ظلوا طوال سنوات الحرب العالمية الأولى مسالمين وساعدوا البريطانيين حتى أحرزوا النصر[2].

شارك الشعب بكل فئاته في الثورة، واتخذت الثورة طابعا عنيفا مسلحا، فثارت المدن والقرى وانتزع الثوار قضبان السكك الحديدية وأعمدة البرق والهاتف وتوقفت حركة المواصلات، وشكل الثوار شرطة مدنية وطنية لحفظ النظام والأمن في البلاد، وشكلوا كذلك لجانا وطنية تقوم بتنظيم المقاومة والاتصال بالشعب وتقديم المساعدات للمحتاجين[3].

01-03-أسبابها:

لقد قامت ثورة 1919م لعدة أسباب وكان أهمها مايلي:

- تعنت سلطات الاحتلال الإنجليزي في رفض مندوبين من الشعب المصري للمطالبة بإلغاء الحماية الإنجليزية، وخروج قوات الاحتلال واستقلال مصر والسودان كدولة واحدة[4].
- إعلان الأحكام العرفية منذ الحرب وحلول السلطات العسكرية البريطانية مكان السلطات المدنية ونفي الأحرار وتقييد حرية الاجتماع والصحافة والحرية السياسية.
- انتزاع حاصلات الفلاحين وماشيتهم بثمن بخس وتجنيد حوالي 1200000 بأساليب تدعو إلى الشكوى.

(1)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص261.
(2)-رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص60.
(3)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع نفسه**، ص261.
(4)-رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع نفسه**، ص57.

- السياسة القطنية التي كانت تقضي بهبوط ثمن القطن وساء بسببها حال الفلاحين.
- مشروع الدستور الذي وضعته إنجلترا سنة 1918م والذي كان يرمي إلى إنشاء برلمان مصري تكون الأغلبية فيه من الأجانب.
- تعهد دول الحلفاء بالدفاع عن حقوق الشعوب وحريتها، وتنبه المصريين في الوقت نفسه إلى الاحتفاظ بشخصيتهم وكيانهم القومي.
- نفي "سعد زغلول" وزملائه أعضاء الوفد الذي تألف للمطالبة بحقوق مصر في 08 مارس 1919م، وهذا السبب الأخير كان السبب المباشر لنشوب الثورة التي حملت إنجلترا على النظر في مطالب المصريين العادلة[1].

أما بالنسبة إلى العناصر التي قامت على أكتافها الثورة نذكر:

- **الفلاحون:** ويطلق عليهم أصحاب الجلاليب الزرقاء، وهم يمثلون الطبقة الكادحة من المصريين، وقد عانى هؤلاء الكثير خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، أين عمدت القوات الإنجليزية لمصادرة الحاصلات الزراعية التي يملكونها وماشيتهم، كما سخرتهم لحفر الخنادق وجندتهم في القوات البريطانية، وقد أدت ضائقة الحرب إلى سخط وتذمر الفلاحين فأرادوا مقاومة ذلك[2].
- **العمال:** فقد عانى الحرفيون من نظام الاحتكار ومن استغلال رؤوس الأموال الأجنبية وفتح المجال أمام الشركات الأجنبية ومنجاتها الشيء الذي أدى إلى سوء حالة العمال وشعورهم بالظلم خاصة بإضاعة أجورهم وزيادة ساعات العمل وقسوة أصحاب رؤوس الأموال عليهم، ونتيجة هذه المعاناة نددت فئة من العمال بإيقاف الظلم اتجاهها والمطالبة بالعدل.
- **المثقفون:** وهي أكثر الطبقات فاعلية في ثورة 1919م لقوتها وذلك بحكم احتكاكها الحضاري بالحضارة الغربية وبحكم شعورها بالظلم أكثر من غيرها من الطبقات نتيجة حرمانها من الوظائف الكبيرة، وقد أدركت بريطانيا خطر هذه الطبقة المثقفة على أطماعها، ولكن رغم عقبة

(1)-محمد صبري: **تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996، ص، ص238، 239.

(2)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص، ص286، 287.

الاستعمار الإنجليزي نجح المثقفون في 1905م في أن يؤسسوا نادي المدارس العليا الذي أصبح فيما بعد معقل القوى المحركة لثورة 1919م[1].

01-04-مجرياتها:

بدأت الثورة بمظاهرات الطلبة في 09 مارس 1919م، عندما وصل إليهم نبأ القبض على "سعد زغلول" ورفاقه، وقد اشترك عمال النقل وغيرهم في الثورة وقطعوا الخطوط الحديدية والتلغرافية لعرقلة اتصال القوات البريطانية التي كانت منتشرة في أنحاء البلاد، كما انضم المحامون والتجار والنساء وغيرهم من طوائف الأمة إلى الثورة، وانتشرت الثورة إلى الدلتا والأقاليم، لكن السلطات الإنجليزية قابلت الثورة بالعنف والقسوة فحرقت القرى المجاورة للخطوط الحديدية والتلغرافية وحصد رصاصهم المئات من المتظاهرين، وألقت القبض على "سعد زغلول" ومجموعة من رفاقه ونفتهم خارج مصر[2].

ونتيجة اعتقال "سعد زغلول" تفاقمت الفوضى وأعمال الشغب وطالب الشعب المصري بإطلاق سراحه، وإزاء ذلك اضطرت بريطانيا إلى الإذعان لإدارة الشعب والرضوخ لمطالبه، فقررت الإفراج عن المعتقلين السياسيين المنفيين، وسمحت بسفر الوفد بقيادة "زغلول" إلى باريس (ينظر الملحق رقم13)، ولكن خابت آمال الوفد عندما أعلنت الو.م.أ في مؤتمر الصلح اعترافها بالحماية البريطانية على مصر، فاعتمد المصريون على أنفسهم واستمروا في كفاحهم وعادت الثورة إلى ما كانت عليه وعاد معها الاضطهاد وتعرضت المدن والقرى للبطش وحكمت المحاكم العسكرية على المئات بالسجن والإعدام، وعمدت بريطانيا إلى سياسة المماطلة والتهدئة السياسية لدراسة مطالب الشعب المصري واقتراح نظام جديد، لكن قاطعها المصريون جميعا وقامت المظاهرات احتجاجا على ذلك وتأكيدا للإنجليز على أن المصريون لا يقبلون غير الاستقلال التام وأنهم يرفضون كل مفاوضة على أساس الحماية البريطانية[3].

(1)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص287.

(2)-**المرجع نفسه**، ص، ص291، 292.

(3)-جاد طه: **معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1989، ص، ص282، 283.

ومع ذلك أعلنت اللجنة مشروع أكد على إقرار حقوق جديدة لإنجلترا في مصر وتضمن تنظيما للحماية بدلا من أن يرفعها، لكن "سعد زغلول" وجماعته رفضوا المشروع، لكن إنجلترا استطاعت أن تكسب مؤيدين للمشروع، وحصل انقسام بين الوطنيين في مصر[1]، أدى كل هذا إلى استمرار الاضطرابات السياسية ورفض المصريين المفاوضات مع بريطانيا، إلى غاية عقد مفاوضات بين الطرفين تزعمها "اللورد اللنبي"[2] و"عبد الخالق ثروت باشا"[3]، وفي منتصف سنة 1340هـ/فيفري 1922م أعلنت بريطانيا إلغاء الحماية على مصر واستقلالها وتهيئة البلاد للحكم الدستوري.

لكن بريطانيا علقت على هذا الاستقلال بتحفظات أربعة هي: تأمين مواصلاتها في مصر، الدفاع عن مصر ضد أي هجوم أجنبي، حماية الأقليات والمصالح الأجنبية، قضية السودان يبقى الحكم فيها ثنائيا _مصر وبريطانيا_ لكن الشعب المصري رفض هذا الاستقلال الزائف واستمر في جهاده للتخلص من تلك التحفظات التي كانت تعطل الاستقلال الفعلي للبلاد[4].

01-05-نتائجها:

- كان لابد من قيام ثورة 1919م سواء على المستوى الطبقي أو السياسي ضد الاحتلال البريطاني على مصر، وقد قدمت ثورة 1919م هذا المثال للثورة لتحتذي به الشعوب العربية الأخرى المناضلة ضد الاستعمار.

---

(1)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص262.

(2)-**اللورد إدموند هنري اللنبي**:(1861-1936م): هو قائد سياسي بريطاني، وفي سنة 1917م أصبح قائدا للقوات البريطانية في المشرق العربي، جعل القاهرة مركزا لقيادته، كلف بمهمة الاستيلاء على فلسطين، أصبح مندوبا بمصر والسودان، وشهدت مصر في عهده الكثير من الفضائع كالقتل والتدمير وحرق القرى وإقامة المحاكم العسكرية. للمزيد من المعلومات ينظر: أحمد عطية الله: **القاموس السياسي**، ط3، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د. س. ن، ص109.

(3)-**عبد الخالق ثروت باشا**: (1873-1928): ولد بالجماميز، سياسي مصري تولى منصب الوزارة في مارس 1922م وساهم في إعلان استقلال مصر بعد تصريح 28 فيفري 1922م وتأسيس لجنة دستور 1923م، واستقالت وزارته في 29 نوفمبر 1922، وعاد للوزارة مرة أخرى من 1927 إلى 1928م. للمزيد من المعلومات ينظر: إسماعيل صدقي: **مذكراتي**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص- ص47- 49.

(4)-أحمد عبد الرحيم مصطفى: **تاريخ مصر السياسي**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1972، ص- ص110- 112.

- اتضح للإنجليز أنهم ما عادوا يقيمون في أرض خاضعة وإنما أصبحت أرض مصر حتى بعد إخماد الثورة أرضا معادية خطرة على الوجود الإنجليزي[1].
- نجاح الاستعمار الإنجليزي بأساليبه في إعطاء المصريين استقلالا مزيفا لا قيمة له، وإن كان وجد قبولا من طرف الكثيرين ما أدى إلى انقسام المصريين بين معارض ومؤيد.
- بدلا من تكتل الجهود ضد المستعمر انقلب الوضع إلى تنافس وتناحر بين الأحزاب المصرية بهدف الوصول لكرسي الحكم.
- انتهت الثورة بصدور تصريح 28 فيفري 1922م والذي بموجبه نالت مصر استقلالا مبتورا بحكم التحفظات الأربعة التي لازمت التصريح[2].
- مقاطعة المصريين البضائع الإنجليزية ووقف التعاون معهم الشيء الذي أقلق الإنجليز لأن هذا سيخل بمركزهم التجاري في مصر ومصانع القطن المصرية التي هي أساس صناعة المنسوجات القطنية في إنجلترا[3].

2)_إعلان الملكية والاستقلال الصوري لمصر 28 فيفري 1922م

جاءت استجابة الحكومة البريطانية للموقف المصري _ثورة 1919م_ بإصدار ما عرف باسم تصريح 28 فيفري 1922م[4]، وعقب صدور هذا التصريح أعلن "فؤاد الأول"[5] (ينظر الملحق رقم10)، نفسه ملكا لمصر في 15 مارس 1922م، فأعيدت وزارة الخارجية المصرية،

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص، ص237، 238.

(2)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص، ص298، 299.

(3)-شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص136.

(4)-رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص60.

(5)-**أحمد فؤاد الأول:** هو ابن إسماعيل باشا، ولد سنة 1284هـ/1868م بالقاهرة، تولى رتبة فريق في الجيش المصري سنة 1892م، تولي الحكم سنة 1917م، باسم السلطان ثم لقب بالملك، قام بأعمال إصلاحية كثيرة للمجتمع المصري. للمزيد من المعلومات ينظر: زكي محمد مجاهد: **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية**، ط2، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994، ص، ص15، 16.

وشكلت وزارة "عبد الخالق ثروت باشا" لجنة من ثلاثين عضوا لإعداد الدستور الذي عرف بدستور 1923م[1].

وكانت من أهم إيجابيات تصريح 28 فيفري 1922م هي:

- إلغاء الحماية البريطانية على مصر.
- الاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة.
- إعادة وزارة الخارجية.
- إنشاء برلمان.
- تأييد حكومة دستورية.
- إلغاء الأحكام العسكرية.

ومع هذه الإيجابيات فقد كانت هناك التحفظات الأربعة البريطانية[2].

وقد استمر التحدي بين الحركة الوطنية المصرية والسلطات البريطانية، ليعلن عن الدستور المصري في 1341هـ/19 أفريل 1923م، الذي أعلن أن الأمة هي مصدر كل السلطات خاصة التشريعية والتنفيذية، وعدل هذا الدستور بعد عام فأصدر قانون الانتخابات، وأعطى لكل مصري بلغ الحادية والعشرين سنة حق الانتخاب، كما قرر الدستور مبدأ المساواة بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات، ومبدأ احترام الحريات العامة[3]، فجرت الانتخابات النيابية وفاز (حزب الوفد المصري)[4] بأغلبية مطلقة، فاجتمع أول مجلس تأسيسي في 15 مارس 1924م وأصبح "سعد زغلول" رئيسا للحكومة المصرية، فقد كان هذا الدستور يكفل الحريات العامة للمصريين، وقبض على مسؤولية الوزارة أمام المجلس النيابي.

---

(1)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص301.

(2)-رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص60.

(3)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص264.

(4)-**حزب الوفد المصري**: نشأ خلال ثورة 1919م، اعتبر أقوى حزب سياسي للدفاع عن إرادة الجماهير المصرية في الاستقلال والحرية، اعتمد طريق الكفاح السلمي المحدود، تحدد جهاده في دستور 1923م، واجه رفضا كبيرا من بريطانيا والموالين لها. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص235.

وعلى الرغم من ذلك لم تستقر الأحوال في البلاد، فقد أدى السخط الشعبي إلى وقوع اغتيالات عديدة من البريطانيين ما أدى إلى فرض إجراءات انتقامية من جانب بريطانيا وأهمها: سحب الجيش المصري من السودان، ودفع دية مليون جنيه، لكن "سعد زغلول" رفض مطلب بريطانيا واستقال من منصبه، كما تعطل الدستور، ووافته المنية سنة 1927م[1].

تتابعت بعد ذلك الأحداث، وشهدت الفترة ما بين 1922م إلى غاية 1936م صراعا بين ثلاث قوات وهي: الوفد بصفته أكبر الأحزاب السياسية في مصر، والإنجليز، والقصر الملكي الموالي للإنجليز.وقد تركزت القضية الوطنية المصرية خلال هذه الفترة حول مسألتين هما: جلاء القوات البريطانية عن مصر، ووحدة وادي النيل، وكان الأسلوب الذي اتبعه القادة المصريين سواء

من الوفد أو غيرهم لتحقيق المطالب الوطنية هو أسلوب التفاوض[2]، كما حدثت في هذه الفترة أحداثا نتيجة الصراع بين القوات الثلاثة فكان القصر الملكي مثل الإنجليز حريصا على ألا يعطى الفرصة لحزب الوفد حتى يستقطب الشعب ويصبح صاحب الكلمة العليا في تسيير الأمور في البلاد استنادا على أنه الحامي للدستور والساهر على مصالح الشعب.

وفي الأخير نجح القصر الملكي بمساندة إنجلترا في وضع دستور جديد سنة 1930م حل محل دستور 1923م، وقد أهدر هذا الدستور سلطة الأمة وحقوقها في مواضيع كثيرة[3].

3)_معاهدة 26 أوت 1936م

03-01-ظروف انعقادها:

بدأ الإنجليز يتنبهون إلى سيطرة القصر الملكي وفرض سلطاته المباشرة على الحكومة المصرية، فأرادوا بذلك إعادة التوازن بين الحكومة والقصر لتحقيق مصالحهم القائمة على إضعاف كلا الطرفين حتى تظل بريطانيا بحاجة إليهما، وحينها واجهت الحكومة المصرية صعوبات

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص239.

(2)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص302.

(3)-عبد الرحمان الرافعي: **ثورة 1919**، ج2، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1963، ص153.

واضطرابات عديدة تمثلت في قيام اضطرابات قوية قادها طلاب الجامعات والمدارس الذين ضغطوا على الأحزاب لتشكيل جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية، كما قامت مفاوضات بين مصر وإنجلترا انتهت بتوقيع معاهدة[1]، ففي 13 فيفري 1936م، صدر مرسوم ملكي ينص على تعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة مع بريطانيا العظمى وقد جرت المحادثات بين الطرفين بقصر الزعفران وانتهى الأمر بالتوقيع على المعاهدة في 26 أوت 1936م بوزارة الخارجية البريطانية بلندن[2]، وعاد الوفد المصري من إنجلترا مهللا ومكبرا ليوهم المصريين بأن مصر أحرزت نصرا مؤزرا من وراء هذه المعاهدة والتي أطلق عليها معاهدة الشرف والاستقلال، واتخذ يوم 26 أوت وهو يوم توقيع المعاهدة عيد الاستقلال يحتفل به كل سنة[3].

03-02-بنودها:

تضمنت معاهدة 1936م العديد من البنود وأهمها نجد:

- استقلال مصر استقلالا تاما وانتهاء الاحتلال العسكري على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة آلاف جندي في منطقة قناة السويس[4].
- عقد محالفة بين الطرفين تضع إمكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية في خدمة بريطانيا عند وقوع أي حرب.
- بما أن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر هي في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات وطريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية.
- العمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر.
- العمل على قبول مصر في عضوية عصبة الأمم[5].
- عودة الجيش المصري إلى السودان وبقاء الحكم ثنائيا فيها.

(1)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص265.

(2)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص، ص203، 204.

(3)-شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص، ص178، 179.

(4)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع نفسه**، ص267.

(5)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص، ص240، 241.

- مدة المعاهدة عشرون سنة[1].
- اشترطت المعاهدة ألا تنتقل القوات البريطانية إلى المناطق التي حددت لإقامتها، إلا بعد أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمنشآت الصالحة لإيوائها ووفقا لأحدث النظم.
- تنشأ مصر على حسابها الخاص طرقا حربية ولا تتحمل بريطانيا أي دفع، لنقل جنودها ومعداتها الحربية في جميع أنحاء مصر، وقت الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة[2].

03-03-نتائجها:

وكان من أبرز نتائج معاهدة 1936م ما يلي:

- إنهاء الاحتلال بشكل صوري وبقاء القوات البريطانية في القناة التي عملت على إرغام مصر دخول الحرب العالمية الثانية، لأنها لم تستطع أن تقف على الحياد.
- أصبحت قناة السويس جزءا من المصالح الاستعمارية البريطانية التي يجب حمايتها خاصة وأن مصر مرغمة على وضع إمكانياتها لخدمة بريطانيا في حال حدوث أي حرب.
- أصبحت مصر ذات مكانة خاصة بعد دخولها عصبة الأمم.
- أصبحت لمصر علاقات مباشرة مع الدول الأخرى (سفارات وقنصليات).
- ألغيت الامتيازات الأجنبية في سنة 1939م، وتحدد سنة 1949م نهاية المحاكم المختلطة.
- أطلقت يد حكومة مصر في القيام بإصلاحات داخلية، وقامت الدعوة لبناء الدولة المصرية على أسس حديثة[3].
- أما فيما يتعلق بالسودان فقد اتفق الطرفان على العمل باتفاقيتي 1899م، وقد ظلت هذه المعاهدة سارية المفعول ولم تنجح المحاولات التي بذلت لمفاوضة الإنجليز لتعديل المعاهدة بعد

(1)-أحمد عبد الرحيم مصطفى، **المرجع السابق**، ص- ص198- 200.

(2)-شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص281.

(3)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص241.

أن زاد سخط المصريين عليها، وانتهى الأمر بعرض النزاع المصري البريطاني على مجلس الأمن، لكن المجلس أوصى بالعودة مرة أخرى إلى المفاوضات[1].

وفي 08 أكتوبر 1951م أعلنت حكومة حزب الوفد في مصر إلغاء معاهدة 1936م وأحكام اتفاقيتي 19 جانفي و10 جويلية 1899م الخاصتين بنظام الحكم في السودان، لكن إنجلترا لم تعترف بهذا الإجراء الذي اتخذ من جانب واحد، فتطورت الأحداث ما أدى إلى قيام ثورة 1952م في مصر[2].

ثانيا: مصر خلال وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1952م

1)_مصر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م

وإثر قيام الحرب العالمية الثانية 1358هـ/1939م أعلنت الأحكام العرفية وأخذت أزمات التموين والأوبئة والضائقة المالية تتحكم في البلاد، وكان الألمان والإيطاليون يهددون الوجود الإنجليزي بمصر من جهة ليبيا بل زحفوا ووصلوا غربي الإسكندرية وضربوا هذه المدينة بالقنابل، إزاء هذا الوضع الحرج أراد الإنجليز التقرب من الشعب المصري، فطالب الإنجليز بوزارة وفدية مصرية للوقوف إلى جانبهم وضغطوا على القصر الملكي بتكليف "مصطفى النحاس باشا"[3] واستخدمت القوة العسكرية لإجبار الملك على قبول دعوة "النحاس"، فشكلت وزارة وفدية برئاسته سنة 1942م[4]، وقد استفاد الإنجليز من معاهدة 1936م فوائد كثيرة يسرت لهم مساعدة مصر المادية لإحراز النصر على الألمان.

---

(1)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص204.

(2)-**المرجع نفسه**، ص205.

(3)-**مصطفى النحاس باشا:** ولد في جوان 1879 بقرية سمنود، نشأ في عائلة سلفية صالحة، ساهم بشكل كبير مع حزب الوفد في ثورة 1919م وإعلان دستور 1923م ومعاهدة 1936م أبرم مفاوضات عديدة مع بريطانيا وكانت أهمها مع "هندرسون" الوزير البريطاني والتي رفض فيها التنازل عن السودان. للمزيد من المعلومات ينظر: علي سلامة: **ما لا يعرفه النحاس عن الزعيم مصطفى النحاس باشا**، مطابع سجل العرب، القاهرة، مصر، 2001، ص- ص10- 12.

(4)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص268.

ومن جهة أخرى، انتهزت المعارضة في مصر فرصة اجتماع أقطاب الحلفاء بالبلاد في نوفمبر 1943م فقدمت إليهم مذكرة تطالب بإعلان استقلال مصر والاعتراف بالروابط التي توحد مصر والسودان، لكن هذه المذكرة بقيت دون جواب.

وخلال هذه الفترة شهدت مصر تعدد الأحزاب السياسية التي تصارعت كثيرا على منصب الحكم، ما أدى إلى تفتيت جهود الشعب وعدم توحيد قواهم لاتخاذ موقف موحد من القضية الوطنية[1]، ومن ناحية أخرى وبسبب ما نتج عن انقطاع المواصلات بين مصر وأوربا من حماية للمنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وبسبب زيادة طلب الجيوش الأجنبية الموجودة بمصر على هذه المنتجات حققت الرأسمالية المحلية تطورا كبيرا، حيث نشأت حوالي 375 شركة صناعية ورأسمالها حوالي 78 مليون جنيه.

إضافة إلى ذلك زادت الطبقة العاملة عددا ووعيا فقد أدى نمو الرأسمالية وزيادة المصانع إلى نمو عدد العمال، كما اشتغل الكثير منهم في معسكرات الجيوش الأجنبية أثناء الحرب، كذلك أدى ارتفاع نفقات المعيشة إلى نمو الحركة العمالية المطالبة برفع الأجور وإنشاء النقابات وذلك كجزء من سياسة التهدئة الاجتماعية بعدما تفجر الاضطراب السياسي والاجتماعي قبل وصول هذه الوزارة إلى الحكم[2].

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة استغنت بريطانيا على وزارة الوفد سنة 1944م، وعليه بدأت الحكومة المصرية بتخفيف القيود التي فرضتها الحرب، ومحاربة التسلط البريطاني الذي كان قد أحكم قبضته على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وربطه بين التحكم السياسي والاستغلال الاقتصادي بدرجة أولى، فرفع الشعب المصري مظاهرات تبنى فيها مطالبه وهي الاستقلال والجلاء[3].

(1)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص249.
(2)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص243.
(3)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع نفسه**، ص269.

2)_مصر وهيئة الأمم المتحدة

انتهت الحرب العالمية الثانية إلى تغييرات بالغة الأهمية في كل أنحاء العالم، فقد انهزمت إيطاليا وألمانيا واليابان، وخرجت فرنسا وبريطانيا رغم انتصارهما ضعيفتين سياسيا واقتصاديا،

ونالت الو.م.أ مكان السيادة في العالم الغربي، وظهرت قوة دولية جديدة هي الإتحاد السوفياتي، وبنهاية الحرب توقع المصريون أن تجلو القوات البريطانية عن مصر طبقا للميثاق الذي وقعته الدول بإنشاء هيئة الأمم المتحدة، والذي ألزم الأعضاء فيها بضرورة احترام مبدأ السيادة بين جميع أعضاء المنظمة وضرورة إقناعهم بعدم التهديد بالقوة ضد سلامة أو استقلال أي دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة[1].

وبعد أن تأسست هيئة الأمم المتحدة في 23 أكتوبر 1949م أصبحت مصر عضوا فيها على قدم المساواة مع بريطانيا _اسما_ بدأت المفاوضات بين الطرفين، لكنها تعثرت كثيرا بسبب رغبة بريطانيا بالسيطرة على مصر لاسيما أنها خرجت منتصرة من الحرب وأدركت كذلك بأن القصر الملكي لم يكن جادا من إنهاء ارتباطه مع بريطانيا[2]، فناضلت الحركة الوطنية المصرية من أجل جلاء الاحتلال البريطاني على أرضها، وقد شهدت هيئة الأمم المتحدة نضالا وطنيا سياسيا كما شهدت منطقة السويس والمدن المصرية مظاهرات تهتف بالجلاء الكامل عن مصر كما شارك الشباب في عمليات فدائية ضد المعسكرات البريطانية في القناة[3].

فترتب على هذه المظاهرات مقتل العديد من الطلبة وإصابة الكثير منهم بخروجات، فأرادت بذلك بريطانيا فتح باب التفاوض من جديد مع مصر[4]، عندها عرف الشعب المصري بأن الحكومة تسلم بمبدأ التحالف مع الإنجليز وأن وجود القوات الأجنبية ليس إلا دليلا على سوء نية

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص244.

(2)-John Marlowe: **Anglo Egyptian Relation (1800-1953)**, London, England, 1965, p308.

(3)-رأفت غنيمي الشيخ: **المرجع السابق**، ص، ص61، 62.

(4)-جاد طه: **المرجع السابق**، ص391.

بريطانيا وبأنها متمسكة باتفاقية سنة 1936م ومتشبثة بمبدأ التحالف وأنها تعتبر مصر جزءا من إمبراطوريتها.

وعندما بدأت بريطانيا المحادثات مع مصر أظهرت تمسكها الكبير بقناة السويس لأهميتها لكل الدول المعارضة للمعسكر الاشتراكي الشرقي، فحاول المفاوضون المصريون إقناع الإنجليز بأن مصر لن تكون مقصودة بالهجوم أو الاعتداء وإنما يكون سبب ذلك الجيش الإنجليزي المرابط بقواته العسكرية في القناة[1]، وعليه نهضت الحكومة المصرية وقدمت إلى مجلس الأمن عريضة المسألة المصرية وركزت مطالبها في جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان، وقد سافر وفد رسمي إلى نيويورك في 22 جويلية 1947م لعرض القضية المصرية باذلا قصارى جهده لاسترضاء الو.م.أ لتقف إلى جانبه، مقدما وعودا بأن مصر ستبقى حليفة الغرب وأنها تخدم المصالح الأمريكية وأنها ستمضي بعد الاستقلال هي وبريطانيا إلى عالم جديد عالم تعاون لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

لكن ورغم عدم استعمال إنجلترا لحق الفيتو إلا أن مجلس الأمن لم يتخذ أي قرار بشان هذه القضية، بل وقفت الو.م.أ لجانب بريطانيا، ولم يقف إلى جانب مصر سوى الإتحاد السوفياتي وبولندا وسوريا، كما ساعد بريطانيا في إصرارها على البقاء في مصر وجود خلافات عميقة في صفوف المصريين بين "الملك فاروق"[2] (ينظر الملحق رقم11)، الموالي لها وبين الوفديين، وعليه كانت حصيلة الموقف في مجلس الأمن ضد مصر وعدم إصدار أي قرار ينصف مصر ويؤيدها، الأمر الذي جعل الصخب والسخط يعم مصر أمام بقاء قضية مصر معلقة أمام مجلس الأمن وبدون حسم[3].

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص، ص144، 145.

(2)-**الملك فاروق**: (1920-1968م) هو آخر ملوك المملكة المصرية، عمل بوزارة الخارجية سنة 1925م إلتحق بخدمة القصر الملكي سنة 1930م، تولى الحكم سنة 1936م، وبقي بالقصر مدة 22 سنة، حتى تنازل عن العرش بعد الإطاحة به في ثورة 1952م. للمزيد من المعلومات ينظر: حسين حسني: **سنوات مع الملك فاروق شهادة للحقيقة والتاريخ**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2001م، ص، ص25، 26.

(3)-محمد علي القوزي: **المرجع نفسه**، ص، ص248، 249.

3)_مفاوضات صدقي- بيفن 1947م

في أفريل 1946م بدأت المفاوضات بين المصريين والإنجليز في مصر، وقد استهدفت هذه المفاوضات إعادة النظر في معاهدة 1936م، وفي 07 مارس 1946م أعلن "إسماعيل صدقي"[1] (ينظر الملحق رقم12)، عن تشكيل وفد المفاوضة والمكون من حزب السعديين وحزب الأحرار ورئيس حزب الكتلة ونخبة من كبار رجال السياسة والوزراء السابقين، وانتظر حتى 03 أفريل لتشكل بريطانيا وفدها الذي تزعمه وزير خارجيتها "بيفن"[2].

وأهم ما تضمنت عليه هذه المفاوضات ما يلي:

- الجلاء ويتم على مراحل يتفق عليها، ويقابله معاهدة تظهر تحالف بريطانيا ومصر وأحقية بريطانيا بالعودة إلى مصر في حالة حدوث حرب أو أي خطر.
- تكوين مجلس دفاعي بريطاني مصري مشترك يعترف بحق بريطانيا بإدخال قواتها في الوقت المناسب وعند الضرورة إلى مصر.
- المحافظة على القواعد البريطانية في مصر وصيانتها والتعاون العسكري بين الجانبين إذا ما اشتركت بريطانيا في حرب نتيجة لوقوع عدوان على البلاد المجاورة لمصر.
- احترام الوضع القائم في السودان[3].

لكن مشروع (صدقي- بيفن) قوبل بالسخط والاستنكار من طرف المصريين، لأنه يربط مصر بعجلة بريطانيا بصورة دائمة، فهو يدعو إلى الدفاع المشترك بين البلدين ويكسب بريطانيا نوعا من الوصاية على مصر، فلم توافق الحكومة المصرية على هذا المشروع لأنه لا يحقق أماني

(1)-**إسماعيل صدقي**: (1875-1950م) شخصية سياسية مصرية، درس في المدارس الفرنسية بمصر، تولى وزارات عديدة وأهمها وزارة المالية والخارجية، تولى منصب رئيس الوزراء من 1930 إلى 1939، أبرم مفاوضات سنة 1947م مع بيفن حول إعادة النظر في معاهدة 1936م. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد محمد الجوادي: **إسماعيل باشا صدقي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ب. ن، 1998، ص14.

(2)-**أرنيست بيفن**: (1881-1951م) وزير خارجية بريطانيا، وهو أحد كبار زعماء النقابات المهنية البريطانية، وأهم ما قام به مفاوضات مع إسماعيل صدقي سنة 1947م لإعادة النظر في معاهدة 1936م. للمزيد من المعلومات ينظر: ناحوم غولدمان: **مذكرات**، ط3، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص248.

(3)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص246.

الشعب في الاستقلال والجلاء[1]، وعليه تحطم مشروع (صدقي- بيفن) مشروع ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار، فكان ذلك انتصارا للجماهير المصرية التي رفضته ورفض البرلمان لتوقيعه على معاهدة المشروع، ومنه تأكد للمصريين مدى عقم المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق أهدافهم الوطنية _الاستقلال والجلاء_ وبان طريق المفاوضات مغلق وهو أمر مرفوض[2].

وفي الأخير قامت الحكومة المصرية بعرض القضية على مجلس الأمن سنة 1947م، غير أن هيئة الأمم المتحدة الخاضعة والمتحالفة مع بريطانيا لم تعطي شأنا للقضية[3].

4)_مصر وحرب فلسطين 15 ماي 1948م

جاءت حرب فلسطين سنة 1948م _فلسطين والصهاينة_ وما تلاها من عجز الجيش المصري والقيادة المصرية على إحراز أي تقدم أو انتصار على إسرائيل، وكان ذلك بسبب سوء تجهيز الجيش وقلة عتاده وأسلحته الفاسدة، وظهور ما يعرف بمسألة الأسلحة الفاسدة التي جهز بها الجيش المصري في معركته ضد الصهاينة، وقد اعتبرت هزيمة الجيش المصري كارثة وطنية، فقد كشفت هذه الحرب عن ضعف وتفسخ النظام الملكي وضعف الحكام الذين يمثلون الحزبية في البلاد[4]، وكشفت عن مساوئ القيادة السياسية والعسكرية وتجارتها بالأسلحة الفاسدة، وازدياد النقمة لدى أوساط الشعب كافة بسبب سوء الأحوال السياسية والاقتصادية[5].

وعندما ازداد الشعور القومي للشعب المصري حدة، بادرت الحكومة المصرية برئاسة "مصطفى النحاس" بتلبية الأماني الوطنية وأصدرت في 08 أكتوبر 1951م تشريعات تقتضي بإلغاء معاهدة 1946م، لكن بريطانيا لم تعترف بهذا الإجراء بدعوى أنه أتخذ من جانب واحد[6]، فكانت فرحة الشعب المصري بإلغاء معاهدة 1936م كبيرة وتفوق الوصف، واستجاب العمال

(1)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص270.
(2)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص، ص246، 247.
(3)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع نفسه**، ص270.
(4)-محمد علي القوزي: **المرجع نفسه**، ص250.
(5)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع نفسه**، ص270.
(6)-محمد علي القوزي: **المرجع نفسه**، ص251.

المصريون للنداء الوطني الذي أطلقه رئيس الحكومة بعدم التعاون مع القوات البريطانية، فأصيبت قاعدة السويس بالشلل وانقطع التجار المصريون على إمداد قوات الاحتلال بالطعام وقد بلغ عدد العمال المصريون الذين تخلوا عن العمل في قاعدة الاحتلال البريطاني وحتى مطلع أكتوبر 1951م أكثر من واحد وعشرون ألف عامل، فأخذت بريطانيا تبحث عن عمال لها في دول أخرى لتسيير إدارة عملها في القاعدة، كما ألغت حكومة حزب الوفد أيضا اتفاقيتي السودان لعام 1899م، ورفضت مصر مشروع الدفاع الرباعي (بريطانيا وفرنسا وتركيا والو.م.أ) الذي عرضته عليها بريطانيا في أكتوبر 1951م، وقد تضمن هذا المشروع الدفاع عن مصر ومنطقة الشرق الأوسط[1].

ثالثا: تطور القضية المصرية وإنهاء الحماية البريطانية 1952-1956م

1)_ثورة 23 جويلية 1952م

01-01-ظروف قيامها:

بعدما رفضت مصر اقتراحات بريطانيا المتمثلة في مشروع الدفاع المشترك سنة 1950م، ومشروع الدفاع الرباعي سنة 1951م، سعت إنجلترا للعمل مع الملك "فاروق" من أجل إسقاط حكومة الوفد، فقام الإنجليز من جانبهم بقصف مواقع عديدة في البلاد، وذلك لإثبات عجز الحكومة المصرية عن حماية شعبها وجنودها من رجال الشرطة الذين قتلوا بالعشرات بقنابل الدبابات الإنجليزية مع أن رجال الشرطة المصرية كانوا مسلحين ولكن أسلحتهم قديمة للغاية، وبالتالي نجحت إنجلترا بإحراج مركز الحكومة المصرية فثارت ثائرة الشعب ضد الإنجليز وضد الحكومة التي لم تستعد لمثل هذا الموقف، وتجمعت مظاهرات ضخمة في القاهرة في 26 جانفي 1952م فكانت بذلك فرصة مواتية لكي يقوم الإنجليز بعملية إحراق قلب المدينة، ويتضح بأن هذا العمل هو أبشع مؤامرة رجعية ضد عاصمة من عواصم العالم[2].

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص، ص252،251.

(2)-**المرجع نفسه**، ص، ص252، 253.

وقد واجهت الحكومة هذا الموقف العصيب بإعلانها الأحكام العرفية، وكان هذا هو الظرف المناسب الذي لطالما انتظره "فاروق" لأن هذه الأحكام تعطيه حق إقالة الحكومة، وفعلا أصدر الملك مرسومة بإقالة وزارة الوفد، كما وفق في وضع الأمور في يده عن طريق إسناد الوزارة إلى رؤساء لا يمثلون الشعب وإنما يمثلون اتجاهات محافظة، لكن هذه الوزارة التي تألفت في 22 جويلية 1952م لم تعش إلا ساعات معدودة قبل إعلان الضباط الأحرار ثورتهم في 23 جويلية 1952م[1].

01-02-تعريفها:

تعد ثورة 1952م من الثورات الفريدة في مصر والعالم العربي والعالم الثالث، فقد كانت نموذجا للكفاح التحرري ضد الاستعمار والجلاء، ورغم آثارها ونتائجها فقد ظلت ثورة بيضاء لم تسفك فيها الدماء[2]، ولقد نفذ الجيش المصري ثورته في فجر اليوم الخامس من ذي القعدة 1371هـ/23 جويلية 1952م[3]، بقيادة جماعة الضباط الأحرار التي نشطت بعد حرب فلسطين، والتي استطاعت أن تؤثر بنفوذها على أهم مرافق البلاد، واستمرت أحداث الثورة إلى غاية 26 جويلية[4].

أرغمت الثورة الملك "فاروق" التنازل على العرش (ينظر الملحق رقم1)، لابنه الصغير "أحمد فؤاد" الذي أقيم له مجلس وصاية بعدا غادر أبوه البلاد، كما أعلنت الثورة على أهدافها المسطرة والتي تمثلت في: القضاء على الاستعمار البريطاني، والقضاء على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رؤوس الأموال، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش وطني قوي، ورفع المستوى المعيشي[5]،

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص، ص253، 254.

(2)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص305.

(3)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص271.

(4)-محمد علي القوزي: **المرجع نفسه**، ص254.

(5)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع نفسه**، ص، ص271، 272.

وأصبحت السلطة بيد مجلس قيادة الثورة برئاسة "جمال عبد الناصر"[1] (ينظر الملحق رقم15)، الذي كان يقود الأحداث في بدايتها بطريقة غير مباشرة، واضعا في الواجهة اللواء "محمد نجيب"[2] (ينظر الملحق رقم16)، قائد الجيش وصاحب التاريخ العسكري الحافل بمعارضة الملك "فاروق"[3].

01-03-أسبابها:

يرجع قيام ثورة 1952م إلى مجموعة من الأسباب والعوامل نذكر منها:

- لم يحقق تصريح 28 فيفري 1922م ولا معاهدة 1936م أطماع المصريين في تحقيق الاستقلال الحقيقي الكامل.
- فشل أسلوب المفاوضات بين مصر وبريطانيا في حل القضية المصرية.
- تدخل الإنجليز في شؤون مصر الداخلية وفرض إدارتهم على البلاد وفق مصالحهم.
- تنكر إنجلترا لوعودها بجلائها عن مصر بعد الحرب العالمية الثانية وإنهاء سيطرتها على قناة السويس.
- سوء الأوضاع الاجتماعية للطبقات الكادحة من الفلاحين والعمال، على عكس الإقطاعيين الذين يضعون أيديهم على غالبية أرض مصر[4].
- حرب فلسطين وما أظهرته من امتداد الفساد إلى الجيش _مسألة الأسلحة الفاسدة_ والتي كانت نتيجتها الهزيمة واستياء الضباط والجنود من ذلك.

---

(1)-**جمال عبد الناصر**:ولد سنة 1917 بالإسكندرية، أنهى دراسته في الكلية العربية المصرية وعين معيدا فيها، قام بتشكيل تنظيم الضباط الأحرار الذي شارك في حرب 1948م وقاد ثورة 23 جويلية 1952 التي قلبت نظام الحكم في مصر، كان من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز، أصبح رئيسا سنة 1956م، وفي 23 جويلية من نفس السنة قام بتأميم قناة السويس.للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج4، 2001، ص324.

(2)-**محمد نجيب**: ولد حسب مذكرة أبيه في 28 جويلية 1899م، والتحق بالمدرسة الحربية سنة 1917م، فأصبح لواء وقائد للجيش المصري وحقق معه نجاحات هامة (ثورة 1952م). للمزيد من المعلومات ينظر: محمد نجيب: **مذكرات محمد نجيب كنت رئيسا لمصر**، المكتب المصري الحديث، مصر، 1984م، ص- ص9-131.

(3)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص254.

(4)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص، ص305، 306.

- إلغاء وزارة الوفد لمعاهدة 1936م في 08 أكتوبر 1951م وما تبعها من فوضى عمت البلاد.
- حركة الضباط الأحرار التي أخذت مسؤولية الوطن على عاتقها، وقيامها بإصلاح الجيش المصري وتغيير القيادات فيه ليصبح قوة حقيقية في خدمة البلاد[1].
- إلغاء الملكية والدستور الملكي وحل الأحزاب السياسية وإعلان نظام جمهوري ووضع دستور جديد للبلاد.
- القضاء على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية.
- إقامة حياة ديمقراطية سلمية.
- رفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج[2].

01-04-نتائجها:

لقد كانت ثورة 23 جويلية 1952م نقطة تحول في مسار القضية المصرية وتطورها كونها حققت المبتغى الذي كان يسعى الثوار لتحقيقه من وراء انقلابهم العسكري، وعليه نسلط الضوء على أهم ما حققته هذه الثورة فيما يلي:

- القضاء على الملكية الفاسدة وإجبار الملك "فاروق" على التنازل عن العرش لولي عهده ومغادرة البلاد في 26 جويلية 1952م.
- إعلان مجلس قيادة الثورة وقيام النظام الجمهوري[3].
- انتقال الحكم من الإقطاعيين والرأسماليين إلى الطبقات الشعبية.
- صدور قانون الإصلاح الزراعي في 09 سبتمبر 1952م والذي قضى بتحديد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن مائتي فدان، كما نص على إنشاء جمعيات تعاونية لمساعدة صغار المزارعين[4].

(1)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص، ص307، 308.

(2)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص، ص271، 272.

(3)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع نفسه**، ص308.

(4)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص254.

- إلغاء اللواء "محمد نجيب" مجلس الوصاية في 17 جوان 1953م الذي تشكل بعد رحيل الملك "فاروق" وأعلن عن سقوط أسرة "محمد علي" الملكية، وفي 18 جويلية عين "نجيب" رئيسا للجمهورية[1].
- أما بخصوص مسألة السودان فقد نجحت حكومة الثورة في توقيع اتفاقية السودان مع إنجلترا في 12 فيفري 1953م بهدف تمكين السودانيين من الوصول إلى الحكم الذاتي.
- نجاح حكومة الثورة في توقيع اتفاقية الجلاء مع إنجلترا في 19 أكتوبر 1954م[2].
- محاولة "محمد نجيب" بإقامة حكم يعتمد على النظام البرلماني ووضع دستور جديد، ولقلة نفوذه في مجلس قيادة الثورة أراد استمالة كبار الرأسماليين والإقطاعيين الشيء الذي رفضه "جمال عبد الناصر" فقال: "نحن لا نستطيع ولا ينبغي أن نسمح بعودة الرأسماليين والأثرياء إلى الحكم فلو أعطيناهم الفرصة للعودة فسيصبح الأمر كأن الثورة لم تقم أبدا"[3].

2)_معاهدة الجلاء 19 أكتوبر 1954م

توترت العلاقات داخل مصر بين اللواء "محمد نجيب" وقيادة الثورة، فقد استطاع مجلس قيادة الثورة تحييد الإخوان المسلمين كما حظي بتأييد النقابات العمالية التي قامت في 29 مارس 1954م بمظاهرات في القاهرة تأييدا للمجلس الثوري الذي اتخذ قرار في نفس اليوم بإسناد رئاسة الحكومة إلى "جمال عبد الناصر" واحتفاظ "محمد نجيب" برئاسة الجمهورية، وقد قامت حكومة "عبد الناصر" بإجراءات اقتصادية لصالح الشعب الكادح خاصة بعد تأزم العلاقات بين حكومة الثورة والإخوان المسلمين بعد حوادث جامعة القاهرة في جانفي 1954م، حيث ألقت الحكومة القبض على عدد كبير من جماعة الإخوان الذين نظموا مظاهرات معادية للحكومة في أوت، بينما في أكتوبر فقد حاول أحدهم اغتيال "عبد الناصر" في الإسكندرية، مما أدى إلى ضرب الجماعة، وإعفاء اللواء "نجيب" من منصبه ووضعه في الإقامة الجبرية، وبهذا قد أحيلت صلاحياته إلى مجلس قيادة الثورة.

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص، ص254، 255.

(2)-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص309.

(3)-محمد علي القوزي: **المرجع نفسه**، ص255.

وفي 19 أكتوبر 1954م نجحت حكومة الثورة في توقيع اتفاقية مع بريطانيا في القاهرة، وتقضي هذه الاتفاقية بجلاء البريطانيين عن مصر وخروج القوات البريطانية نهائيا عن منطقة السويس[1]، مع العلم أن اتفاقية سنة 1936م كانت مدتها عشرون سنة وانتهائها كان في 1955م، لذلك انتقدت المعاهدة الجديدة (1954م) التي عدت بمثابة تمديد جديد لمعاهدة 1936م التي ستنتهي بعد سنة.

وعليه جعلت المعاهدة الجديدة إعطاء الحق لبريطانيا في العودة لمصر واستخدام القناة في حالة حدوث إي اعتداء على تركيا _وكان متوقعا ذلك_ وتم بموجبها جلاء الإنجليز عن مصر في 1956م[2]، كذلك تأملت الحكومة المصرية المستقلة في انضمام السودان لها، لكن السودانيون رفضوا ذلك وفضلوا الاستقلال، فتم ذلك في مطلع 1956م.

3)_تأميم قناة السويس 26 جويلية 1956م

لقد كان المحور الثاني في السياسة المصرية البحث عن الاستقلال الاقتصادي، فبعد ثورة 1952م أرادت مصر اكتمال مشروع (بناء السد العالي) الذي تهدف من خلاله السيطرة على مياه نهر النيل وتنظيم منسوبها، فكانت مصر بحاجة إلى مساعدات مالية وتقنيات عالية لتحقيق هدفها، فتوجهت أنظارها نحو البنك الدولي، وافقت الو.م.أ منحها قرض مالي لبناء هذا السد، لكن الأمريكيون صدموا أمام حصول مصر على الأسلحة السوفياتية، إضافة إلى قرار جمال عبد الناصر في أفريل 1956م المتمثل باعترافه بالصين الشعبية والتي لم تكن أصلا عضوا في الأمم المتحدة، الشيء الذي زاد من غضب الحكومة الأمريكية _التقارب المصري السوفياتي_ ما جعلها تعلن ضرورة الحد من شراء مصر للأسلحة السوفياتية، بل توقيفها نهائيا، وتصريحها بانسحاب الو.م.أ من تمويل بناء السد العالي، وفي اليوم التالي رافقتها بريطانيا والبنك الدولي.

قوبل موقف الانسحاب الو.م.أ من دعم مصر بقرض لبناء السد العالي، بعرض السوفيات

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص256.

(2)-إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص272.

لتمويل وتكملة هذا المشروع[1]، وجراء كل هذا أعلن "جمال عبد الناصر" قراره المباشر حول تأميم شركة قناة السويس (ينظر الملحق رقم2)، صاحبة الامتياز التي كانت تمثل الرمز المتميز للوجود الأجنبي في مصر.

وجاء تأميم القناة كفرصة للإجابة على التحدي الغربي، إذ أن مصر تستطيع بفعل عائدات القناة أن تمول بناء السد العالي، وفي مساء 26 جويلية 1956م، روى "عبد الناصر" شجاراته مع المسؤولين الأمريكيين حول مسألة التسليح المصري من جهة، وحول مسألة تمويل السد العالي من جهة أخرى.

واستطاع "عبد الناصر" أن يملك مشاعر شعبه، فارتفعت نبرته فجأة أين ذكر كلمة (دالاس) ثلاث مرات هذه كلمة السر الذي تنتظرها القوات المصرية لتحتل منشآت شركة قناة السويس، ومما قاله: "اليوم أممت قناة السويس ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية فعلا، وأصبح هذا القرار أمرا واقعا"، ويتضح بأن خطاب 26 جويلية بمثابة تأسيس حقيقي للسلطة الناصرية، ونهاية لقرن من الإذلال البريطاني[2].

ولقد قوبل قرار "جمال عبد الناصر" _تأميم قناة السويس_ بالرفض من قبل فرنسا وإنجلترا، حيث قاما بدعوة مصر لعقد مؤتمر في لندن في 16 أوت 1956م للنظر في أمر تدويل القناة، فأسفر هذا المؤتمر عن مشروع يقضي بتدويل القناة ورغما عن مصر، وذلك لما يراعي مصلحة الدولتين، لكن مصر لم تقبل بما طرحه عليها المؤتمر، فتقدمت إلى مجلس الأمن بشكوى للنظر في هذه القضية معتبرة أن التأميم حق من حقوقها لأنها دولة مستقلة، كما أنها بدأت استعدادها لتعويض المساهمين عن حقوقهم تعويضا عادلا، وبعد التفاوض توصل مجلس الأمن إلى اتفاق يقضي باحترام سيادة مصر على كل أراضيها، ويدعو مصر للدخول في مفاوضات مع الدول المنتفعة بالقناة بشأن تحديد رسوم مرور مواصلات فرنسا وإنجلترا بشكل عادل يراعي فيه مصلحة

(1)-محمد علي القوزي: **المرجع السابق**، ص- ص260-262.

(2)-**المرجع نفسه**، ص، ص262، 263.

الطرفين، ويقضي كذلك بضرورة بأنه إذا اختلفت الحكومة المصرية مع الشركة السابقة للقناة فيجب الالتجاء للتحكيم لفض الخلاف بينهما[1].

ومجمل القول من خلال ما تطرق إليه هذا الفصل أن مصر عرفت تطورا في نضالها السياسي ضد بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، فقد نشبت أول ثورة سنة 1919م تطالب بالجلاء والاستقلال قادتها مظاهرات شعبية، وبرز في هذه الثورة حزب الوفد الذي عرض القضية على مؤتمر الصلح 1919م _حق الشعوب في تقرير مصيرها_ وجراء ذلك أعلنت بريطانيا استقلال مصر –استقلال شكلي– سنة 1922م مع إبقاء دفاعها على مصر في حالة حدوث أي اعتداء خارجي، ونظرا لأحداث سياسية مختلفة عرفتها مصر تلك الفترة جاء تنصيب الملك "فاروق" على عرش مصر، أين استغلت بريطانيا الفرصة ودعت مصر لعقد معاهدة سنة 1936م للضغط أكثر على مصر.

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية زادت حدة السيطرة البريطانية على مصر كونها كانت مشاركة في الحرب، لكن بنهاية الحرب لجأت مصر لهيئة الأمم المتحدة وطالبت بإيجاد حل لقضيتها وفي أسرع وقت ممكن، فبريطانيا ردت على الموقف المصري بعقد مفاوضات (مفاوضات صدقي–بيفن) سنة 1947م لإعادة النظر في معاهدة 1936م.

وفي سنة 1948م شاركت مصر فلسطين في حربها ضد العدوان الإسرائيلي، ومشاركتها كانت بمجموعة كبيرة من الضباط والجنود، لكنهم هزموا _مسألة الأسلحة الفاسدة_ ورغم ذلك تدارك هؤلاء الضباط الأحرار ذلك وعززوا قواهم، فقاموا بتفجير ثورة سنة 1952م أطاحت بالملك "فاروق" ونظامه الفاسد، ومنذ الثورة عرفت مصر نقطة تحول كبيرة في تاريخها، فقد نجحت في عقد معاهدة الجلاء مع بريطانيا سنة 1954م وتأميم قناة السويس في 1956م.

(1)–عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص309.

الخاتمة

الخاتمة

بعد العرض والتحليل لموضوع دراستنا "الحماية البريطانية على مصر 1882-1956م" توصلنا إلى النتائج التالية:

- تميزت مصر بموقع استراتيجي هام فقد توسطت ثلاث قارات من العالم آسيا وإفريقيا وأوربا، وشكلت القلب النابض في اقتصاد العالم بين شرقه وغربه وذلك من خلال قناة السويس التي اعتبرت أهم ممر تجاري لمواصلات الدول الأوربية العظمى ومنذ القدم، فضلا عن الخصائص الطبيعية التي تميزت بها مصر منها شساعة المساحة وتنوع التضاريس، إضافة إلى تنوع تركيبتها البشرية وكثافة سكانها.
- عرفت مصر أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر تأزم كبير في كل نواحي الحياة، سياسيا عرفت نشوب الثورة العرابية 1881م والتي قادها أحمد عرابي وكانت ضد الخديوي توفيق الذي كان خاضعا لشعبه ومتواطئا لبريطانيا، أما اقتصاديا فكانت مصر غارقة في أزمة الديون التي كانت بسبب كثرة القروض التي منحتها إياها بريطانيا وبعدها ضغطت عليها ما أدى إلى فرضها لقانون المراقبة الثنائية مع فرنسا، إضافة إلى إفلاس الخزينة المالية لمصر خاصة بعد شراء بريطانيا لأكبر حصة من أسهم شركة قناة السويس، اجتماعيا فقد كان المجتمع المصري يعاني من وضعية حرجة في القطاع الصحي من أمراض ومجاعات، أما الجانب الثقافي فكانت وضعية التعليم نوعا ما جيدة.
- عمدت بريطانيا إلى رسم علاقات مع مصر لتسهيل الطريق لاحتلالها، في الجانب السياسي أنها نصبت توفيق على عرش مصر، كما ساعدته على إخماد ثورة العرابيين، أما اقتصاديا فقد منحت توفيق قروضا هائلة مما أدى إلى إفلاس خزينة البلاد وشرائها لأسهم كبيرة من شركة القناة، وعسكريا ساندت توفيق بأسطولها الكبير في محاربة العرابيين.
- خلقت بريطانيا مجموعة من الأسباب والذرائع لاحتلال مصر وأهمها كانت حجتها في مساعدة توفيق للتخلص من العرابيين وسيطرتها على شركة القناة كون حصتها من الأسهم أصبحت تفوق حصة مصر، إضافة إلى إدعائها بإدخال العصرنة إلى المجتمع المصري لمواكبة التطور.

الخاتمة

- نجحت بريطانيا في تحيق مبتغاها وهو احتلال مصر والذي كان سنة 1882م، فسيطرت علة مقاييد الأمور في البلاد وأبعدت مصر عن إدارة شؤونها الداخلية والخارجية وأوكلت كل الأمور إلى المعتمدين والمستشارين البريطانيين.
- وجدت بريطانيا معارضة شديدة من قبل الدولة العثمانية لأن مصر كانت تحت حكمها، كما قام الشعب المصري بمقاومة تواجد البريطانية في البلاد.
- بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تطور النضال السياسي في مصر فقد قامت أول ثورة سنة 1919م قادها سعد زغلول ورفقائه نددت بالحرية والاستقلال، وقد برز أعقاب هذه الثورة حزب الوفد الذي عرف بالقضية المصرية في مؤتمر الصلح سنة 1919م، كما ساهم في إعلان استقلال مصر الشكلي سنة1922م وصدور دستور 1923م.
- دعت بريطانيا مصر إلى عقد معاهدة سنة 1936م إعادة التوازن بين الحكومة والقصر الملكي وذلك لتحقيق مصالحها وإضعافهما، فكانت بذلك بريطانيا المستفيد الأكبر من هذه المعاهدة لأنها حققت كل مصالحها.
- عاشت مصر فترة عصيبة خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة الضغط وزيادة السيطرة البريطانية على كل الأمور، لأنها بريطانيا كانت مشاركة في الحرب.
- وبنهاية الحرب العالمية الثانية لجأت مصر لهيئة الأمم المتحدة لإيجاد حل لقضيتها وفض الجلاء البريطاني من أراضيها.
- أرادت بريطانيا تهدئة في مصر فأصدرت مشروع سمي بمشروع صدقي بيفن سنة 1947م والذي سعت من خلاله لإعادة النظر في معاهدة 1936م، لأن الشعب تذمر من هذه المعاهدة ورفض هذا المشروع.
- شاركت مصر في حرب فلسطين ضد إسرائيل 1948م بمجموعة قوية من الجنود والضباط لكنهم هزموا بسبب الأسلحة الفاسدة.
- بعد سنة 1948م دخلت القضية المصرية منعطفا جديدا وحاسما، فقد نشبت ثورة سنة 1952م قادها جماعة الضباط الأحرار بزعامة محمد نجيب وجمال عبد الناصر أطاحت بالملك فاروق ونظامه الفاسد.

- تواصلت نجاحات الثورة المتتالية إلى معاهدة الجلاء البريطاني سنة 1954م، وفي الأخير أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس والذي كان في 26 جويلية 1956م.

الملاحق

الملحق رقم (1): وثيقة تنازل الملك "فاروق" عن عرش مصر سنة 1952م

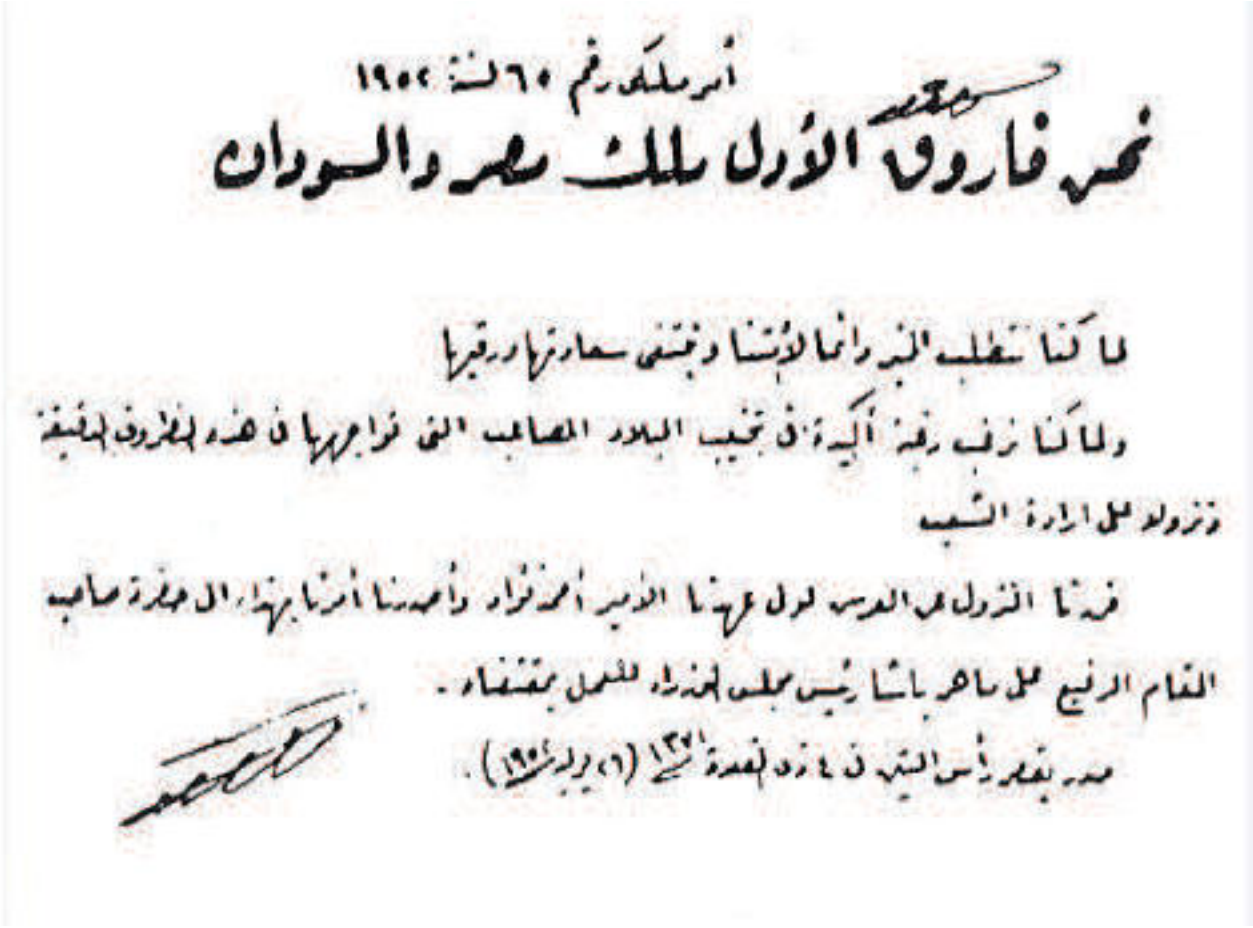

أمر ملكي رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نطلب الخير دائما لأبنائنا ونبتغي سعادتهم وتقدمهم

ولما كنا نرى رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة

ونزولا على إرادة الشعب

فقد رأينا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى دولة صاحب

الدولة علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢).

المرجع: تامة يونس: **<u>جمال عبد الناصر وجماعة الأخوان المسلمين (1952-1970م)</u>**، إشراف: السعيد بوعافية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص115.

الملحق رقم(2): وثيقة قرار "جمال عبد الناصر" بتأميم قناة السويس سنة 1956م

باسم الأمة.. باسم الأمة

رئيس الجمهورية..

مادة ١: تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية، وينتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها، ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها، مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الأوراق المالية بباريس، ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة.

مادة ٢: يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس مرفق عام ملك للدولة.. يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتلحق بوزارة التجارة، ويصدر بتشكيل هذه الهيئة قرار من رئيس الجمهورية، ويكون لها – في سبيل إدارة المرفق – جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض، دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية.

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي، يكون للهيئة ميزانية مستقلة، يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية، وتبدأ السنة المالية في أول يوليو، وتنتهي في آخر يونيو من كل عام، وتعتمد الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس الجمهورية. وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في آخر يونيه سنة ١٩٥٧.

.../...

المرجع: تامة يونس: **المرجع السابق**، ص102.

ويجوز للهيئة أن تندب من بين أعضائها واحداً أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد إليه من أعمال، كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجاناً فنية؛ للاستعانة بها في البحوث والدراسات. يمثل الهيئة رئيسها أمام الهيئات القضائية والحكومية وغيرها، وينوب عنها في معاملتها مع الغير.

مادة ٣: تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج، ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأي وجه من الوجوه، أو صرف أي مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية.

مادة ٤: تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين، وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم، ولا يجوز لأي منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأي وجه من الوجوه، أو لأي سبب من الأسباب؛ إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية.

مادة ٥: كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن والغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة. وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن، فضلاً عن حرمانه من أي حق في المكافأة أو المعاش أو التعويض.

مادة ٦: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره، ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

أيها المواطنون:

إننا لن نمكن المستعمرين أو المستبدين.. إننا لن نقبل أن يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى.. إننا قد اتجهنا قدماً إلى الأمام؛ لنبني مصر بناء قوياً متيناً.. نتجه إلى الأمام نحو استقلال سياسي واستقلال اقتصادي.. نتجه إلى الأمام نحو اقتصاد قومي من أجل مجموع هذا الشعب.. نتجه إلى الأمام لنعمل، ولكنا حينما نلتفت إلى الخلف إنما نلتفت إلى الخلف .....والسلام عليكم

المرجع: تامة يونس: **المرجع السابق**، ص103.

الملحق رقم (3): خريطة الموقع الجيوسياسي لمصر.

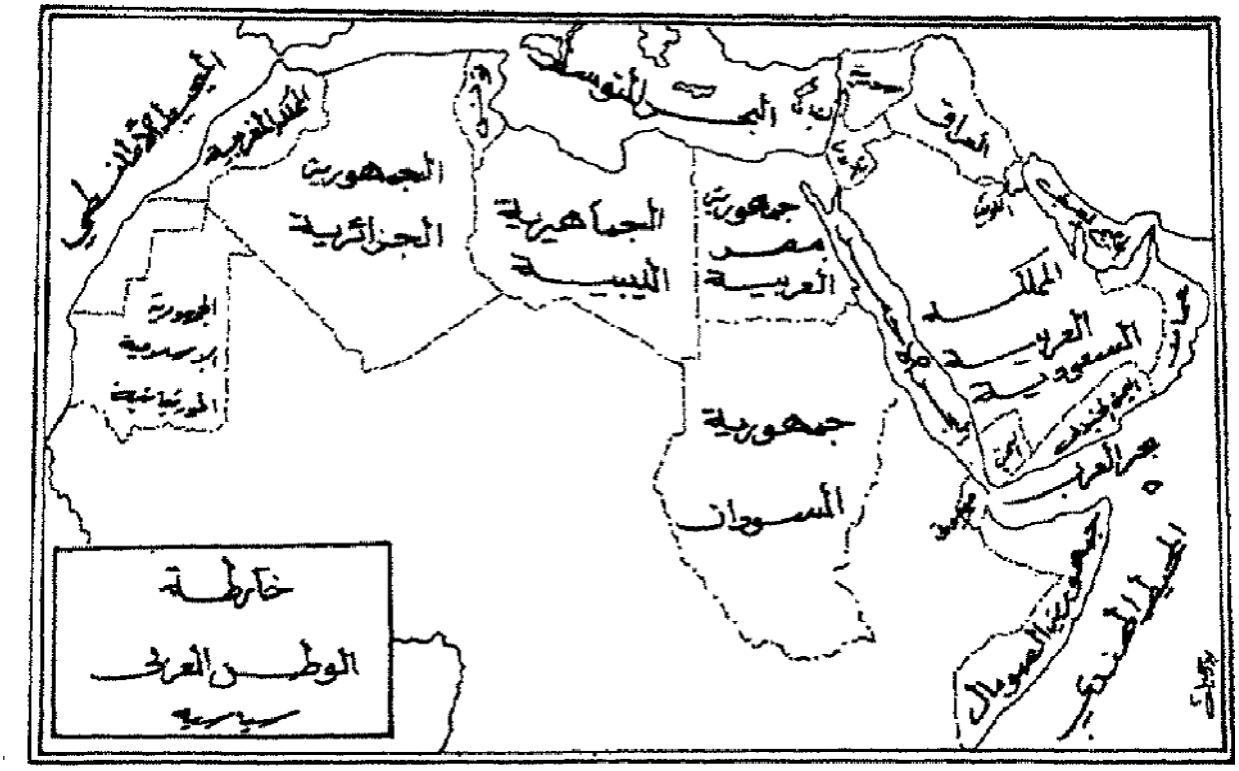

المرجع: محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **المرجع السابق**، ص10.

الملحق رقم (4): خريطة الموقع الجغرافي لقناة السويس

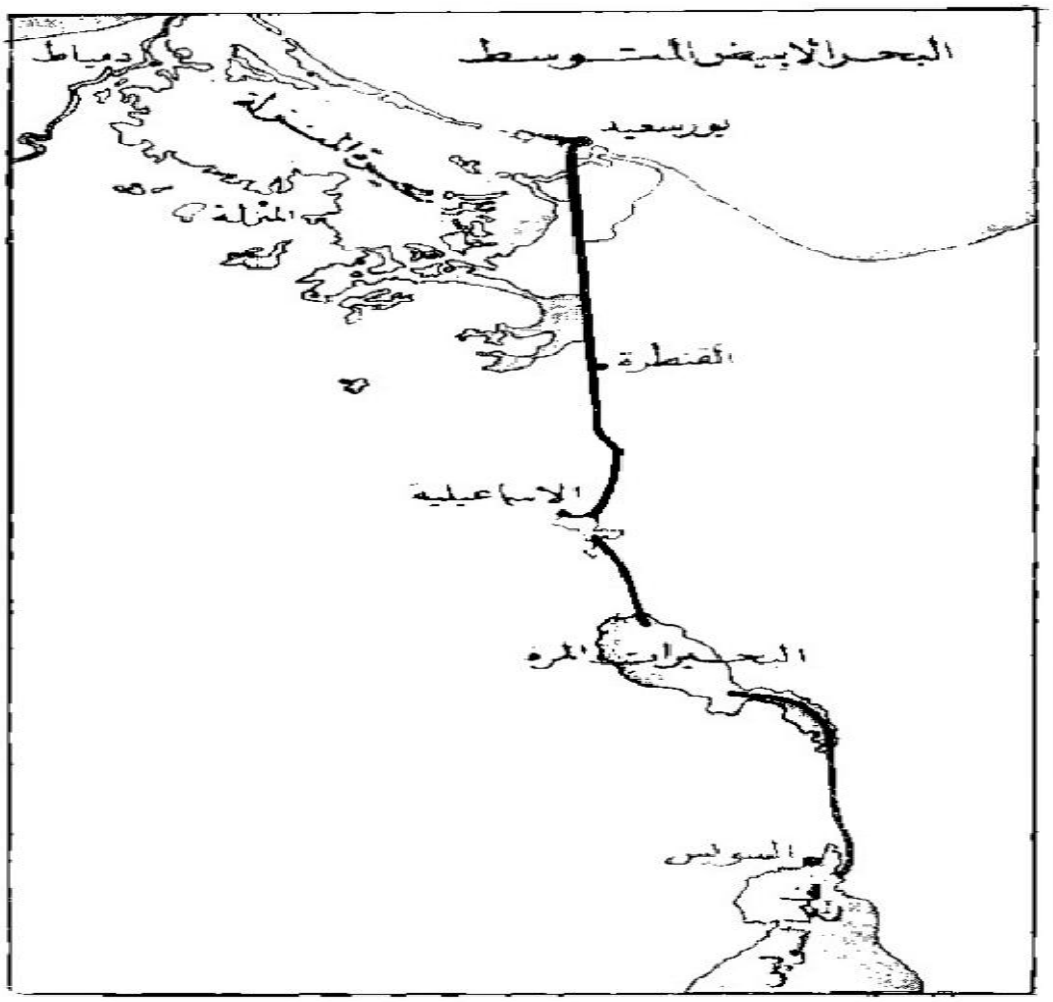

المرجع: عبد المنعم عبد القادر: **قناة السويس مأساة وانتصار**، القومية للنشر، القاهرة، مصر، 1962م، ص76.

الملحق رقم (5): خريطة توضح معركة بين العرابيين والإنجليز في الجهة الشرقية لمصر سنة 1881م

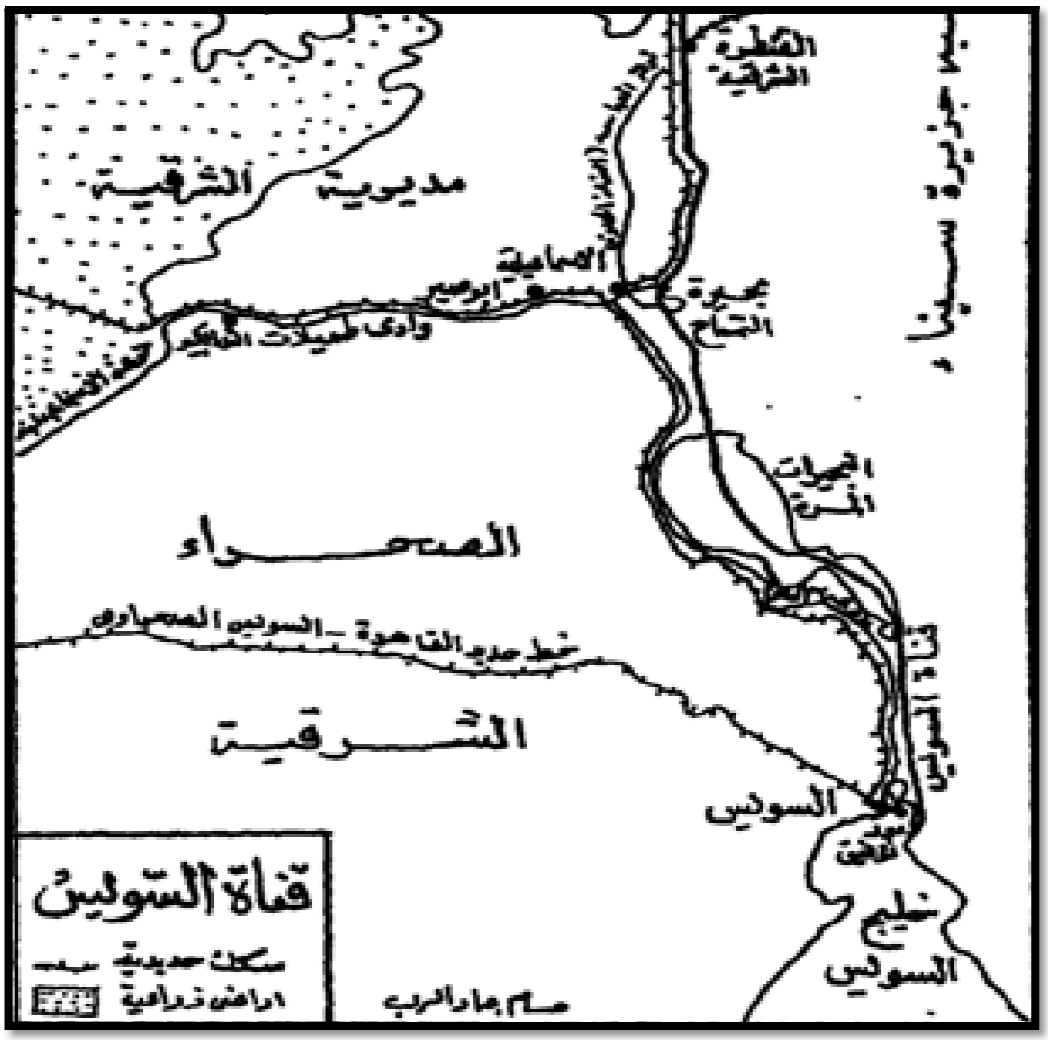

المرجع: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل: **المرجع السابق**، ص264.

الملحق رقم (6): صورة فوطوغرافية للخديوي "إسماعيل باشا"

المرجع: محمد صبري: **المرجع السابق**، ص276.

الملحق رقم (7): صورة فوطوغرافية للخديوي "توفيق باشا"

المرجع: عبد الرحمان الرافعي: **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال**، ط4، 1983، ص33.

الملحق رقم (8): صورة فوطوغرافية "أحمد عرابي"

المرجع: محمود الخفيف: **المرجع السابق**، ص18.

الملحق رقم (9): صورة فوطوغرافية "محمد علي"

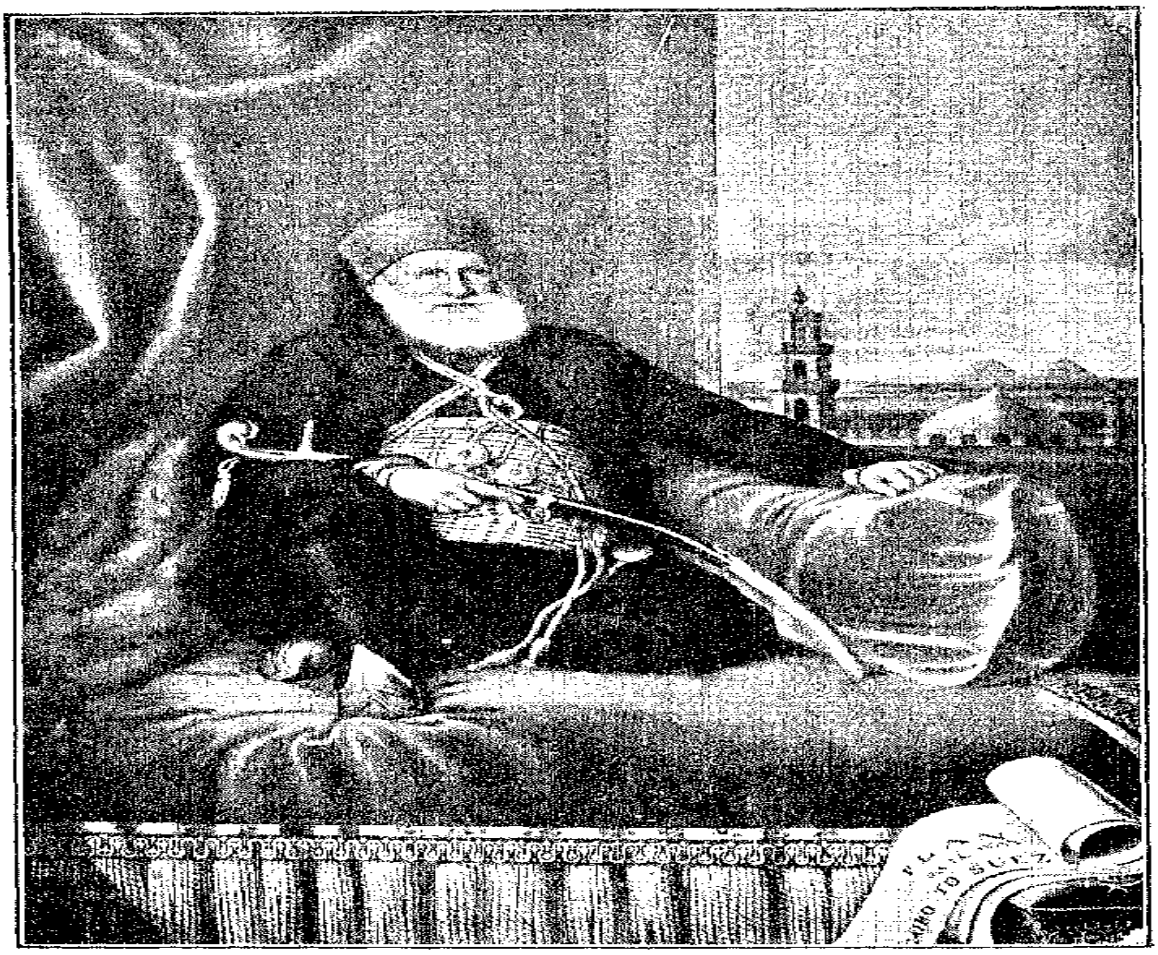

المرجع: محمد صبري: **المرجع السابق**، ص16.

الملحق رقم (10): صورة فوطوغرافية للملك "أحمد فؤاد"

المرجع: محمد صبري: **المرجع السابق**، ص2.

الملحق رقم (11): صورة فوطوغرافية للملك "فاروق"

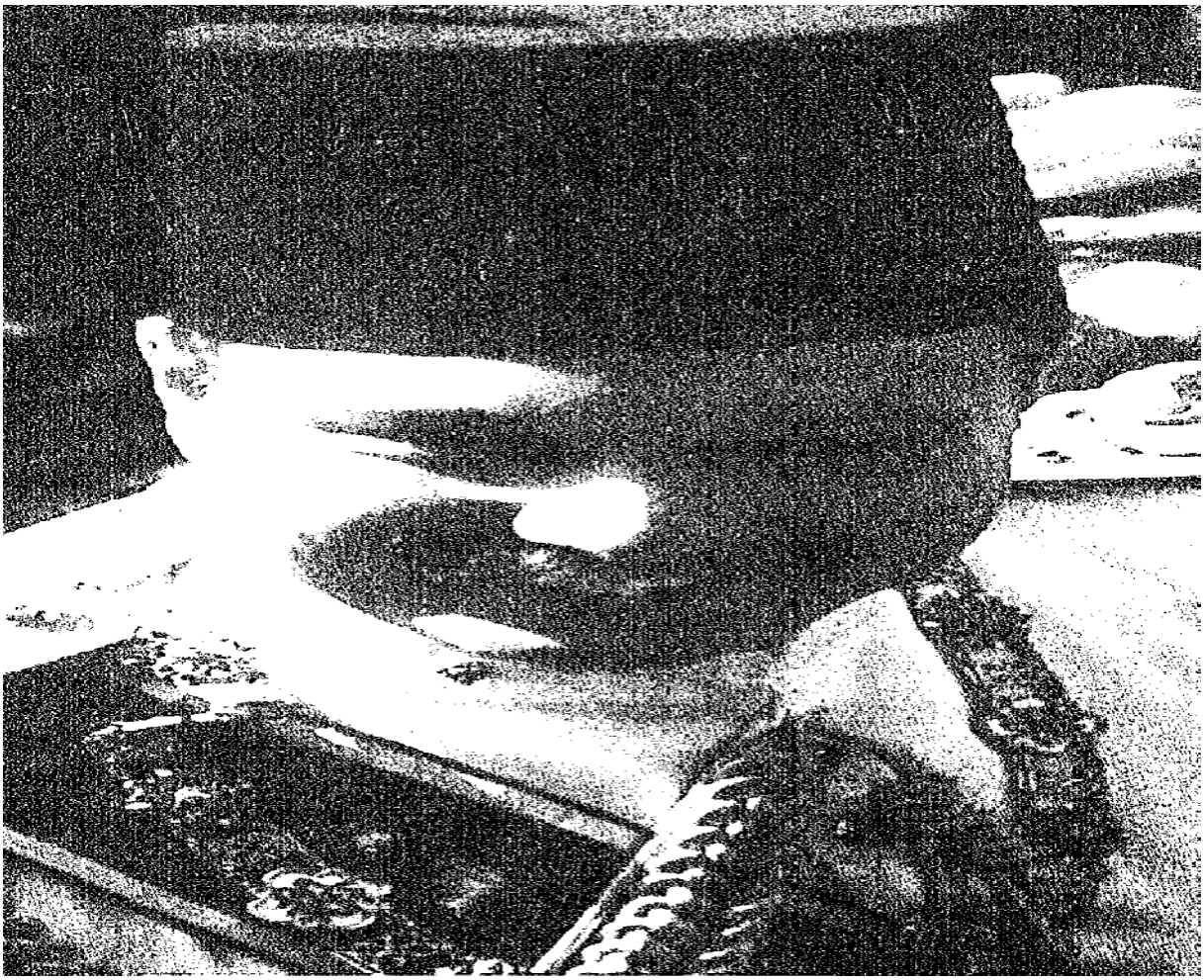

المرجع: حسين حسني: **المرجع السابق**، ص1.

الملحق رقم (12): صورة فوطوغرافية "لإسماعيل صدقي باشا"

المرجع: محمد صبري: **المرجع السابق**، ص192.

الملحق رقم (13): صورة فوطوغرافية لأعضاء حزب الوفد المصري في مؤتمر الصلح بباريس 1919م

المرجع: إسماعيل صدقي: **المصدر السابق**، ص58.

الملحق رقم (14): صورة فوطوغرافية "لسعد زغلول"

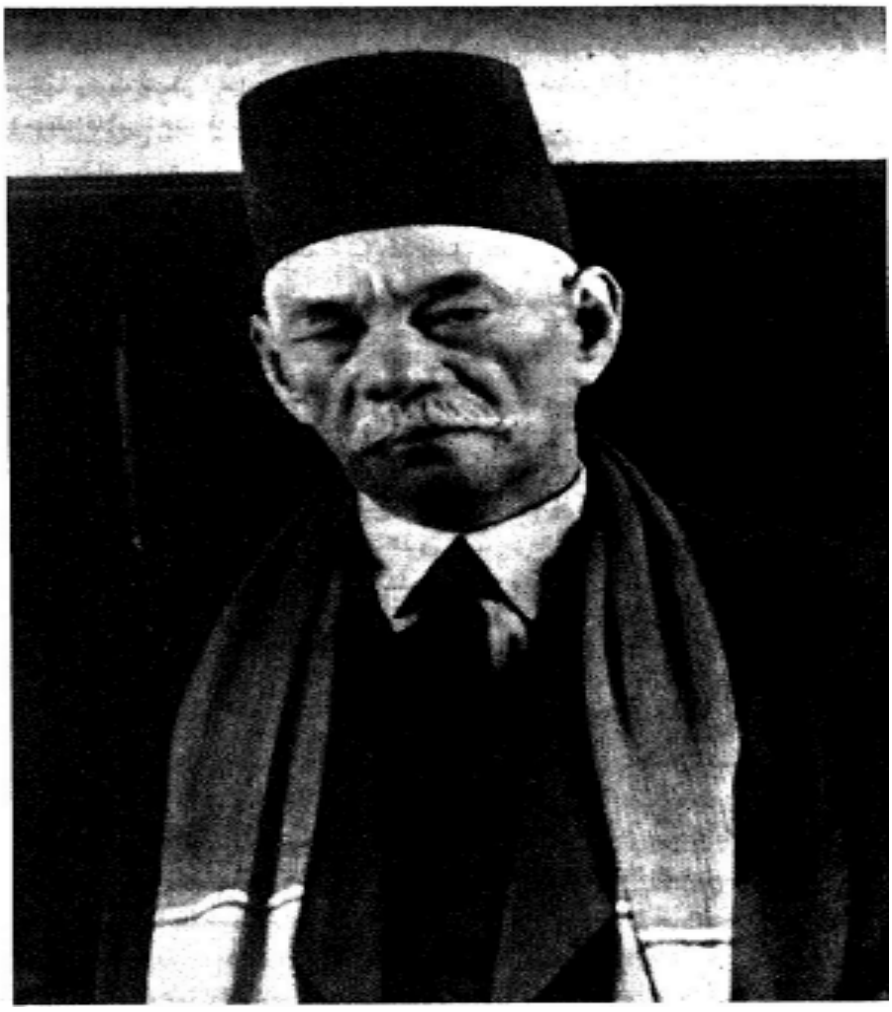

المرجع: فخري عبد النور: **دور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية**، تق:مصطفى أمين، تح: يونان لبيب رزق، دار الشروق، القاهرة، مصر، د. س. ن، ص287.

الملحق رقم (15): صورة فوطوغرافية للرئيس "جمال عبد الناصر"

المرجع: أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص128.

ملحق رقم (16): صورة فوطوغرافية "للواء محمد نجيب"

المرجع: محمد نجيب: **المصدر السابق**، ص397.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1)_باللغة العربية:

1-إيفانز تريفور: **مذكرات اللورد كيلرن (1934-1936)**، تر: عبد الرؤوف أحمد عمرو، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1994.

2-الأنصاري ناصر: **المجمل في تاريخ مصر، النظم السياسية والإدارية**، ط02، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1997.

3-توفيق المدني أحمد: **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

4-حسيني حسين: **سنوات مع الملك فاروق شهادة للحقيقة والتاريخ**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2001.

5-روذستين تيودور: **تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده**، تع: علي أحمد شكري، مكاتب ترافاتس، مصر، 1927.

6-الرافعي عبد الرحمان: **أحمد عرابي**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1989.

7-الرافعي عبد الرحمان: **ثورة 1919**، ج2، د د ن، القاهرة، مصر، 1963.

8-الرافعي عبد الرحمان: **عصر إسماعيل**، ط2، ج2، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1982.

9-الرافعي عبد الرحمان: **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1942.

10-الرافعي عبد الرحمان: **مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال**، ط4، د. د. ن، د. ب. ن، 1983.

11-الرافعي عبد الرحمان: **مصطفى كامل والحركة الوطنية**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1939.

12-زغلول سعد: **مذكرات سعد زغلول**، ج1، تح: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتب، د. ب. ن، د. س. ن.

13-سكاون بلنت ولفريد: **التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر، رواية شخصية للأحداث**، تر: صبري محمد حسن، تق: أحمد زكريا الشلق، مطبعة البلاغ الأسبوعي، القاهرة، مصر، 1928.

14-سلامة علي: **ما لا يعرفه النحاس عن الزعيم مصطفى النحاس باشا**، مطابع سجل العرب، القاهرة، مصر، 2001.

15-عبد النور فخري: **دور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية**، تق: مصطفى أمين، تح: يونان لبيب رزق، دار الشروق، القاهرة، مصر، د. س. ن.

16-غولدمان ناحوم: **مذكرات**، ط3، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، 2015.

17-صدقي إسماعيل: **مذكراتي**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة، مصر، 2012.

18-ابن ظهيرة، **الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة**، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1969.

19-محمد الصلابي علي محمد: **الدولة العثمانية _عوامل النهوض وأسباب السقوط_**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بورسعيد، مصر، 2001.

20-نجيب محمد: **مذكرات محمد نجيب كنت رئيسا لمصر**، المكتب الحديث، مصر، 1984م.

2)_باللغة الأجنبية:

1-Blunt Wilfrid Scawen: **Secret History of English Occupation of Egypt Being a personal narrative of events**, England.

ثانيا: المراجع

1)_باللغة العربية:

1-أحمد ياغي إسماعيل: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

2- الأيوبي إلياس: **تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة 1863 إلى سنة 1879**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012.

3-الجوهري يسرى: **جغرافية مصر السياحية**، مطبعة الإشعاع الفني، مصر، 1998.

4- حراز رجب: **المدخل إلى تاريخ مصر الحديث**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1970.

5-خالد الأغا نبيل: **مدائن فلسطين –دراسات ومشاهد–**، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د. س. ن.

6-الخفيف محمود: أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012.

7-رضوان فتحي: **مصطفى كامل**، سلسلة أقرأ، القاهرة، مصر، 1981.

8- زاهر رياض: **استعمار إفريقيا**، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965.

9- زيدان جرجي: **تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، فذلكة في تاريخ مصر القديم**، ج01، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.

10-سعيد أمين: **تاريخ مصر السياسي**، القاهرة، مصر، 1969.

11-الشيخ رأفت: **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د. ب. ن، 1996.

12-عبد الرحيم مصطفى لأحمد: **تاريخ مصر السياسي**، د د ن، القاهرة، مصر، 1972.

13-عبد الرزاق إبراهيم عبد الله والجمل شوقي: **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 1997.

14-عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي(1516-1966)**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984.

15-عبد القادر عبد المنعم: **قناة السويس مأساة وانتصار**، القومية للنشر، القاهرة، مصر، 1962م.

16-عبد الله عودة محمد وياسين الخطيب إبراهيم: **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989.

17-عزت عبد الكريم أحمد وآخرون: **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1972.

18-علي القوزي محمد: **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

19-عيسى إبراهيم شحاتة: **الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، 2015.

20-غنيمي الشيخ رأفت: **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية**، دار الثقافة ، القاهرة، مصر، 1992.

21-صالح منسي محمود: **حركة اليقظة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1972.

22-صبري السيد: **مبادئ القانون الدستوري**، ط4، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1949.

23-صبري محمد: **تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996.

24-صويص سليمان وآخرون: **انعكاس مفاهيم قوانين الطوارئ والأحكام العرفية على القوانين العادية مثال الأردن**، مج3، دار العلم للنشر، بيروت، لبنان، 1989.

25-طربين أحمد: **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1986.

26-طه جاد: **معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، د د ن، القاهرة، مصر، 1989.

27-فهمي علي: **مصطفى كامل -سيرته وأعماله-**، ج9، د. د. ن، القاهرة، مصر، د. س. ن.

28-فؤاد شكري محمد: **مصر والسودان**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1959.

29-الفاعوري إبراهيم: **جغرافية الوطن العربي**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010.

30-لاندو جاكوب: **الحياة النيابية والأحزاب في مصر**، تر: سامي الليثي، د. د. ن، القاهرة، مصر، د. س. ن.

31-محمد الجوادي محمد: **إسماعيل باشا صدقي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ب ن، 1998.

32-محمد هدى والقطب عباس: **أسماء عواصم مصر عبر العصور**، الشبكة القومية للمعلومات الإحصائية، القاهرة، مصر، 2011.

33-مصطفى صفوت محمد: **الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه**، د. د. ن، القاهرة، مصر، 1952.

34-الهاشم رانيا: **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم**، ج(17-18)، د. د. ن، د. ب. ن، 1988.

35-يحي جلال: **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965.

2)_باللغة الأجنبية:

1-Coan Mac: **Egypt as it is**, England 1877.

2-Marlowe john**: Anglo Egyptian Relation (1800-1953)**, London, England, 1965.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1-بن الزين فيروز: **مصر في عهد الخديوي توفيق (1879-1892)**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر، إشراف: بن بوزيد لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

2-محمد عبد الفتاح عبد الخالق: **سكان محافظة السويس**، دراسة ديموغرافية لنيل شهادة الدكتوراه، الإسكندرية، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006.

3-يونس تامة: **جمال عبد الناصر وجماعة الأخوان المسلمين (1952-1970م)**، إشراف: السعيد بوعافية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

رابعا: القواميس والمعاجم والموسوعات

1-عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية -عربي، إنجليزي-**، د. د. ن، د. ب. ن، د. س. ن.

2-عطية الله أحمد: **القاموس السياسي**، ط3، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،د. س. ن.

3-صالح عبد العزيز وآخرون: **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور**، مطابع الهيئة المصرية العامة، د. ب. ن، 1997.

4-الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة سياسية**، ج2، دار الهدى، الأردن، 1979.

5-الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة سياسية**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2001.

6-لوبير جراتيان: **من موسوعة وصف مصر-مدينة الإسكندرية-**، تر: زهير الشايب، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 1991م.

7-محمد مجاهد زكي: **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية**، ط2، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994.

خامسا: المقالات والمواقع الإلكترونية

1-بن صالح الخراشي سليمان: **كيف احتل الإنجليز مصر**، المتاح على الرابط التالي:

http : //www Saaid. Net، تاريخ الزيارة: 2019/01/24، على الساعة: 21:11.

2-المتاح على الرابط التالي: **موسوعة تاريخ أقباط مصر**،

http//www.Coptichistory.org/new page 1994.htm، تاريخ الزيارة: 2019/05/11، على الساعة: 15:03.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	//
شكر وعرفان	//
قائمة المختصرات	//
مقدمة	أ–و
الفصل التمهيدي: واقع مصر قبيل الاحتلال البريطاني 1882م.	12
أولا: معطيات عامة حول مصر	12
1)_أصل التسمية.	12
2)_الموقع.	13
02–01–الجغرافي والفلكي	13
02–02–الجيوسياسي (استراتيجي)	14
3)_المناخ والتضاريس.	15
03–01–المناخ	15
03–02–التضاريس	15
4)_الإطار البشري.	16
ثانيا: أوضاع مصر قبيل مجيء الحملة البريطانية 1882م	17
1)_الأوضاع السياسية والإدارية.	17
01–01–الأوضاع السياسية	17
01–02–الأوضاع الإدارية	20
2)_الأوضاع الاقتصادية.	20
3)_الأوضاع الاجتماعية والثقافية.	21
03–01–الأوضاع الاجتماعية	21
03–02–الأوضاع الثقافية	21
الفصل الأول: خلفيات الاحتلال البريطاني في مصر 1882م.	24

أولا: العلاقات المصرية البريطانية قبيل 1882م	24
1)_في الجانب السياسي.	24
2)_في الجانب الاقتصادي.	26
3)_في الجانب العسكري.	28
ثانيا: أسباب الاحتلال البريطاني على مصر	29
1)_الأسباب السياسية.	30
2)_الأسباب الاقتصادية.	31
3)_الأسباب الاجتماعية والثقافية.	32
03-01-الأسباب الاجتماعية	32
03-02-الأسباب الثقافية	32
ثالثا: التدخل البريطاني على مصر1882م.	33
1)_الحملات العسكرية البريطانية على مصر.	33
2)_الإدارة البريطانية على مصر.	34
رابعا: موقف الدولة العثمانية والشعب المصري من التدخل البريطاني	35
1)_رد فعل الدولة العثمانية على التدخل البريطاني.	35
2)_رد فعل الشعب المصري على التدخل البريطاني.	36
الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية البريطانية المطبقة في مصر	40
أولا: في الجانب السياسي والإداري	40
1)_في الجانب السياسي	40
01-01-نظام الحكم غير المباشر	40
01-02-وضع دستور جديد	40
01-03-إعلان الحماية البريطانية على مصر 1914م	41
2)_في الجانب الإداري	41
02-01-قيام المجالس التنفيذية والتشريعية	41

ثانيا: في الجانب الاقتصادي	43
1)_السيطرة البريطانية التامة على الإدارة المالية المصرية	43
2)_السيطرة البريطانية على قناة السويس	46
ثالثا: في الجانب العسكري	46
1)_السيطرة البريطانية على الجيش المصري	46
2)_حادثة دانشواي 13 جوان 1906م	48
رابعا: في الجانب الاجتماعي والثقافي	49
1)_في الجانب الاجتماعي	49
01-01-محاربة العادات والتقاليد	49
2)_في الجانب الثقافي	50
02-01-محاربة التعليم	50
الفصل الثالث: انعكاسات السياسة البريطانية على الحركة الوطنية المصرية 1919-1956م	54
أولا: مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية 1918-1939م	54
1)_ثورة 9 مارس 1919م	54
01-01-ظروف قيامها	54
01-02-تعريفها	56
01-03-أسبابها	56
01-04-مجرياتها	58
01-05-نتائجها	59
2)_إعلان الملكية والاستقلال الصوري 28 فيفري 1922م	60
3)_معاهدة 26 أوت 1936م	62
03-01-ظروف انعقادها	62

03-02-بنودها	63
03-03-نتائجها	64
ثانيا: مصر خلال وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1952م	65
1)_مصر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م	65
2)_مصر وهيئة الأمم المتحدة	67
3)_مفاوضات صدقي- بيفن 1947م	69
4)_مصر وحرب فلسطين 15 ماي 1948م	70
ثالثا: تطور القضية المصرية وإنهاء الحماية البريطانية 1952-1956م	71
1)_ثورة 23 جويلية 1952م	71
01-01-ظروف قيامها	71
01-02-تعريفها	72
01-03-أسبابها	73
01-04-نتائجها	74
2)_معاهدة الجلاء 19 أكتوبر 1954م	75
3)_تأميم قناة السويس 26 جويلية 1956م	76
الخاتمة	ز-ط
الملاحق	84
قائمة المصادر والمراجع	102
فهرس المحتويات	110